

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة
الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات
الدورة الرابعة
نيويورك، ٢١-١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧

تقرير الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات عن دورته الثالثة

(جنيف، ٢٠-٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

المحتويات

الصفحة

مقدمة	
٣ عناصر مطروحة لمزيد من التفاوض في الدورة الرابعة للفريق
٦	أولاً - العنصر البرنامجي أولاً - ١: التقدم المحرز في الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي
٦	ألف - العنصر البرنامجي أولاً - ٢: الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها ..
١٤	باء - العنصر البرنامجي أولاً - ٣: المعارف التقليدية المتصلة بالغابات
٢٠	جيم - العنصر البرنامجي أولاً - ٤: النظم الإيكولوجية الهشة المتآثرة بالتصحر وتأثير التلوث الجوي على الغابات
٣٠	DAL - العنصر البرنامجي أولاً - ٥: احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود
٣٦	هاء - العنصر البرنامجي ثانياً: التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا
٤١	واو - العنصر البرنامجي ثالثاً: التقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات
٥٣	زاي - العنصر البرنامجي ثالثاً - ١ (أ) تقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات
٥٨	حاء - العنصر البرنامجي ثالثاً - ١ (ب): منهجيات التقييم المناسب للفوائد المتعددة للغابات
٦٢	طاء - العنصر البرنامجي ثالثاً - ٢: معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات
٦٩	ياء - العنصر البرنامجي رابعاً: التجارة والبيئة فيما يتصل بالمنتجات والخدمات الحرجة

المحتويات (تابع)

الصفحة

كاف -	العنصر البرنامجي خامسا - ١: المنظمات الدولية والصكوك والمؤسسات المتعددة الأطراف	79
لام -	العنصر البرنامجي خامسا - ٢: المساهمة في بناء توافق آراء في سبيل موافقة تنفيذ مبادئ الغابات، بما في ذلك الترتيبات والآليات القانونية المناسبة التي تغطي جميع أنواع الغابات	84
ثانيا -	اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثالثة	90
ثالثا -	المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	90
ألف -	افتتاح الدورة ومدتها	90
باء -	انتخاب أعضاء المكتب	90
جيم -	جدول الأعمال وتنظيم العمل	91
DAL -	الحضور	92

المرفقات

الأول -	الحضور	94
الثاني -	الوثائق المعروضة على الفريق في دورته الثالثة	98

مقدمة

١ - واصل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في دورته الثالثة، وفقاً لبرنامج العمل المتفق عليه في دورته الأولى (E/CN.17/IPF/1995/3)، نظره في العناصر البرنامجية المشمولة في الفئات من الأولى إلى الرابعة والعنصر البرنامجي خامساً - ١. كما أجرى مناقشة أولية بشأن العنصر البرنامجي خامساً - ٢.

٢ - وكان هدف الدورة الثالثة للفريق هو التوصل إلى وثيقة تتضمن عناصر يمكن للفريق استخدامها أثناء دورته الرابعة في إعداد التقرير النهائي للفريق الذي سيقدم إلى لجنة التنمية المستدامة. ويرد نص هذه الوثيقة في الفرع الأول أدناه تحت عنوان "عناصر مطروحة لمزيد من التفاوض في الدورة الرابعة للفريق". وجميع هذه العناصر مفتوحة لإجراء مزيد من المناقشة والتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق عام بشأن جميع الاستنتاجات ومقترحات العمل، وسيقدم الفريق تقريره النهائي إلى اللجنة في دورتها الخامسة في عام ١٩٩٧.

٣ - واتفق الفريق على أنه سيقوم خلال دورته الرابعة بما يلي:

(أ) مواصلة وإنهاء المفاوضات المتعلقة بنص تقريره إلى اللجنة، واستخدام تلك العناصر المستخلصة من الدورة الثالثة في التوصل إلى استنتاجات ومقترحات للعمل؛

(ب) إدماج المقتراحات والمدخلات الإضافية في نص التقرير، بما فيها نتائج الأنشطة المضطلع بها منذ دورته الثالثة، وكذلك مقتراحات العمل في إطار العنصرين البرنامجيين خامساً - ١ وخامساً - ٢؛

(ج) ترشيد هيكل التقرير النهائي إذا اقتضى الأمر ذلك، (على سبيل المثال، الاتفاق على حذف ما قد يوجد من ازدواج بين التوصيات في مختلف أجزاء النص، وتحديد أنساب موضع يمكن أن يعكس هذه التوصيات في التقرير). وفي هذا الصدد طلب الفريق من الرئيسيين المشاركين القيام بالتشاور مع المكتب، بتقديم مقتراحات مناسبة.

٤ - وقد استندت المناقشات أثناء الدورة الثالثة للفريق إلى نتائج العمل الذي تم الاضطلاع به في الدورة الثانية المعقدة في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ (انظر E/CN.17/1996/24)، والتي تقارير الأمين العام عن جميع العناصر البرنامجية المشمولة في ولاية الفريق، وإلى نتائج الاجتماعات التي عقدت بين الدورات والأنشطة التينظمتها الحكومات والمنظمات لدعم برنامج عمل الفريق، فضلاً عن المساهمات والمواد الأخرى المقدمة للدورة، بما فيها تلك المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

٥ - وأعرب الفريق عن تقديره للمنظمات الدولية الأعضاء في فرق العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وأمانة اتفاقية التنوع البيئي، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، علاوة على جميع المنظمات الدولية الأخرى التي ساهمت بنشاط في إعداد تقارير الأمين العام المقدمة إلى الفريق. إلا أن الفريق أعرب عن قلقه لأن معظم التقارير لم تكن متاحة بجميع اللغات الرسمية بحلول موعد افتتاح الدورة، وأن بعض هذه التقارير لم يكن متاحة بجميع اللغات الرسمية عند اختتام الدورة.

٦ - ورحب الفريق بإسهام اتفاقية التنوع البيولوجي في مناقشاته. وطلب إلى أمانة الفريق توفير المعلومات عن التقدم المحرز في عمل الفريق للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، بغية مواصلة تبادل المعلومات بين الفريق وبين مؤتمر الأطراف.

٧ - وأعرب الفريق عن تقديره لمنظمي الاجتماع والأنشطة المتعددة التي تمت بين الدورات والتي ساهمت مساهمة قيمة في الإعداد للتقارير المقدمة للفريق وفي مداولاته أثناء الدورة الثالثة، وهي:

المؤتمر الدولي المعنى بإصدار الشهادات ووسم المنتجات الآتية من الغابات التي تدار بصورة مستدامة الذي استضافته حكومة استراليا، (بريسبان، استراليا، ٣١-٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦):

حلقة العمل المعنية بالآليات المالية ومصادر التمويل للحراجة المستدامة، التي اشتركت في رعايتها حكومتا الدانمرك وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (جنوب أفريقيا، ٧-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦):

اجتماع خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الإعداد لتقييم موارد الغابات حتى عام ٢٠٠٠ (اجتماع كوتا الثالث)، الذي استضافته حكومة فنلندا (كوتا، فنلندا، ١٤-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦):

مشاورات الخبراء بشأن تنفيذ مبادئ الغابات: تعزيز البرامج الوطنية للغابات واستخدام الأراضي، المعقود تحت رعاية ألمانيا (فيلافنغ، وميونيخ، ألمانيا، ٢١-١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦):

اجتماع الخبراء الدوليين المعنى بإصلاح النظم الإيكولوجية الحرجية المتدهورة الذي اشتركت في رعايته حكومات البرتغال والرأس الأخضر والسنغال والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة (الشبونة، ٢٨-٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦):

الاجتماع المعنون "استعراض عام للمنظمات والمؤسسات والصكوك الدولية المتعلقة بالغابات" المعقدود تحت رعاية حكومتي بيلرو وسويسرا (جنيف، ٢٤-٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦):

اجتماع فريق الخبراء العامل بشأن التجارة ووسم أخشاب الغابات وإصدار شهادات الإدارة المستدامة للغابات، المعقدود تحت رعاية حكومتي ألمانيا وإندونيسيا (بون، ١٢-١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦):

الحلقة الدراسية الحكومية الدولية المعنية بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، المعقدودة تحت رعاية حكومة فنلندا (هلسنكي، ١٩-٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦):

الدراسة المعنونة "الاتجاهات والآفاق الطويلة الأجل في مجال عرض وطلب المنتجات الخشبية والآثار الممكنة على الإدارة المستدامة للغابات" التي أجريت برعاية حكومة النرويج.

- ٨ - وفضلاً عن ذلك، أعرب الفريق عن تقديره للحكومات والمنظمات التي قدمت تبرعات سخية لدعم أعمال الفريق وأمانته، لا سيما حكومة سويسرا التي مكّن تبرعها من تغطية التكاليف الإضافية الناشئة عن قرار الفريق تمديد فترة انعقاد الدورة الثالثة وتقسيم عمله فيما بين فريقين عاملين أثناء الدورة.

- ٩ - ورحب الفريق بالمجتمعات التي جرى ويجري تنظيمها بين الدورات بوصفها مساهمة في دورته الرابعة، وهي:

اجتماع الخبراء المعنى بالإدارة المستدامة للغابات واستخدام الأراضي: عملية بناء توافق في الآراء، الذي اشتهرت في رعايته حكومتا أوغندا والسويد (ستوكهلم، ١٤ - ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦):

حلقة العمل الدولية المعنية بالتطبيق المتكامل لممارسات الإدارة المستدامة للغابات، التي اشتهرت في رعايتها حكومات كندا وماليزيا والمكسيك واليابان ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية (كوتتش، اليابان، ٢٥ - ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦):

الاجتماع الدولي للسكان الأصليين وغيرهم من السكان المعتمدين على الغابات والمعني بحفظ الغابات وإدارتها إدارة مستدامة، الذي تدّعمه حكومتا الدانمارك وكولومبيا (ليتسيبيا، كولومبيا، ٩ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦).

- ١٠ - وإذا يضع الفريق في اعتباره كمية العمل التي ما زال يتبعين إنجازها في دورته الرابعة ومدى تعقد المسائل التي يجب عليه تناولها حتى يتوصّل إلى اتفاق عام بشأن تقريره النهائي إلى اللجنة، فإنه يكرر

توصيته بتمديد دورته الرابعة من أسبوع واحد إلى أسبوعين ووضع الترتيبات لعقد اجتماعات إضافية حتى يمكن إنشاء فريقين عاملين متوازيين خلال تلك الدورة.

١١ - وشدد الفريق على الحاجة إلى ضمان أن تكون كل الوثائق الالازمة لدورته الرابعة متوافرة بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب.

أولاً - عناصر مطروحة لمزيد من التفاوض في الدورة الرابعة للفريق*

ألف - العنصر البرنامجي أولاً - ١: التقدم المحرز في الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي

الولاية

١ - إن هدف العنصر البرنامجي أولاً - ١ كما عرفته لجنة التنمية المستدامة هو النظر في إجراءات تعزيز التقدم من خلال الخطط والبرامج الوطنية للغابات واستخدام الأراضي في تنفيذ البيان الرسمي غير الملزم قانوناً لمبادئ التوافق العالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (مبادئ الغابات)^(١)، وكذلك الفصل ١١ والفصول الأخرى المتعلقة بالغابات في جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، عن طريق عملية مفتوحة وشفافة وقائمة على المشاركة تشمل الحكومات وجميع الأطراف المعنية بما فيها الفئات الرئيسية، لا سيما السكان الأصليين والمجتمعات المحلية^(٣).

مشروع الاستنتاجات ومقترحات العمل

١ - استنتاجات عامة

٢ - [سلم الفريق بأهمية البرامج الوطنية للغابات في النهوض بالتنمية المستدامة للغابات، مع إيلاء اهتمام خاص للحفاظ على التنوع البيولوجي فضلاً عن تحسين التربة، والمياه، والنظم الإيكولوجية الهشة. إلا أنه، يلاحظ أن البرامج الوطنية للغابات ينبغي أن تتفق في سياق [مختلف] الحالة الاقتصادية - الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والبيئية [المتنوعة] [كل بلد] [في مختلف أنحاء العالم]. ولاحظ الفريق أيضاً أن البرامج الوطنية للغابات ينبغي أن تدمج في خطط استخدام الأراضي، وأن توصل ببرامج أوسع نطاقاً للإدارة المتكاملة للأراضي، وفقاً للحصول من ١٠ إلى ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١.]

* أجزاء النص الموضوعة بين قوسين هي أجزاء يقترح حذفها أو الاستعاضة عنها، والأجزاء المكتوبة بحروف بارزة هي أجزاء يقترح إضافتها.

أو

٢ - [سلّم الفريق بأهمية البرامج الوطنية للغابات في تعزيز [التنمية المستدامة للغابات]. [الإدارة المستدامة للغابات في كثير من البلدان، ولكنه سلّم أيضاً بأهمية أطر السياسة العامة الأخرى في بلدان أخرى]. بيد أن الفريق لاحظ أن [البرامج الوطنية للغابات ينبغي أن تتفق] [الإدارة المستدامة للغابات ستتفق] في سياق حالات اقتصادية - اجتماعية وسياسية وبيئية متنوعة في مختلف أنحاء العالم. ولاحظ الفريق أن البرامج الوطنية للغابات ينبغي أن توصل] [علاقة البرامج الوطنية للغابات] بالبرامج الأوسع نطاقاً للإدارة المتكاملة لاستخدام الأراضي، وذلك في [وفقاً لـ] الفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١.]

٣ - ولاحظ الفريق أن البرامج الوطنية للغابات لا يمكن أن توفر صلة فعالة بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ إلا عندما تولد الأنشطة والخدمات المتعلقة بالغابات فيما اقتصادية وتكتف تقاسم المنازع. ولاحظ الفريق أيضاً أن البرامج الوطنية للغابات ينبغي أن تستهدف على وجه الخصوص زيادة الفعالية والكفاءة في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة [الإدارة المستدامة [والتنمية المستدامة] للغابات على الصعيد القطري، بهدف اجتذاب مزيد من [التزامات] الموارد المحلية والخارجية].

٤ - [أكّد الفريق على عدد من العناصر المحددة التي تحتاج للدراسة لدى وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات، لا سيما الحاجة إلى إيجاد آليات مناسبة قائمة على المشاركة، لإشراك جميع الأطراف المعنية، وبخاصة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين؛ و [تحقيق اللامركزية و] تمكين هيأكل الحكم المحلي والإقليمي وتحقيق اللامركزية حيثما يمكن تطبيقها؛ والتسلیم بـ [الحقوق] [وكفالة الاحترام] للفئات الخاصة، مثل السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية وغيرهم من سكان الغابات، وملوك الغابات [والعاملين في الغابات]؛ وإنشاء آليات تنسيق فعالة وبرامج لتسوية المنازعات.]

أو

٤ - [أكّد الفريق على عدد من العناصر المحددة [التي تحتاج إلى النظر فيها عند] [ذات الصلة بـ] وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة، لا سيما الحاجة إلى إيجاد آليات مناسبة قائمة على المشاركة لإشراك جميع الأطراف المعنية [وبخاصة المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، وإضفاء اللامركزية على هيأكل الحكم المحلي والإقليمي وتمكينها، والاعتراف بحقوق الفئات الخاصة، مثل سكان الغابات والعاملين بها؛] [وتأمين ترتيبات حيازة الأراضي، والاعتراف بحقوق السكان الأصليين التقليدية والعرفية]؛ وإنشاء آليات فعالة للتنسيق وبرامج لتسوية المنازعات.]

٢ - استنتاجات ومقترنات عمل محددة

[مفهوم البرامج الوطنية للغابات ومبادئه الأساسية]

٥ - أثني الفريق على مفهوم البرامج الوطنية للغابات بوصفه تعبيراً شاملًا عن مجموعة واسعة من النهج تجاه عملية تخطيط، وبرمجة وتنفيذ، وإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة [التنمية المستدامة للغابات] في بلد معين. وتشمل البرامج الوطنية للغابات في إطار نهج واسع النطاق مشترك بين القطاعات تخطيط الـ أنشطة المتصلة بـ الغابات، مع مراعاة أنشطة القطاعات الأخرى، مثل الزراعة، والطاقة والتنمية الصناعية. والبرامج الوطنية للغابات [تشمل] [بما فيها] صياغة السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذها، بما في ذلك الرصد والتقييم].

أو

٥ - أشاد الفريق بمفهوم البرامج الوطنية للغابات بوصفه [تعبيراً عاماً عن مجموعة واسعة التنوع من النهج] [نهجاً هاماً] لعملية تخطيط وبرمجة وتنفيذ [التنمية] [الإدارة] المستدامة للغابات في البلدان. وتشمل البرامج الوطنية للغابات تخطيط أنشطة الغابات، بما في ذلك صياغة السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل وتنفيذها بما فيها الرصد والتقييم].

٦ - وأكد الفريق على الحاجة إلى [اعتماد] [إيجاد] نهج من تجاه المشاريع الوطنية للغابات، وخطط إرشادية لاستخدام الأراضي تسلم بأن بعض البلدان تفضل تحقيق أهداف سياساتها المتعلقة بالغابات بوسائل أخرى غير الخطط والبرامج (الرسمية) (الملزمة رسمياً). ويُنظر إلى القرارات المحددة في هذا المجال على أنها حق تفرد به الحكومات الوطنية. وهذا النهج المرن يسلم بالاختلافات القطرية في نظم الحكم، والأطر الدستورية والقانونية، والسلطات والولايات القضائية على الصعيد دون الوطني، وأنماط ملكية الأرض والموارد وآليات المشاركة الجماهيرية. وسلّم الفريق، في هذا الصدد، بفائدة اختبار وعرض مفهوم المشاريع الوطنية للغابات على مستوى تنفيذي].

أو

٦ - أكد الفريق على الحاجة إلى [اعتماد] نهج من تجاه البرامج الوطنية للغابات [نهج مرنة للإدارة المستدامة للغابات]، مسلّماً بأن بعض البلدان تسعى لتحقيق أهداف سياساتها المتعلقة بالغابات بوسائل أخرى غير الخطط والبرامج الرسمية. واعتبرت القرارات المحددة في هذا الصدد حقاً تفرد به [الحكومات الوطنية] [فرادي البلدان] على أساس الاختلاف في نظم الحكم، والأطر الدستورية والقانونية، والسلطات والولايات القضائية على الصعيد دون الوطني، وأنماط ملكية الأرض والموارد، وآليات المشاركة الجماهيرية.

٦ (مكررا) - يُسلم الفريق بالحاجة لأن تستند المشاريع الوطنية للغابات إلى تقييم اقتصادي سليم لموارد الغابات، بما في ذلك الخدمات البيئية والمنتجات غير الخشبية، وأن يوحذ في الحسابان أثر التجارة الدولية وقوى السوق لدى تنفيذ المشاريع الوطنية للغابات.

٧ - وبغض النظر عن النهج الذي تعتمده فرادى البلدان، فإن المشاريع الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة ذات الصلة، بوصفها عمليات تعاقبية طويلة الأجل، ينبغي أن تستند إلى [مبادئ توجيهية تسلم بـ] العناصر الرئيسية التالية: السيادة الوطنية والقيادة القطرية؛ والاتساق مع السياسات الوطنية والالتزامات الدولية؛ والتكميل مع استراتيجيات البلد للتنمية المستدامة؛ والشراكة والمشاركة؛ ونهج شاملة ونهج مشتركة بين القطاعات تعرف بالغابات بوصفها نظاماً إيكولوجية متنوعة؛ وتأمين حقوق الأراضي وحقوق الملكية.

٧ (مكررا) - سلم الفريق أيضاً بضرورة إيجاد بيئة اقتصادية وتجارية خارجية داعمة للبرامج الوطنية للغابات، وبخاصة ضرورة أن تكون تلك البرامج مدروسة بسوق يعزز القيمة الاقتصادية لموارد الغابات ويكتفى بأسعاراً مناسبة ومجزية فيما يتعلق باستخدام موارد الغابات استخداماً مستداماً.

مقترنات للعمل

- ٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [تحث الحكومات على وضع وتنفيذ ورصد برامج وطنية للغابات، ينبغي أن توضع في إطار نهج مشترك بين القطاعات، وفقاً لمبادئها التوجيهية، بوصفها وسيلة فعالة لـ [معالجة] [تنفيذ] الإدارية المستدامة للغابات في جميع أنواع الغابات؛ مما يزيد من قدرتها على تلبية الطلبات المتزايدة والمتعارضة على السلع والخدمات الحرجية.] [تحث البلدان على وضع وتنفيذ برامج وطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة العامة ذات الصلة:]

(أ) (مكررا) [تحث الحكومات والمنظمات ذات الصلة على إيجاد توافق دولي في الآراء بشأن المبادئ التي تقوم عليها البرامج الوطنية للغابات ومضمونها، مع الارتكاز على العمل التي اضطاعت به منظمة الأغذية والزراعة في هذا المجال، ومع كامل المراعاة للعمل الهام الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اتفاقيات الشراكة في مجال الغابات؛

(ب) [تحث السلطات الوطنية على أن تدمج [تماماً] [حسب الاقتضاء] معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات في العملية الشاملة لصياغة وتنفيذ ورصد البرامج الوطنية للغابات، التي ينبغي أيضاً أن تدمج التصاعديات البيئية وقضايا الحفظ إدماجاً تاماً في الخطط الاقتصادية الأوسع نطاقاً وخططاً استخدام الأراضي؛]

أو

(ب) [تحث [السلطات الوطنية] [البلدان] على أن تدمج معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني من أجل الإدارة المستدامة للغابات إدماجاً تاماً في العملية الشاملة لصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من إطار السياسة العامة ذات الصلة؛]

(ب) (مكرراً) حث البلدان والأطراف الفاعلة المحلية على اعتماد مفهوم خطط استخدام الأراضي بوصفه وسيلة ملائمة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والاقتصاد في استخدام الأراضي على الصعيدين الوطني والم المحلي في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء؛

(ب) (ثالثاً) دعا إلى صياغة مجموعة مقبولة دولياً ومتافق عليها من التعاريف والمصطلحات المستخدمة في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة؛

(ب) (رابعاً) حث البلدان على أن تعكس بصورة كافية أولوياتها الوطنية بشأن القضايا المتعلقة بالغابات في مفاوضاتها واتفاقاتها المتعلقة بالتعاون الدولي، وأن تزيد من تركيزها على بناء القدرات الوطنية في إطار البرامج الوطنية للغابات؛

(ب) (خامساً) حث المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام البرامج الوطنية للغابات كإطار لدعم وتنسيق الأنشطة المتصلة بالغابات؛

(ب) (سادساً) حث البلدان على ضمان تمثيل الفئات والمجتمعات الأصلية التي تعتمد على الغابات تمثيلاً واسعاً في تحظيط الغابات. ويلزم أن تيسر نظم التخطيط عملية تحديد الفئات المجتمعية المستخدمة للغابات وإشراكها في عملية هادفة لصنع القرار فيما يتعلق بأهداف وعمليات الحماية والإدارة التي تؤثر على أراضي الغابات الواقعة بالقرب منها والتابعة للدولة.

[تمويل البرامج الوطنية للغابات]

٩ - أكد الفريق أن توفير تمويل [يعتمد عليه]، وبخاصة توفير موارد خارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي الخاص والمساعدة الإنمائية الرسمية، كلما أمكن وحسب الأوضاع الاجتماعية - السياسية للبلد المعنى، يصبح أيسر كثيراً في حالة وجود التزام واضح من جانب الحكومات المتلقية بتنفيذ سياسات وبرامج وطنية في البلدان النامية في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة بالغابات التي تعزز الإدارة المستدامة للغابات. وأكّد الفريق على الحاجة إلى التعاون الدولي في توفير موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة بالغابات تنفيذاً فعالاً.]

١٠ - و [اعترف] الفريق [بأهمية المصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك وضع وتنفيذ برامج وطنية للغابات، ولكنه] أكد أن الأموال العامة في [معظم] [كثير من/بعض] البلدان، ولا سيما في البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود، ستظل هي أهم مصدر للتمويل.

مقترنات للعمل

١١ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [احث الحكومات على إيلاء أولوية للإجراءات المؤدية إلى الإدارة المستدامة [والتنمية المستدامة] للغابات، بغية كفالة توجيه تمويل كاف من [كل من] المصادر الوطنية [والدولية] إلى صياغة وتنفيذ برامج وطنية للغابات:]

أو

(أ) [احث [الحكومات] [البلدان التي توجد بها برامج وطنية للغابات] على إيلاء أولوية في البرامج الوطنية التي تضطلع بها للإجراءات المؤدية إلى إدارة [وتنمية] الغابات لديها بصورة مستدامة، وذلك لكي يمكن على نحو أفضل اجتذاب [كفالة توجيه قدر كاف من] التمويل من المصادر الوطنية وعند الاقتضاء من المصادر الدولية إلى صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات]]:

(أ) (مكررا) حث البلدان المانحة على توفير موارد جديدة وإضافية، بما في ذلك من المساعدة الإنمائية الرسمية، لصياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات:

(ب) دعا إلى زيادة كفاءة سياسات الاستثمار من أجل إنجاح تنفيذ البرامج الوطنية للغابات:

(ب) (مكررا) ينبغي أن تكون النظم المجتمعية لإدارة الغابات جزءا لا يتجزأ من الخطط الوطنية للغابات. وينبغي أن تعكس الاتصالات الدولية وبرامج المانحين الداعمة لهذا القطاع أهمية إدماج المجتمعات المحلية في عملية التخطيط.

بناء القدرات

١٢ - [اعترف الفريق بأهمية تقييم القدرات الوطنية [والدولية] وتعزيزها حيثما يقتضي الأمر ذلك، على جميع الصعد من أجل تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم [حفظ الغابات وإدارتها وتنميتها] تنمية مستدامة] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها] تنمية مستدامة]. كما أكد على ضرورة [نقل التكنولوجيا وتوفير موارد إضافية في كثير من البلدان] لأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية] للبلدان النامية.]

أو

١٢ - [اعترف الفريق بأهمية تقييم القدرات الوطنية، وتعزيزها حيثما يقتضي الأمر ذلك، على جميع الصعد من أجل تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم [حفظ الغابات وإدارتها وتنميتها مستدامة] [إدارة جموع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة]. كما أكد على ضرورة نقل التكنولوجيا وتوفير موارد إضافية [في كثير من البلدان [وبخاصة في البلدان النامية] والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية].

أو

١٢ - [اعترف الفريق بأهمية تقييم القدرات الوطنية والدولية، وتعزيزها حيثما يقتضي الأمر ذلك، على جميع الصعد من أجل تطوير وتنفيذ ورصد وتقييم [حفظ وإدارة و] [تنمية] [إدارة] الغابات بصورة مستدامة. كما أكد على ضرورة [نقل التكنولوجيا و] [توفير [موارد] [قدرة] إضافية في كثير من البلدان].

١٣ - وانطلاقاً من إدراك الفريق لصبغة البرامج الوطنية للغابات من حيث أنها مشتركة بين القطاعات، فإنه نصح السلطات الوطنية بأن تدرس القدرة المؤسسية لقطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة، [ولا سيما تلك التي يمكن أن تؤدي إجراءاتها إلى إعاقة] [الكافلة] نجاح تنفيذ البرامج الوطنية للغابات.

مقترنات للعمل

١٤ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على أن تدرج هدف بناء القدرات بوصفه أحد أهداف البرامج الوطنية للغابات، مع إيلاء اهتمام خاص للتدريب وخدمات الإرشاد ونقل التكنولوجيا مع إيلاء الاعتبار للمعارف التقليدية المحلية المتصلة بالغابات؛

(ب) شجع السلطات الوطنية على النظر في مدى الحاجة إلى تعزيز القدرات في جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاعان [العام والخاص] [العام والخاص] [العام والخاص]، والسكان الأصليون، والمجتمعات المحلية والقطاع غير الحكومي [بصورة فعالة وبأسلوب منسق]، مع مراعاة الدور الذي يقوم به كل طرف من الأطراف المهمة بـ [التنمية المستدامة] [الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع] أنواع الغابات، بغية جعل البلدان تقود عملية تصميم وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات.

[التنسيق]

١٥ - سلم الفريق بأن التنسيق [بين] [فيما بين] جميع الأطراف المهمة على الصعيدين الوطني والدولي هو أمر بالغ الأهمية من أجل [حفظ و] إدارة جميع أنواع الغابات [وتنميتها مستدامة]. وأحاط الفريق

علمًا بالمدخل الوارد من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والغابات.

مقترنات للعمل

١٦ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [تحث] [شجع] [الحكومات] [البلدان حسب الاقتضاء] على إنشاء آليات تنسيقية سليمة فيما بين جميع الأطراف المهتمة، استناداً إلى مبادئ بناء توافق الآراء، من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك عند الاقتضاء الإشراف على تنفيذ البرامج الوطنية للغابات تنفيذ سلساً.

(ب) [شجع] [الحكومات على] [دعم مواصلة تطوير واختبار] [الاستفادة من] مفهوم اتفاق الشراكة في مجال الغابات، داخل البلدان التي توجد فيها فئات ذات مصالح مختلفة، بوصفه وسيلة يمكن أن تستخدماها] البلدان على مواصلة استطلاع إمكانية إقامة شراكات طوعية باعتبارها طريقة لتحسين التنسيق والاتصال [ووسيلة لعقد التزامات طويلة الأجل بين جميع الشركاء الوطنيين والدوليين في برامج تعاونية وفقاً لشروط متفق عليها فيما بينهم] [بين البلدان لدعم الإدارة المستدامة للغابات:]

(ب) (مكرراً) يرحب بالمدخلات الأخرى التي قدمها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم المشورة التقنية المتعلقة بإدماج تدابير الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي.

[التعاون الدولي]

١٧ - لاحظ الفريق أهمية تحسين [التعاون الإقليمي والدولي] [الشبكات الإقليمية والدولية] لتبادل المعلومات والتكنولوجيا [من خلال إنشاء شبكات ملائمة] [والمعارف] لدعم البرامج الوطنية [للغابات] من أجل الإدارة المستدامة للغابات.

مقترنات للعمل

١٨ - إن الفريق:

(أ) دعا إلى [إنشاء] تحسين [مشاريع التعاون] [التنسيق] لدعم [التنمية] المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم و [تحث] جميع البلدان على استخدام البرامج الوطنية للغابات كأساس للتعاون الدولي في قطاع الغابات] [اعترف بفائدة البرامج الوطنية للغابات في هذا الصدد]:

(أ) (مكرراً) دعا إلى مواصلة تطوير مفهوم اتفاق الشراكة في مجال الغابات بوصفه وسيلة يمكن أن تؤدي إلى تحسين التنسيق والتعاون بين جميع الشركاء الوطنيين والدوليين؛

(ب) [طلب إلى الحكومات أن تدعم [الحاجة إلى] إنشاء [هيئة استشارية بوصفها] محفلاً مستمراً للمشاورات الدولية بشأن تنمية الغابات على الصعيد الوطني...]. [رأي أنه ينبغيمواصلة استطلاع سبل ووسائل تحسين التنسيق الدولي لدعم الأولويات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات.]

باء - العنصر البرنامجي أولاً - ٢: الأسباب الكامنة وراء
زوال الغابات وتدورها

الولاية

١٩ - إن هدف العنصر البرنامجي أولاً - ٢، كما عرّفته لجنة التنمية المستدامة هو ضرورة "تحديد ودراسة طرق تناول الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها، والصعوبات القائمة في مجال تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، مع الاهتمام بصفة خاصة بالعوامل الشاملة لعدة قطاعات، بما فيها الآثار التي تصيب الغابات والتي تترتب عليها، على الصعيدين الوطني والدولي، مثل أنماط الاستهلاك والإنتاج، والفقر، ونمو السكان، والتلوث، ومعدلات التبادل التجاري، والممارسات التجارية التمييزية، والسياسات غير المستدامة المتصلة بقطاعات من قبيل الزراعة والطاقة والتجارة" ^(٤).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

٢٠ - لاحظ الفريق الحاجة الماسة إلى فهم الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها، إذ يمثل زوال الغابات وتدورها مشكلة خطيرة في كثير من البلدان، وهناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تحديداً يركز على تصحيح مسار أشد العمليات إضراراً وتعزيز أكثر العمليات فعالية وفعلاً. [وترتبط أسباب زوال الغابات وتدورها في أغلب الأحيان بأسباب قطرية محددة مما يوجب الحذر من التوصل إلى استنتاجات مبسطة أو استخلاص حلول ووصفات مفرطة في التعميم في مجال السياسات العامة].

٢١ - وسلم الفريق بالدور الرئيسي للتنمية الاقتصادية في تقليل الضغط على الغابات، الأمر الذي يتبع للنهوض المستدام أن تحل محل النهوج المفضية إلى زوال الغابات وتدورها. وكل بلد، ناميماً كان أم متقدماً النمو، مجموعة الظروف الخاصة به، سواء من ناحية الأسباب المباشرة والأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها، أو من ناحية نطاق العمل اللازم للتصدي لتلك الأسباب. ومن المهم في هذا الصدد النظر في

* سيعاد النظر فيها بعد تمام المناقشات بشأن العنصر البرنامجي خامساً - ١.

الأبعاد التاريخية والتعلم من تجارب البلدان المتقدمة النمو وكذلك البلدان النامية. وكثير من العوامل المسيبة لزوال الغابات وتدورها هي عوامل متقابلة فيما بينها كما أن بعضها متلاعنة. وفي حين يرتبط البعض منها بالقطاع الحرجي ذاته، كقضية الاستغلال غير المستدام للأخشاب، فإن البعض الآخر يقع خارج نطاق القطاع الحرجي. وأغلب هذه العوامل عوامل اجتماعية واقتصادية. ويمكن للخيارات والنهاج غير السليمة في السياسات العامة المتبعة في قطاعات أخرى أن تؤثر في زوال الغابات وتدورها. و [الل汾قر] وأنماط [الإنتاج] الاستهلاك، فضلاً عن المضاربة في الأراضي وأسواق الأراضي، تأثير كبير على زوال الغابات.

٢٢ - ولاحظ الفريق أن قضايا حيازة الأراضي لها أثر كبير على إمكانية الوصول إلى الأشجار، والتربة، والماء، و [المنتجات الحرجية والخدمات] [السلع والخدمات] الحرجية، واستخدامها. ومن المهم الاعتراف بالمبادرات المحلية لمجابهة الاتجاهات الحالية لزوال الغابات وتدورها، ولا سيما بين فئات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. ومن بين العوامل الهامة في كثير من المناطق عمليات قطع الأخشاب وشغل الأرضي بصورة غير قانونية، والمحاصيل غير القانونية، والضغط الناجم عن الرعي، والزراعة غير المستدامة، والطلب على الحطب والفحى لتلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة، والمشاكل المتعلقة باللاجئين، والأحداث الطبيعية [كثوران البراكين، والظواهر الجوية وحرائق الغابات] [والكثير من المتغيرات، مثل الزراعة غير المستدامة، وعمليات قطع الأخشاب وشغل الأرضي بصورة غير قانونية، والمحاصيل غير القانونية، والضغط الناجم عن الرعي، والطلب على الحطب والفحى من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية من الطاقة، والأحداث الطبيعية، تشكل عوامل هامة في كثير من المناطق].

٢٣ - [وللبلدان المختلفة احتياجات مختلفة تتغير مع الوقت وتؤثر في كل من مساحة غاباتها وطبيعتها. وينبغي تقييم [فوائد ومصار الأنواع المختلفة من الغابات] [مزایا ومساوئ مختلف أشكال إدارة الغابات] [فوائد وتكليف الأنواع المختلفة من الغابات]، بما في ذلك المزارع الحرجية، في ظل مختلف الأحوال الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية]. وأكد الفريق وجود مبررات منطقية لكثير من التغييرات في الهيكل والغطاء الحرجي، بما في ذلك تحويل المزارع الحرجية وأن [إزالة الغابات] [هذه التغييرات لا يلزم بالضرورة أن تكون ضارة] [تعتبر غير مستصوبة] إذا ما تم تحفيتها ضمن الأطر الوطنية للسياسات العامة المتعلقة بالاستخدام المستدام للأراضي. [وأقر الفريق بأن لكل من الغابات الطبيعية المدارية على نحو مستدام والمزارع الحرجية دوراً قيماً في تلبية الحاجة إلى [المنتجات] [السلع] والخدمات الحرجية، بالإضافة إلى المساعدة في حفظ التنوع البيولوجي] [وقد تم التسليم بأن الإدارة المستدامة والاستخدام المستدام لكل من الغابات الطبيعية والمزارع الحرجية، كجزء من خطة متكاملة لاستخدام الأرضي تراعي فيها الشواغل البيئية والاقتصادية - الاجتماعية ذات الصلة، يؤديان دوراً قيماً في المساعدة على تلبية الحاجة إلى المنتجات والسلع الحرجية، فضلاً عن حفظ التنوع البيولوجي وزيادة مخزون الكربون.]

٢٤ مكرراً - وأشار إلى أهمية عقد لجتماع دولي لإجراء مزيد من التحليل والمناقشة للأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها.

٢ - استنتاجات ومقترنات عمل محددة

أنماط الاستهلاك والإنتاج

٤٠ - [أقر الفريق بأهمية التغيرات الطويلة الأجل في أنماط الاستهلاك والإنتاج في أجزاء من العالم المختلفة وما لها من آثار إيجابية وسلبية على الإدارة المستدامة [والاستخدام المستدام] للغابات. وينبغي أن تستعرض آثارها في سياق الأعمال التي تضطلع بها لجنة التنمية المستدامة وغيرها من المبادرات ذات الصلة المعنية بالعرض والطلب على [المنتجات] [السلع والخدمات] الحرجية على الأجل الطويل.]

أو

٤١ - [تشير التوقعات الطويلة الأجل إلى حدوث ارتفاع مطرد في الطلب على الأخشاب وعلى الخدمات الحرجية، وتقلص في مساحة الغابات الازمة لإنتاجها. ويشير الضغط المتزايد على إمدادات الأخشاب نتيجة الطلب على السلع والخدمات غير الخشبية والضغط المتزايد على الغابات من جراء الطلب على الأراضي للاستخدامات الأخرى إلى أن إحدى الأولويات هي الحاجة إلى تعزيز عملية اتخاذ القرارات المشتركة بين القطاعات والتي تؤثر في استخدام الأراضي. وسوف تكون المؤسسات المتنامية الفعالية المتصلة بإدارة الموارد واستخدام الأرضي والبحوث والتعليم والإرشاد جزءاً هاماً من الإدارة المستدامة للغابات.]

٤٥ - ورأى الفريق أن [القوى الاقتصادية العابرة للحدود] [والتجارة والاستثمار الدوليين] [والتنوع [طويل الأمد]] [العاشر للحدود] لها أهمية [خاصة] بين مختلف الأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها. وهناك عوامل، مثل ممارسات التجارة الدولية التمييزية، وبرامج التكيف الهيكلي والدين الخارجي، يمكن أن تؤثر في زوال الغابات تأثيراً غير مباشر. كما أن قوى السوق والأسعار النسبية، بما في ذلك أسعار السلع الزراعية الأساسية، فضلاً عن تقدير قيمة الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية [بأقل من قيمتها الحقيقة]، لها تأثير مباشر على [الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة]. لذا، فإن معالجة مسألة زوال الغابات وتدورها كثيراً ما تتطلب إجراء تغييرات في السياسات العامة والخطط في اقتطاعات أخرى على الصعيد الدولي، على حد سواء.

مقترنات للعمل

٤٦ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [تحت الحكومات، حيثما يكون ذلك مناسباً، على أن تقوم، بدعم من المنظمات الدولية، بإعداد دراسات [استراتيجية] متعمقة لآثار الأنماط [القائمة] [الحالية] لاستهلاك سلع وخدمات الغابات التي لها قيم سوقية وغير سوقية، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مع التركيز بوجه خاص على آثارها الإيجابية والسلبية على الإدارة المستدامة للغابات واستخدامها [وإيلاء اهتمام خاص لمعدلات التبادل التجاري، والممارسات التجارية التمييزية، والسياسات غير المستدامة المتصلة بقطاعات كالزراعة والطاقة].

ذلك ينبغي أن يتم، في إطار هذه الدراسات إجراء تحليل شامل ل المنظور التاريخي لأسباب زوال الغابات في العالم و تدهورها، وغير ذلك من الأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات و تدهورها، بما في ذلك القوى الاقتصادية العابرة للحدود [فضلا عن تقديم معلومات وقائية جديدة عن دلالة التلوث العابر للحدود:]

أو

(أ) [إثت على إجراء المزيد من الدراسة للأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات و تدهورها بغية توفير معلومات وقائية عن آثار وأهمية التلوث العابر للحدود:]

أو

(أ) [إثت البلدان على النظر في الاضطلاع بإجراءات من أجل أن يكون التوسيع في إمدادات الأخشاب والطلب عليها داخل إطار من الاستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الاستثمارات في الإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز مؤسسات إدارة الموارد:]

(أ) (مكررا) حث على التسلیم بدور المزارع الحرجية و تعزيزه و تشجيعه بوصفه أحد العناصر الهامة في الإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة عن طريق تخفيف الضغط عن الغابات الطبيعية:

(أ) (ثالثا) حث البلدان على أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بعقد وتمويل حلقة عمل عالمية بشأن الأسباب الدولية الكامنة وراء زوال الغابات و تدهورها.

إطار السياسة الوطنية

٢٧ - [يمكن فقط] [قد يكون من المفيد] تقرير ما إذا كانت التغيرات في الغطاء الحرجي [ضارة أو غير ضارة] [مفيدة أو غير مفيدة] في ضوء خلفية تمثل في إطار للسياسة الوطنية المتعلقة ب [إدارة التنمية المستدامة] [إدارة وحفظ جميع أنواع الغابات وتنميتها مستدامة] يضم ويوازن العناصر المتصلة ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وخطط البيئة، وخطط استخدام الأرضي، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. ومن شأن جميع هذه الصكوك الوطنية أن تسهم، معا وبصورة متسقة في مساعدة البلدان على [تقييم] [ضمان] الكمية والنوعية المطلوبة من الغابات من أجل توفير جميع الفوائد، والسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع في الحاضر والمستقبل.

مقترنات للعمل

٢٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [إثبات المساندة والتمويل] [على إجراء] البحوث ونقل التكنولوجيا، والاضطلاع بالدراسات الإفرادية وأنشطة بناء القدرات [في البلدان النامية] من أجل وضع نهج متكامل يرمي إلى تحقيق ما يلي:]

١' [[إعداد و [تطبيق] تنفيذ] إثبات البلدان على إعداد و [تطبيق] [تنفيذ]] استراتيجيات وطنية، من خلال عملية مفتوحة و [شاملة] [تشاركية]، من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتحديد خيارات السياسات العامة المتعلقة بالغطاء الحرجي المستصوب، بوصفها مدخلات في تنفيذ البرامج الحرجية الوطنية للغابات أو غيرها من إطار السياسات العامة ذات الصلة الموصى بها في العنصر البرنامجي أولاً - (أ):

أو

١' [تشجيع العمليات المفتوحة والتشاركية من أجل إعداد برامج وطنية للغابات وتنفيذها، مع مراعاة الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات والحاجة إلى تحديد خيارات السياسات العامة بشأن الغطاء الحرجي المستصوب:]

٢' [استحداث آليات تتضمن تقييمات للأثر البيئي من خلال عملية مفتوحة و [شاملة] [تشاركية] من أجل تحسين صياغة السياسات العامة وتنسيقها، فضلاً عن تحظيط وإدارة وتنفيذ البرامج الوطنية ذات الصلة المتعلقة بتحقيق [الإدارة المستدامة للغابات؛] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة؛]]

أو

٢' [[إعداد آليات ترمي إلى الاقتسام العادل لفوائد الغابات؛]

٢' (مكرراً) وضع سياسة لتأمين حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية والسكان الأصليين؛

٢' (ثالثاً) إجراء تحليل استراتيجي للسياسات التي أسهمت في تدهور الغابات وزوالها، فضلاً عن السياسات التي نجمت عنها آثار إيجابية؛

(ب) [طلب إلى البلدان المانحة والمنظمات الدولية أن تساعد البلدان النامية في تمويل إجراء البحوث، ونقل التكنولوجيا، والدراسات الإفرادية، والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، من أجل وضع نوع متكملاً يرمي إلى وضع إطار للسياسة الوطنية وتطبيقه، وفي إجراء تحليل استراتيجي لـ الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي ذي الصلة الذي يتضمن السياسات التي أسهمت في تدهور الغابات وزوالها، وكذلك السياسات التي نجمت عنها آثار إيجابية:]

(ب) (مكرراً) أوصى بضمان توفير المعلومات الدقيقة الموثوقة في الوقت المناسب عن الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها، وكذلك عن الأدوار المتعددة للغابات حيث أن ذلك ضروري لفهم العام ولصنع القرار عن علم:

(ب) (ثالثاً) حث البلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية، بما فيها المصادر الإنمائية الإقليمية، على تقديم المساعدة والتمويل لجميع الأنشطة السالفة الذكر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

تطبيق الإطار التشخيصي

٢٩ - ثمة حاجة في كثير من البلدان لإجراء مزيد من التحليل لتسلسل الأسباب التي تُسهم في إحداث تغييرات كمية ونوعية في الغابات، على نحو يُركز الانتباه على الإجراءات التي يمكن أن تكون فعالة بأقصى درجة في وقف الضرر وتعزيز التغيير المفید. ومما ييسر هذا التحليل، استخدام إطار تشخيصي شامل، تبلورت عناصره في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الفريق.

٣٠ - ولن يستخدم إطار التشخيص هذا بوصفه أداة ناجعة فحسب لتحليل أسباب زوال الغابات وتدورها سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة النمو، بل يمكن أيضاً أن يفيد بصورة لا تُقدر بشمن، إذ استخدم من خلال صيغ طوّرت لمختصيات الواقع في تحديد أهداف السياسات الوطنية للغابات، وتهيئة منظور تاريخي لتحليل الأسباب؛ وتحديد ما ينشأ منها عن الأنماط الوطنية والدولية للاستهلاك والإنتاج التي تؤثر على زوال الغابات في بلد معينه؛ واستكشاف آثار السياسات المطبقة في القطاعات الأخرى على زوال الغابات وتدورها ومعرفة الطرق التي قد تجعل تعديل هذه السياسات مفضياً إلى تعزيز [[الإدارة المستدامة للغابات]] [[إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة]]؛ واستخدام وصقل معايير ومؤشرات وأساليب التقييم؛ وتحديد مواطن القصور في القدرات (مثلاً، في الإدارة والإشراف، أو المعلومات، أو البحث، أو التعليم)؛ والربط بخطط العمل الوطنية المتصلة بالاتفاقيات أو الاتفاقيات الدولية الأخرى، وبوصفه عموماً أداة فعالة للإدارة تعزيزاً لتنفيذ [[الإدارة المستدامة للغابات]] [[إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة]].

٣١ - وينبغي أن تكون الوظيفة الأساسية للإطار التشخيصي وظيفة بناءة وتصحيحية وتعلمية بحيث يعمل على تكميل وتعزيز ممارسات التخطيط القائمة، ويتعين أن يستخدم أيضاً بالاقتران مع المعايير/.

والمؤشرات (العنصر البرنامجي ثالثا - ٢)، بوصفها أداة للتقدير الدوري للتقدم المحرز (العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ)). وينبغي تطويره بشكل طوعي بوصفه وسيلة للإدارة [وألا تستخدم كأساس للمشروع في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية]. و [الحاجة إلى] الإطار التشخيصي الشامل [يجب ألا تؤخر العمل] [ليس مطلوبا] في البلدان التي حدّدت فيها الأسباب الرئيسية المباشرة أو غير المباشرة، وتم استيعابها وتدعمها بالوثائق أو حيّلها لا يُعتبر زوال الغابات مشكلة على المستوى الوطني.

مقترنات للعمل
٣٢ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع [البلدان المتقدمة النمو] [المجتمع الدولي] [جميع البلدان] على مساعدة البلدان النامية [في الضلال] [على أن تضطلع] بإجراء دراسات إفرادية باستخدام الإطار التشخيصي، [المشروع في تقرير الأمين العام] (E/CN.17/IPF/1996/15) من أجل تطوير واختبار جدواه بوصفه أداة إدارية إيجابية لتحديد الأسباب الكامنة وراء [تدمير الغابات وظهورها] [زوال الغابات وظهورها] و [إعداد] [النظر في اتخاذ إجراء تصحيحي، وخطة للمستقبل؛

(ب) حث على أن تعمم نتائج هذه الدراسات الإفرادية والمقترنات المتعلقة بعقل الإطار التشخيصي على نطاق واسع؛

(ب) (مكررا) حث الحكومات على مواصلة اتخاذ إجراءات فورية عندما تكون الأسباب المباشرة أو غير المباشرة قد حددت بالفعل، وعلى استخدام الإطار التشخيصي كأداة تحليلية لتقييم الخيارات المطروحة للاستفادة من الغابات وأراضي الغابات؛

(ب) (ثالثا) حث البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية الإقليمية على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تطبيق الإطار التشخيصي.

جيم - العنصر البرنامجي أولا - ٣: المعارف التقليدية
المتعلقة بالغابات

الولاية

٣٣ - إن هدف العنصر البرنامجي أولا - ٣ كما عرفته لجنة التنمية المستدامة هو العمل، اتساقاً مع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، على تشجيع البلدان على النظر في التماس طرق ووسائل توفير الحماية الفعالة للمعارف التقليدية المتعلقة بالغابات واستخدام تلك المعرف، وحماية واستخدام ابتكارات وممارسات سكان (...) 96-33344

الغابات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية الأخرى، فضلاً عن الاقتسام العادل والمنصف للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعرف والابتكارات والممارسات^(٥).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

٣٤ - أحاط الفريق علماً بالبيان الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي^(١) وصلته الوثيقة بالأعمال الجارية في إطار مختلف عناصر برنامج عمل الفريق. [سلم الفريق بأن هذه الجواب [المتعلقة] ذات الصلة] بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، والاقتسام العادل والمنصف للفوائد المستمدة من [الاستخدام التجاري] [الانتفاع بـ] الموارد البيولوجية [المحددة من خلال المعرف التقليدية المتصلة بالغابات] تدخل، مع أمور شتى، في نطاق اختصاص اتفاقية التنوع البيولوجي، لأن المعرف التقليدية المتصلة بالغابات هي مجموعة فرعية من "المعرف، والابتكارات، والممارسات" المشار إليها في المادة ٨ (ي) من الاتفاقية، وأن الموارد الجينية للنظم الإيكولوجية للغابات هي مجموعة فرعية من الموارد الجينية المشار إليها في المادة ١٥[.] [سلم الفريق بأن اتفاقية التنوع البيولوجي تحتوي على أحكام متعددة، منها المادة ٨ (ي) والمادة ١٠ (ج)، تتعلق بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. ولا تتناول الاتفاقية جميع المعرف التقليدية المتصلة بالغابات، وإنما تتناول فحسب المعرف التي تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام. ولذلك فإن العمل الذي أنجز في إطار الاتفاقية ينبغي أن يأتي مكملاً وليس محدداً لعمل الفريق الذي يركز على مسائل إدارة الغابات إدارة مستدامة]. ولاحظ الفريق أيضاً أنه سيكون بحاجة، في دورته الرابعة لأن يضع، في اعتباره حسب الاقتضاء، محصلة المؤتمر الثالث للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (بوينس آيرس، الأرجنتين، ٤-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فيما يتعلق بمعارف السكان الأصليين.

٣٤ (مكرراً) - ونوه الفريق بأهمية المعرف التقليدية المتصلة بالغابات في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بالإدارة المستدامة للغابات. وأكد على الحاجة إلى أن تتعكس مسألة المعرف التقليدية المتصلة بالغابات وإمكاناتها ذات الصلة في العمل المسلط به في إطار البرامج الوطنية للغابات.

٣٥ - [وشعر الفريق [بأهمية] [ويسعى الفريق إلى] تجنب الازدواج أو التداخل بين] [ولاحظ الفريق وجود تداخل بين عدد من] العمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أولى الاهتمام الواجب لـ[أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة وكذلك اتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.] [و] أحاط الفريق علماً [أيضاً] بالنظر الجاري في الأمور ذات الصلة داخل [منظمة] الأمم المتحدة [لجنة حقوق الإنسان واتفاقية

الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق السكان الأصليين، علاوة على المفاوضات الجارية داخل اللجنة المعنية بالموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة في إطار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة]. وقد لاحظ الفريق أن الصكوك والاتفاقات القائمة ينبغي أن تُنفذ وتوضع بهدف أن يدعم بعضها بعضًا بينما تتجنب في ذات الوقت الإزدواج غير المبرر في العمل.

٢٥ (مكرر) - كما أحاط الفريق علمًا بالمجتمع المزعزع عقده بين الدورات في ليتشيا، بکولومبيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن السكان الأصليين. وقد سلم الفريق بما يمكن أن تكون عليه نتائج هذا الاجتماع من أهمية بالنسبة لمداولات الفريق في دورته الرابعة.

٣٦ - وسلم الفريق بأن المعرف التقليدية المتصلة بالغابات تُشكل مجموعة هامة من المعارف والخبرات ذات الأهمية لكثير من جواثب اختصاص الفريق، ولا سيما إدارة الغابات إدارة مستدامة واستخدام [المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية] [المنتجات والخدمات الحرجية] وترسيخ القيم ذات الأهمية في هذا الخصوص. والمعرف التقليدية المتصلة بالغابات ينبغي [أن يُنظر إليها بوصفها جزءًا لا يتجزأ من قاعدة المعلومات المتعلقة بإدارة الغابات إدارة مستدامة] [أن يتسع نطاق تعريفها بحيث تشمل الهياكل المؤسسية وهياكل السلطة ونظم التسيير والمعتقدات الثقافية ومنظومات القيم ونظم استخدام الموارد، فضلاً عن عمليات فض المنازعات والواسطة، حيث أن كلا منها جزء لا يتجزأ من إدارة الغابات إدارة مستدامة] وما يتصل بها من الروابط الشاملة للقطاعات. [كما اعترف الفريق بالتعقيد الشديد الذي يكتنف المسائل المحيطة بمفهوم المعرف التقليدية المتصلة بالغابات، وهو يتضمن حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، والقانون العرفي، والنظم القانونية للسكان الأصليين وتقاليدهم المتعلقة بالحصول على المعرف والاستفادة منها فضلاً عن معرفة الموارد ذاتها]. [كما سلم الفريق بالأدوار المختلفة التي يقوم بها مختلف الشركاء والتعقيد الشديد الذي تنطوي عليه المسائل المحيطة بالمناقشات الجارية بشأن المعرف التقليدية المتصلة بالغابات، التي يمكن أن تشمل حقوق الملكية، والقانون العرفي، والنظم القانونية للسكان الأصليين وتقاليدهم المتعلقة بالحصول على المعرف والاستفادة منها فضلاً عن المعرفة المتعلقة بالموارد ذاتها] [وسلم الفريق أيضًا بأن استخدام المعرف التقليدية المتصلة بالغابات في إدارة الغابات إدارة مستدامة قد ينتج عنه مسائل معقدة] وفي بعض البلدان، سيكون لمالكي الغابات أيضًا دور يقومون به في استخدام المعرف التقليدية المتصلة بالغابات.

٣٧ - [ونتيجة لقصور التدابير المتعلقة بحفظ الغابات واستخدامها استدامًا، أدى التسارع في فقدان الغابات إلى تدمير وتقويض المجتمعات ذات الأساليب المستدامة في الحياة علاوة على المعرف التقليدية المتصلة بالغابات]. وقد يؤدي الأخذ بتقنيات جديدة ومعدات وأفرص اقتصادية إلى الإسراع بزوال الغابات وإلى تقويض أو تدمير مجتمعات سكان الغابات الذين تتسم أساليب حياتهم بالاستدامة، والمعرف التقليدية المتصلة بالغابات] [ونتيجة لقصور تدابير حفظ الغابات واستخدامها استدامًا، فإن المجتمعات التي تتسم أساليب حياتها بالاستدامة قد تأثرت] [ونتيجة لقصور تدابير حفظ الغابات واستخدامها استدامًا، فضلاً عن تغير الظروف المعيشية، فإن تسارع فقدان الغابات يقوض ...]

ويdemr المجتمعات التي تعتمد على أسلوب حياة مستدامة وعلى المعارف التقليدية المتصلة بالغابات] وأوصى الفريق بأن السكان الأصليين، ومالكي الغابات، وسكان الغابات، والمجتمعات المحلية، ينبغي تمكينهم من أن يقوموا بدور [رئيسي] في [تحديد] [نُهج تشاركية لإدارة استخدام الغابات والأراضي] [نُهج تشاركية لإدارة استخدام الأراضي بشكل مستدام وتحطيم استخدام الأرضي] [بإشراف] [بالعمل جنباً إلى جنب مع] جميع الأطراف المعنية ذات الصلة من القطاعين العام والخاص على السواء، مع مزيد من التركيز على نظم إدارة الموارد واستخدام الأرضي وفض المنازعات.

٣٨ - وهناك حاجة على الصعيد الدولي للنهوض بـ[إنشاء آليات لـ] تبادل الخبرات الوطنية [وآليات، تشمل الاستثمار المالي،] للتتشجيع على تنفيذ برامج لإدارة الغابات إدارة مستدامة [وتطوير المنتجات المشتقة من المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، بما في ذلك إشراك القطاع الخاص على النحو المناسب]. [واستناداً إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة أيضاً، لاحظ الفريق أن البلدان المتقدمة النمو [تحتمل مسؤولية خاصة] [توفر دعماً فعالاً] في تيسير الظروف الضرورية لحفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه استخداماً مستداماً. وهذا ينطوي على اتباع نهج بناءً إزاء نقل التكنولوجيات والموارد المالية لتعزيز قدرات السكان الأصليين وسكان الغابات والمجتمعات المحلية بهدف إدارة الغابات إدارة مستدامة]. [يتطلب حفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه بصورة مستدامة اتباع نهج بناءً إزاء نقل التكنولوجيات والموارد المالية والتقاسم المنصف فيما لتعزيز قدرات السكان الأصليين وسكان الغابات والمجتمعات المحلية على إدارة الغابات إدارة مستدامة].

٢ - استنتاجات ومقترنات عمل محددة

مفهوم المعارف التقليدية وحقوق الملكية المتصلة بالغابات

٣٩ - يمكن للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات أن توفر أساساً متيناً لإدارة الغابات إدارة مستدامة بما لها من أهمية بالنسبة لمعظم العناصر البرنامجية الأخرى. إلا أن الفريق سلم بأن المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية ما زالت في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بتحديد سبل ووسائل تكفل الحماية الفعالة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات واستخدام تلك المعرف [واستكشاف العلاقات التي تربط بين المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وإدارة الغابات إدارة مستدامة]. وهذه العلاقة الشاملة والمعقدة الطابع تشمل بدورها العلوم الطبيعية والاجتماعية والثقافة والتقاليد والبيئة. [وفي هذا الصدد، اتفق الفريق على أن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات مفيدة في الواقع في تحديد مواضع منتجات جديدة عالية القيمة، وأن الحصول على هذه المنتجات بشروط عادلة ومنصفة من شأنه تحقيق الفائدة لكل بلد ولما يحتويه من مجتمعات أصلية أو محلية ولجهوده الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة].

٤٤ - [[ينبغي للحكومات وغيرها من الأطراف التي ترغب في استخدام هذه المعرف أن تدرك أن المعرف التقليدية المتعلقة بالغابات لا يمكن أن تؤخذ من الناس دون إمداده المبدأ القاضي بالحصول على موافقة مستنيرة مسبقة]] [الحصول على موافقتهم].] [وخلص الفريق إلى أن السبيل والوسائل المستخدمة لضمان الحماية الفعالة لحقوق السكان الأصليين [ودفع العوائد الواجبة مقابل حقوق الملكية الفكرية] ينبع تحديدها في سياق التشريع الوطني والدولي، والقانون العرفي، والنظم القانونية للسكان الأصليين، لضمان المشاركة العادلة والمنصفة بين جميع الأطراف المعنية بما في ذلك السكان الأصليون، وسكن الغابات، والمجتمعات المحلية.] [وخلص الفريق إلى أن الحماية الفعالة لحقوق السكان الأصليين تتطلب الاقتسام العادل والمنصف للمنافع بين جميع الأطراف المعنية بما فيها السكان الأصليون، وسكن الغابات، والمجتمعات المحلية، وفقاً للمادة ٨ (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي.]]

أو

٤٥ - [ينبغي أن يكون التعاون الدولي بشأن المعرف التقليدية المتصلة بالغابات وما يترتب عليها من حقوق، متسبقاً مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الصكوك ذات الصلة].

أو

٤٦ - [ينبغي أن تشجع الحكومات وغيرها من الأطراف التي ترغب في تعزيز تطبيق المعرف التقليدية المتصلة بالغابات على نطاق أوسع أو المشاركة فيها، على التماس موافقة ومشاركة حائز تلك المعرف. وخلص الفريق إلى أن الطرق والأساليب التي تكفل حفظ المعرف التقليدية المتصلة بالغابات وتطبيقاتها على الإدارة المستدامة للغابات، ينبغي تحديدها في سياق التشريعات المحلية بما في ذلك النظم القانونية ذات الصلة للسكان الأصليين.]

مقترنات للعمل
٤٧ - قام الفريق بما يلي:

(أ) أدعى الحكومات إلى المزيد من العمل على الصعيدين الوطني والدولي لاستكشاف الأطر السياسية والمؤسسية اللازمة لدعم إمكانية تطبيق حقوق الملكية الفكرية المتميزة للمعرف التقليدية المتصلة بالغابات وحماية نظم استخدامها؛

(ب) شجع الحكومات والهيئات الحائزة للمعرف التقليدية المتصلة بالغابات على الدخول في اتفاقيات رسمية متميزة يمكن عن طريقها الحصول على تلك المعرف؛]

أو

(ب) [تحث الحكومات، لدى تنفيذها برامجها المتعلقة بالغابات، على اتخاذ تدابير لحماية المعرف المتصلة بالغابات واضعنة في الاعتبار النتائج التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي (في بوينس آيريس، 15-4 تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فيما يتعلق بالسكان الأصليين.] [ادعا الحكومات إلى أن تقوم بمزيد من الاستكشاف، على المستوى الوطني، لإطار سياسي أو مؤسسي أو قانوني للمعرف التقليدية المتصلة بالغابات يكون من شأنه تيسير عقد اتفاقيات رسمية يمكن بواسطتها الحصول على تلك المعرف؛]

(ب) (مكررا) دعا المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تضطلع، جنبا إلى جنب مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بدراسة تهدف إلى زيادة التفهوم الدولي للعلاقة بين الملكية الفكرية وبين المعرف التقليدية المتصلة بالغابات، واقتراح الطرق والأساليب الممكنة لضمان الحماية الفعالة للمعرف التقليدية المتصلة بالغابات والاقتسام العادل للمنافع المتحققة عن طريق هذه المعرف؛

(ب) (ثالثا) طلب إلى الإئماثة العامة إعداد مجموعة من الصكوك الدولية والتشريعات الوطنية، من بينها مشاريع قوانين تتصل بحماية واستخدام المعرف التقليدية المتصلة بالغابات، والتقاسم العادل للمنافع الناتجة عن استخدام تلك المعرف؛ وشجع البلدان على تبادل المعلومات فيما يتعلق بالخبرات الوطنية في هذا المجال؛

(ب) (رابعا) شجع الحكومات على النظر، ضمن جملة أمور، في إمكانية استخدام اتفاقيات الشراكة يمكن بواسطتها الحصول على المعرف التقليدية المتصلة بالغابات؛

(ب) (خامسا) دعا الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى استكشاف الخيارات المختلفة لوضع نظم متميزة لحماية المنافع المأخوذة من معارف المجتمعات الأصلية والمحلية والتقاسم العادل لها، بما في ذلك المعرف التقليدية المتصلة بالغابات؛

(ب) (سادسا) شجع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة على تنفيذ الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات ومواصلة تطويرها بهدف جعل هذه الصكوك والاتفاقيات متعاضدة تماما؛

(ب) (سابعا) دعا الحكومات إلى تحديد المعرف والابتكارات والمعمارس ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام وتحديد أوجه الاستخدام المعتادة التي تتماشى مع متطلبات الحفظ أو الاستخدام المستدام.

إقامة الشراكات

٤٢ - [يتعين استيفاء شروط معينة، في إطار التشريعات الوطنية [و لا سيما الحصول على موافقة محسوبة مسبقة] إذا كان المطلوب هو مشاركة السكان الأصليين و مجتمعاتهم و المجتمعات المحلية الأخرى و سكان الغابات مشاركة كاملة في اتفاقيات الشراكة و الحصول على معارفهم التقليدية المتصلة بالغابات بما يعود بالفائدة على الأطراف المعنية الأخرى. وسيكون الحائزون لتلك المعرف بحاجة إلى أن ينوب عنهم ممثلوهم بما يشعرون بالاطمئنان إزاء ترتيبات حيازة أراضيهم، والاطمئنان إلى أنهم منحوا مركزاً مساوياً لمركز الشركاء الآخرين؛ وأن يقتنعوا بهدف مشترك يتماشى مع [قيمهم] الایكولوجية والثقافية.

أو

٤٢ - [وأكيد الفريق على الحاجة إلى الموافقة المحسوبة المسبقة، في إطار التشريعات الوطنية. فسيكون الحائزون للمعرف التقليدية المتصلة بالغابات بحاجة لأن يمثلوا حتى يشعروا بالاطمئنان إزاء ترتيبات حيازة أراضيهم، والاطمئنان إلى أنهم منحوا مركزاً مناسباً، وأن يقتنعوا بهدف مشترك يتماشى مع قيمهم الثقافية].

أو

٤٢ - [وبموجب التشريعات الوطنية، ينبغي للحكومات أن تشجع جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم السكان الأصليون و مجتمعاتهم و المجتمعات المحلية الأخرى و سكان الغابات على المشاركة الكاملة في اتفاقيات الشراكة].

مقترنات للعمل

٤٣ - قام الفريق بما يلي: [تحث الحكومات على العمل، بمساعدة المنظمات الدولية لدعم أنشطة بناء القدرات من أجل إنشاء اتفاقيات شراكة لإدارة الغابات مستدامة مع السكان الأصليين و سكان الغابات و المجتمعات المحلية]. [تحث الحكومات على أن تعمل، بمساعدة المنظمات الدولية عند الاقتضاء، على تشجيع إنشاء اتفاقيات شراكة بين الأطراف المعنية].

النهج التشاركيه [وإدارة المعرف التقليدية المتصلة بالغابات]

٤٤ - [يجب] [ينبغي] أن يكون للسكان الأصليين دور [رئيسي] في [تحديد] [وضع] نهج تشاركيه لإدارة الغابات والأراضي، بما فيها [نظم الإدارة المجتمعية للغابات، ومؤسسات إدارة الموارد، ونظم استخدام الأرضي، وفض المنازعات]. [الإدارة المجتمعية للغابات، وإدارة استخدام موارد الأرضي، والبحث والتدريب والإرشاد، وصياغة المعايير والمؤشرات، وتسوية المنازعات]. وستكون لهذه النهج أهمية قصوى في التنفيذ الناجح لأنشطة المقبلة المتعلقة بمعظم العناصر البرنامجية.

مقترنات للعمل

٤٥ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث الحكومات على أن تدمج العمليات التشاركية في البرامج الوطنية للغابات لتعزيز و توفير فرص المشاركة التامة للسكان الأصليين، و سكان الغابات، و مالكي الغابات و المجتمعات المحلية [في إدارة الغابات والأراضي] في الأرضي المملوكة ملكية عامة [في إعداد برامج استخدام الغابات والأراضي على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلي]: بما يتسم مع المبدأين ٢ (د) و ٥ (أ) من مبادئ الغابات.

أو

(أ) [حث الحكومات على تعزيز و توفير الفرص لإشراك السكان الأصليين و سكان الغابات و المجتمعات المحلية في إعداد و تنفيذ و تخطيط السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات، بما يتسم مع المبدأين ٢ (د) و ٥ (أ) من مبادئ الغابات:]

(ب) يحث الحكومات على القيام، بدعم من المنظمات الدولية مثل [المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، و برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و البنك الدولي، و منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بمساعدة الحكومات الوطنية و المحلية في إعداد مبادئ توجيهية تقنية بشأن تطبيق المعرف التقليدية المتعلقة بالغابات، بحيث تجمع بين المعلومات و الخبرات المتعلقة بالنهج الناجحة على صعيد الممارسة؛] [منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة و برنامج الأمم المتحدة للبيئة و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و المنظمة الدولية للأخشاب المدارية و البنك الدولي و غيرها من المنظمات، بمساعدة الحكومات في إعداد مبادئ توجيهية تقنية للنهج التشاركية فيما يخص تطبيقات المعرف التقليدية المتعلقة بالغابات:]

أو

(ب) [حث الحكومات على العمل بدعم من المنظمات الدولية مع جميع الأطراف المعنية لإعداد تطبيقات للمعرف التقليدية المتعلقة بالغابات، تجمع بين المعلومات و الخبرات المتعلقة بالنهج الناجحة على صعيد الممارسة؛]

(ج) [شجع الحكومات في سياق قوانينها و تشريعاتها الوطنية على دعم الجهود المحلية التي يمكن أن تقوم بدور تيسيري في بناء القدرات [التفاوضية] للسكان الأصليين و مالكي الغابات و سكان الغابات و المجتمعات المحلية للمشاركة كشركاء كاملين [و أصحاب حقوق وأصحاب مصلحة في مخططات إدارة الغابات إدارة مستدامة؛] [في إدارتها و حمايتها واستخدامها للمعرف التقليدية المتعلقة بالغابات؛]

(د) دعا الحكومات الى تنظيم سلسلة مشاورات وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز إنشاء شراكات في المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتطبيق منهجيات تخطيطية تشاركية:

أو

(د) [تحث الحكومات على تنظيم مشاورات وطنية وإقليمية ودولية لدعم الجهود، ومنها الجهود القانونية، التي يمكن أن تقوم بدور تيسيري لزيادة قدرة السكان الأصليين وسكان الغابات والمجتمعات المحلية على المشاركة، بوصفهم شركاء وأصحاب حقوق وأصحاب مصلحة، في المنهجيات التخطيطية التشاركية وفي مخططات الإدارة المستدامة للغابات المتعلقة بالأراضي المملوكة ملكية عامة:

(د) (مكررًا) شجع الحكومات على الاعتراف بالنظم التقليدية لاستخدام الموارد التي تتضمن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وعلى دعم تلك النظم من خلال وضع صكوك وآليات من شأنها تعزيز تأمين الفئات المعتمدة على الغابات:

(د) (ثالثا) حث الحكومات على العمل مع المجتمعات المحلية والاستناد إلى معارفها لإقامة علاقات متينة بين نظم الإدارة التقليدية للغابات ونظم الإدارة الوطنية الناشئة في هذا المجال.

[إدارة] [حماية] المعارف التقليدية المتصلة بالغابات

٦٤ - هناك صعوبات تكتنف حيازة وتخزين واسترجاع ونشر المعارف التقليدية المتصلة بالغابات خارج مكان منشئها. وتنشأ هذه الصعوبات عن الافتقار إلى [الإدارة] [الحماية] [المتميزة] الفعالة للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، التي كثيرة ما تكون خاصة [في معظمها] بمكان معين أو بثقافة معينة [ومن أنها في معظم الأحيان غير قابلة لأن ترقم أو تخزن في قواعد بيانات أو أن تستخرج من خلال آليات تبادل المعلومات]. وأوصى الفريق بإجراء مزيد من الاستكشاف لجدوى وطرائق التبادل في هذا المجال.

مقترنات للعمل
٤٧ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [شجع البلدان على تحديد سبل إجراء الحصر والتخزين والتبويب والاسترجاع للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، مع تعزيز حفظها وتطبيقاتها على نحو فعال، بما في ذلك تطوير قدرات سكان الغابات، واستكشاف فرص توسيع نطاق استخدام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات التي تطبق على إدارة أنواع معينة من الغابات بالنسبة لأنواع الغابات الأخرى ذات النظم الأيكولوجية المماثلة عن طريق ما يلي:

١٠ [تحث الحكومات والمنظمات الدولية على دعم المؤسسات الوطنية والإقليمية من أجل الاضطلاع بأبحاث حول المعارف التقليدية المتصلة بالغابات بمشاركة كاملة من جاذب الحائزين لهذه المعارف؛]

أو

(أ) (مكررا) [تحث] [٢٠، حث] الحكومات والمؤسسات الوطنية والمرافق الأكاديمية على إدماج المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في [معايير] التدريب على إدارة الغابات كوسيلة لتوسيع مديري الغابات بأهمية احترام المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحمايتها عند الحصول عليها، وال الحاجة إلى مراعاة مبدأ التقاسم العادل والمنصف للفوائد، ومزايا استخدام تلك المعارف ومخاطر تجاهلها. وعليها أيضاً أن تؤكد على أهمية الاعتراف بالمعارف التقليدية في وضع [معايير ومؤشرات وطنية في إطار البرامج الوطنية للغابات (العنصر البرنامجي ثالثا - ٢ و أولا - ١) للإدارة المستدامة للغابات] [وفي تحديد نظم إصدار الشهادات للإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي رابعا):] [معايير ومؤشرات (العنصر البرنامجي ثالثا - ٢) في إطار البرامج الوطنية للغابات (العنصر البرنامجي أولا - ١) وفي تحديد نظم إصدار الشهادات للإدارة المستدامة للغابات (العنصر البرنامجي رابعا):]

(ب) [شجع] [٣، تشجيع] الحكومات على القيام، بدعم من المانحين والمنظمات الدولية، بتقديم المساعدة [المالية وغيرها] للشبكات القائمة التي تعزز التشارك في المعارف التقليدية المتصلة بالغابات [علاوة على التكنولوجيا والمكاسب الآتية من منتجات التكنولوجيا الاحيائية المأخوذة من تلك الموارد على أساس شروط متفق عليها فيما بينها] فيما بين الفئات والمؤسسات المعنية بالتعاون مع الأطراف المعنية من سكان الغابات والسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية؛

(ج) [تحث] [٤، حث] الحكومات على تعزيز إعداد الخرائط الرقمية (باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والشبكة العالمية لتحديد الموضع) جنباً إلى جنب مع إعداد الخرائط الاجتماعية من أجل البت في حيازة الغابات والقيم الحرجة؛ ومساعدة شركات التخطيط والإدارة، والمساعدة على [تحديد موضع المعلومات الثقافية و] [تخزين] المعلومات الجغرافية المطلوبة لدعم [مخططات الإدارة المستدامة للغابات:] [إدارة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحمايتها واستخدامها:]

(د) شجع الحكومات على تحديد سبل حصر وتخزين وتبويب وحماية واسترجاع المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، [على نحو يضمن حمايتها حماية فعالة و] بما في ذلك تطوير قدرات المجتمعات المحلية والسكان الأصليين، واستكشاف الفرص المتاحة لتطبيق المعارف التقليدية المتعلقة بإدارة أنواع معينة من النظم الإيكولوجية الحرجة على غيرها من النظم الإيكولوجية الحرجة المماثلة؛

(د) (مكررا) حث المنظمات الدولية والحكومات على ضمان حماية المعارف التقليدية، بتوفير جميع أنواع الدعم الضرورية لتلك المعرف حتى تظل حية:

(ه) حث [المانحين والمنظمات الدولية] [الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف] على دعم [إنشاء] [بناء قدرات] للمؤسسات الإقليمية والوطنية المكرسة للقيام بأبحاث متعلقة بالمعرف التقليدية المتصلة بالغابات بالمشاركة الكاملة من جانب الحائزين لتلك المعرف مع تعزيز فهمها واستخدامها على نطاق واسع.

دال - العنصر البرنامجي أولا - ئ: النظم الإيكولوجية الهشة
المتأثرة بالتصحر وتأثير التلوث الجوي على الغابات

الولاية

٤٨ - إن هدف العنصر البرنامجي أولا - ئ كما عرفته لجنة التنمية المستدامة هو "رصد واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم عمليات التحرير وإعادة التحرير وإصلاح نظم الغابات حيثما كان ذلك مناسبا، ولا سيما في البلدان ذات النظم الإيكولوجية الهشة والمتأثرة بالتصحر وأو الجفاف، وبخاصة في أفريقيا؛ والنظر أيضا في هذا السياق في اتخاذ إجراءات محددة في البلدان التي تتأثر غاباتها بالتلوث، وخاصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وسط وشرق أوروبا^(٧).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر وأو الجفاف

٤٩ - أكد الفريق أن التصحر وآثار الجفاف ظاهرة واسعة الانتشار تؤثر في الغابات وغيرها من الأراضي الحرجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة. وهذه المشاكل لها أبعاد عالمية من حيث أنها تؤثر في [جميع] [كثير من] المناطق في العالم وتتطلب عملا جماعيا من المجتمع الدولي لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

٥٠ - ورأى الفريق أن السير في هذا العنصر البرنامجي ينبغي أن يظل على صلة وثيقة بالاتفاقيات الدولية القائمة مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبوجه خاص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. [وأعمال المضطلع بها بموجب هذه الاتفاقيات [لا ينبغي أن تحدد] [و] أعمال الفريق [بل ينبغي أن تكمله وتعززه في إطار التنمية المستدامة للغابات] [ينبغي أن تكمل كل منها الأخرى].]

[وي ينبغي للفريق ألا يقوم بنفس الأعمال المضطط بها بموجب هذه الاتفاقيات بل أن يبحث عن طرق لإكمال عمل هذه الاتفاقيات في الإطار المحدد للإدارة المستدامة للغابات.]

٥١ - والأعمال المتصلة بالغابات والرامية إلى مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، [ينبغي أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه الظواهر بطريقة متكاملة، [وي ينبغي أن تضع في الاعتبار دور الفقر،] [الذي ينبغي أن يوضع في الاعتبار فيها دور الفقر،] إلى جانب الهجرة واللاجئين وتخطيط وسياسات استخدام الأراضي، والأمن الغذائي، وتوفير العلف والحبوب، ضمن الكثير من الأسباب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك آثار أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وكذلك آثار التجارة وال العلاقات التجارية المتوازنة، ينبغي النظر فيها بطريقة متسقة مع اتفاقية مكافحة التصحر] [ينبغي أن تحدد في إطار البرامج الوطنية للغابات، مع مراعاة الأسباب الكامنة وراء هذه الظواهر والاعتبارات المفاهيمية ذات الصلة المحددة في إطار العنصريين البرنامجيين أولاً - ١ وأولاً - ٢، وفقاً لاتفاقية مكافحة التصحر].

٥٢ - وأكد الفريق الحاجة إلى اتخاذ إجراءات شاملة لعدة قطاعات على المستوى السياسي ومستوى رسم السياسات لتحسين التشريعات والتعجيل بالتنفيذ في إطار برامج وطنية للغابات [وخطط عمل وطنية لمكافحة التحصار] [وبرامج عمل وطنية متسقة مع المادة ١٠ من اتفاقية مكافحة التصحر]. وال الحاجة تدعو إلى توثيق التعاون بين المؤسسات الحرجية والزراعية، بما في ذلك تقديم الدعم للمزارعين والرعاة.

٥٣ - وفي حين أن الفريق يدرك الحاجة إلى إصلاح أراضي الغابات في مناطق كثيرة، وأن هذا سيحتاج [مدخلات] [موارد مالية ونقل تكنولوجيا] خارجية ومساعدة دولية لدعم الجهود المحلية والوطنية، فقد شدد على الحاجة إلى الوقاية وليس إلى التخفيف والإصلاح، مع التأكيد على الإدارة المحسنة والمستدامة للغابات الطبيعية الموجودة فعلاً وغيرها من النباتات. بيد أن استصلاح المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الربطية ينبغي ألا يتركز بشكل ضيق على التحرير، بل ينبغي أن يعالج مسألة أوسع نطاقاً هي إدارة النظم الإيكولوجية الحرجية، بما في ذلك الجانبان الاجتماعي والاقتصادي. وقد حدد الفريق الحاجة إلى تعزيز الأبحاث، بما في ذلك دعم شبكات البحث الإقليمية، المتصلة بتحديد أنواع النباتات المناسبة لإصلاح الأرضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الربطية، وإنعاش الأنواع الموجودة من النباتات، وإمكانيات منتجات الغابات غير الخشبية. [وهذا ما يمكن أن تنظر فيه لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر].

٤ - وفي سياق نظر الفريق في مزايا تطبيق النهج الصاعدة من القاعدة إلى القمة إلى جانب النهج النازلة من القمة إلى القاعدة، التي تتضمن جميع الفئات الرئيسية المعنية بهذه المسائل، أكد الحاجة إلى برامج عمل وطنية لا الاستعانت بشكل أوسع نطاقاً بالمعرفة المحلية والتقاليدية ونظم الزراعة والحراسة والرعى، وفقاً للمبادئ التوجيهية المحددة في العنصر البرنامجي أولاً - ٣. وينبغي دعم هذه النهج بإطار تشعيري ومؤسسي تمكيني يشمل تأمين الحقوق ويكفل إمكانية الحصول على الأراضي. كما ينبغي تشجيع وتنسيق استراتيجيات التنمية المستدامة والبرامج الوطنية للغابات واستخدام الأرضي، حسب الاقتضاء.

وينبغي للبلدان الواقعة في المناطق المتأثرة بالتصحر وآثار الجفاف أو المهددة بها أن [تقترح مبادرات وتضع أولويات للعمل] [تشجع على الاضطلاع بالمسؤوليات الواردة في المادة 5 من اتفاقية مكافحة التصحر].

٥٥ - وشدد الفريق على الحاجة إلى أن يقوم المانحون والمنظمات الدولية والبلدان المتلقية بـ [إجراء مشاورات مشتركة [مناسبة] من أجل] وضع برامج كافية ومنسقة للتعاون الدولي بشأن الغابات [تنسجم مع] [في إطار] اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي [ووفقاً لولاية الفريق، ومبادئ الغابات، وجدول أعمال القرن ٢١].

٥٦ - ولاحظ الفريق أن حرائق الغابات لا تزال لها آثار مدمرة مستمرة على بعض النظم الإيكولوجية الحرجية [، وبخاصة في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان التي فيها غابات جافة في مناطق البحر الأبيض المتوسط،]، وإن كانت قد تكون لها في مناطق [أخرى] [محددة] آثار ايجابية على حيوية وتجدد النظم الإيكولوجية الحرجية.

٥٧ - ولاحظ الفريق كذلك أن الاتجاه إلى توسيع الغطاء الحرجي في بعض البلدان قد تحقق في الماضي أو يتحقق حالياً نتيجة حركات شعبية مقتربة بدعم سياسي وحكومي. وفي حالات كثيرة، حققت مزارع الأشجار السريعة النمو نتائج حسنة وفعالة من حيث التكلفة بالنسبة لحماية التربة.

٥٧ (مكرراً) - كما يمكن للتعليم والتدريب ونظم الإرشاد الموجهة إلى فئات محددة أن تؤدي دوراً هاماً في منع زوال الغابات وأو التصحر.

تأثير التلوث الجوي على الغابات

٥٨ - لاحظ الفريق أن تأثير تلوث الهواء على صحة الغابات مشكلة لا تصيب أجزاء من أوروبا فحسب، بل تصيب أيضاً الكثير من بقاع العالم الأخرى. وأكد الفريق الحاجة إلى اتباع نهج وقائي لمكافحة تلوث الهواء، وليس للتعايش معه، بما في ذلك النظر في أنماط الانتاج والاستهلاك. كما شدد الفريق على أهمية اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، ورحب بانتشار التطبيق العام لنهج الأحمال الحرجة المعتمد في سياق هذه الاتفاقية.

٥٩ - وأكد الفريق على الحاجة إلى الاستمرار في رصد تأثير تلوث الهواء على صحة الغابات، بيد أنه أكد أيضاً الحاجة إلى الاستمرار في اتخاذ إجراءات لتخفيض تلوث الهواء، بما في ذلك إجراءات لنقل أفضل التكنولوجيات المتاحة، وكذلك تكنولوجيات المستقبل، والإمداد بها. أني أن حل المشكلة لا بد أن يقوم على إجراءات تتخذ خارج الغابات. [وينبغي إعداد وتقدير دراسة جامعة لتأثير الملوثات الجوية على الغابات، ولا سيما في وسط وشرق أوروبا، وتقدير الأنشطة العلاجية المستمرة ومقترنات للإجراءات الممكن اتخاذها في المستقبل.]

٢ - [استنتاجات محددة]

[النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر وأو الجفاف]

٦٠ - [ينبغي اعتماد نهج متكامل لإدارة الغطاء النباتي الحالي وإعادة التحرير والتحرير وإصلاح النظم الإيكولوجية الهشة في الغابات المتأثرة بالتصحر وأو الجفاف أو المهددة بها، وذلك ضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لهذه المجالات].

٦١ - [ولا بد من إقامة صلة أوثق بين إعادة التحرير وإدارة النظم الإيكولوجية الحرجية القائمة، بما في ذلك إجراء تحليل متعمق للنظم التقليدية للزراعة والحراجة والرعي، [بقصد الاستفادة من]، [بالاستعاة بـ] المعارف الحالية، وتكرис قدر أكبر من الاهتمام لإمكانيات المنتجات الحرجية غير الخشبية. والتعاون الدولي جوهري في هذا الصدد].

٦١ (مكررا) - [ويجب القيام، حيثما يكون ذلك مناسبا، وفي أقرب وقت ممكن، بدعم المناطق المحمية، بالنسبة للنظم الإيكولوجية الهشة والمعرضة للخطر المتأثرة بالجفاف والتصحر، وذلك كجزء من الاستراتيجيات الموقعة لحفظ الطبيعة.

تأثير التلوث الجوي على الغابات

٦٢ - [ينبغي [إجراء] [مواصلة القيام بـ] مزيد من الرصد والتقييم لتجربة تدهور الغابات المتصل بالتلوث في جميع أنحاء العالم، [حالات التدهور المتصلة بالملوثات] وكيفية التي عالج بها كل بلد هذا التدهور.

٦٣ - [ويمكن للبلدان التي تتأثر فيها الغابات، أو قد تتأثر، بتلوث الهواء أن تنظر في اتباع نهج الأحمال الحرجة.

٦٤ - [وينبع أن يؤخذ في الاعتبار في تحطيط الغابات وإدارتها التأثير المحتمل على صحة الغابات من جراء مدخلات المغذيات والملواثات المحمولة جوا، التي تتضاد في مفعولها مع عمليات أخرى كعملية التعرية والنض الطبيعيتين.

مقترنات للعمل

النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر وأو الجفاف

٦٥ - [في حين] أكد الفريق على الحاجة [إلى الاتساق مع] [إلى أن يكون متسقا، ومتقاديا للازدواج، مع] الأعمال والتطورات التي تم في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، فإنه:

(أ) شجع [الحكومات] [البلدان] على الاستمرار في التحليل المتصل بالغابات و [رصد تجارب الماضي والحاضر والمستقبل] [تقييم تجارب الماضي والحاضر ورصد التطورات في المستقبل]، بما في ذلك

الجوانب الفيزيائية - الحيوية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والإصلاحات المؤسسية وفي مجال حيازة الأراضي، وكل هذا مهم بالنسبة للإدارة المستدامة للغابات. كما ينبغي مساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على الاضطلاع بهذه الأنشطة.

(ب) [احث [الحكومات] [البلدان]]، بدعم من المانحين والمنظمات الدولية، على تعزيز عمليات الشراكة، والتعاون، وتشاطر المسؤوليات بين المجتمعات المحلية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الفئات [الرئيسية] [المهتمة بالأمر]، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقانونية الطويلة الأجل؛

أو

(ب) [احث الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية على تعزيز ومواصلة تطوير عمليات الشراكة وتشاطر المسؤوليات والعمل الجماعي من خلال الدعم المنسق للبرامج الوطنية للغابات واستخدام الأرضي وفقا للاعتبارات العامة المحددة في العنصر البرنامجي أولاً - ١:]

(ج) [أكيد الحاجة إلى العمل الجماعي لمعالجة المسائل المعقدة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية الحرجة في الأرضي الجافة و [احث بوجه خاص البلدان المانحة على تعزيز التعاون مع البلدان [الأقل نموا] [النامية]] [دعا الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إلى إيلاء هذا الأمر أولوية عالية:]

(د) [احث المانحين والوكالات الدولية والحكومات المتلقية على الشروع [في إجراء مشاورات بقصد وضع] [بشكل فعال في وضع] برامج كفؤة ومنسقة للتعاون الدولي [مكافحة التصحر] [بشأن الغابات] [تكون متسقة مع] [في إطار] اتفاقية مكافحة التصحر وضمن الولاية الأوسع نطاقاً للفريق، ومبادئ الغابات، وجدول أعمال القرن ٢١]

أو

(د) [احث الحكومات والمانحين والمنظمات الدولية على اتخاذ الخطوات الضرورية، حيثما يكون ذلك مناسبا، للتنسيق والموافقة بين البرامج الوطنية للغابات واستخدام الأرضي على الصعيد الإقليمي:]

(د) (مكررا) شجع الحكومات على الإعراب عن الالتزام السياسي بمعالجة مسائل الأرضي الجافة، وذلك بأخذها في الاعتبار في البرامج الوطنية للغابات وفي غيرها من السياسات الوطنية المكرسة صراحة للغابات، وكذلك عن طريق تعزيز تعليم وتدريب القائمين على إدارة الموارد الوطنية من الأرضي الجافة:

(د) (ثالثا) دعا لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر إلى القيام بتحديد أنواع الأشجار المناسبة لاستصلاح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة، وإصلاح الغطاء النباتي الموجود، وإمكانيات المنتجات الشجرية غير الخشبية؛

(د) (رابعا) حث على إقامة مناطق محمية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، التي لا تزال توجد فيها نظم إيكولوجية بما في ذلك الحفاظ على مواردها المائية وكذلك على الاستعمالات التاريخية والتقلدية فيها.

تأثير التلوث الجوي على الغابات

٦٦ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [شجع [الحكومات] [البلدان] على إدراج الوقاية من تلوث الهواء الضار وتخفيف التلوث [البعيد المدى] [عبر الحدود]، في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة:]

أو

(أ) [شجع الحكومات على اعتماد نهج وقائي لتخفيف تلوث الهواء عبر الحدود في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة:]

(ب) أوصى باستمرار البرامج الإقليمية القائمة المخصصة لرصد تأثير التلوث الجوي على صحة الغابات في البلدان المتأثرة، وتوسيعها كي تشمل [مناطق] [أقاليم] أخرى حسب [الاقتضاء] [الحاجة]:

(ج) شجع [الحكومات] [البلدان] على التعاون في الأنشطة المتصلة بتأثير الملوثات الجوية على صحة الغابات، بما في ذلك نشر المعلومات على الجمهور وتوفير وصول المستعملين المحتملين، بمن فيهم المدراء ومقررو السياسات، إلى البيانات الموجودة:

(د) [شجع الحكومات في المناطق الأخرى على الدخول في اتفاقيات ملزمة، [حسب الاقتضاء] بشأن تخفيف تأثير الملوثات الجوية:]

(ه) حث [الحكومات] [البلدان] والوكالات الدولية علىمواصلة الأبحاث المحددة [وجمع البيانات الميدانية] المتصلة بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي للملوثات الجوية على الغابات، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بالوظائف الإيكولوجية حيثما تتعرض الاستدامة للخطر من جراء ترسبات الملوثات. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضاً إيلاء الانتباه لتعزيز التعاون التقني، بما في ذلك تبادل المعلومات والمساعدة التقنية بقصد المعاونة في بناء القدرة على إجراء البحوث المتعلقة بتأثير التلوث الجوي على الغابات:

(هـ) (مكررا) شجع على القيام بمزيد من الأعمال في إطار نظم الرصد القائمة بشأن كيفية تقييم ورصد المعايير والمؤشرات المعمول بها على المستوى الوطني فيما يتعلق بتأثير الملوثات الجوية على الإدارة المستدامة للغابات.

هـ - العنصر البرنامجي أولاً - ٥: احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود

الولاية

٦٧ - إن هدف العنصر البرنامجي أولاً - ٥، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو "اقتراح تدابير لمعالجة احتياجات ومتطلبات البلدان النامية وسائر البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وذلك من أجل تشجيع الأنشطة الرامية إلى المحافظة على الغطاء الحرجي الحالي، مع الاهتمام بصفة خاصة بالغابات الفريدة من نوعها".^(٨)

مشروع الاستنتاجات ومقترحات العمل

١ - استنتاجات عامة

٦٨ - سلّم الفريق بأن هناك بلداناً متقدمة النمو، كما أن هناك بلدان نامية تتسم بغطاء حرجي محدود. والغطاء الحرجي المحدود [ناتج عن] [يمكن أن يحدث نتيجة ل] الظروف الإيكولوجية الطبيعية فضلاً عن الأنشطة البشرية، وهذه الحالة تتغير باستمرار. وتعمل بعض البلدان بهمة على توسيع نطاق غطائها الحرجي، بينما تقترب بلدان أخرى من المواقف التي تدخلها في الفتنة ذات الغطاء الحرجي المحدود. كما سلّم الفريق بأنه نتيجة للعوامل والظروف الاقتصادية، يشتغل نطاق المشكلة في البلدان النامية حدة عنه في البلدان المتقدمة النمو.

٦٩ - وفي بعض البلدان ارتبطت التنمية الاقتصادية تاريخياً بفقدان كبير للغابات، مما أدى إلى عواقب مقلقة [للنظم الاقتصادية القائمة حالياً] من حيث تدهور الأراضي، ونشوء صعوبات اجتماعية وثقافية واقتصادية. وقد ترتب على محدودية مساحة الغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود انخفاض القدرة على إنتاج الأخشاب وتوفير السلع والخدمات، بما في ذلك حماية مستجمعات مياه الأمطار، وإمدادات الحطب، وصيانة التنوع البيولوجي، وفقدان أنواع المتقطعة، وضياع سبل الترفيه والاستجمام. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من أنواع الغابات في تلك البلدان تعتبر متميزة بل ونادرة، وتتطلب اتخاذ تدابير حمائية وطنية ودولية على السواء، في حين أن الأجزاء المدرجة في إطار المناطق المحددة كمناطق محمية على المستوى الوطني هي في الغالب دون المتوسط.

٧٠ - [أكَدَ الفِرْقَ عَلَى ضُرُورَةِ إِيلَاءِ اهْتِمَامٍ خَاصٍ لِاِحْتِيَاجَاتِ وَمُتَطَلِّبَاتِ الْبَلَادَنِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ المَحْدُودِ، وَلَا سِيمَا الْبَلَادَنِ النَّامِيَّةِ وَالْبَلَادَنِ الَّتِي تَمَرُّ اِقْتَصَادَاهَا بِمَرْحَلَةِ اِنْتِقَالِيَّةِ، فَيَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ عَلَى إِدَارَةِ مَوَارِدِهَا الْحَرْجِيَّةِ وَحْفَظِهَا وَتَنَمِّيَّهَا تَنَمِّيَّةً مَسْتَدَامَةً] [أَكَدَ الفِرْقَ عَلَى أَنْ مُعَالَجَةَ إِدَارَةِ الْمَوَارِدِ الْحَرْجِيَّةِ لِلْبَلَادَنِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ وَحْفَظِهَا وَتَنَمِّيَّهَا تَنَمِّيَّةً مَسْتَدَامَةً، وَلَا سِيمَا فِي الْبَلَادَنِ النَّامِيَّةِ، عَلَى الصَّعِيدِيْنِ الْوَطَنِيِّ وَالْوَدَلِيِّ مَعًا، يَنْبَغِي أَنْ تَأْخُذَ فِي الْحِسْبَانِ تَمَامًا اِحْتِيَاجَاتِ وَمُتَطَلِّبَاتِ الْخَاصَّةِ لِلْبَلَادَنِ].

٧١ - وَلَاحَظَ الْفِرْقَ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُثَارَةِ فِي إِطَارِ هَذَا الْعَنْصَرِ الْبَرَنَامِجيِّ قدْ أُثْيِرَتْ أَيْضًا فِي مَوَاضِعِ أُخْرَى مِنْ جَدُولِ أَعْمَالِهِ، وَبِخَاصَّةِ فِي إِطَارِ الْعَنْصَرِ الْبَرَنَامِجيِّ مِنْ أُولَآ - ١ إِلَى أُولَآ - ٤ وَثَالِثَا - ١. كَمَا أَكَدَ الْفِرْقَ أَنَّ الْعَمَلَ فِي إِطَارِ هَذَا الْعَنْصَرِ الْبَرَنَامِجيِّ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ [مَنْسَقًا مَعَ] [دَاعِمًا لِ] إِلَعْرَاءَتِ الْمُتَخَذَّةِ فِي إِطَارِ جَمْلَةِ صَكُوكَ، مِنْهَا اِتِّفَاقِيَّةُ التَّنَوُّعِ الْبَيُولُوْجِيِّ وَإِتِّفَاقِيَّةُ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ إِلَطَّارِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَغْيِيرِ الْمَنَاخِ، وَإِتِّفَاقِيَّةُ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ لِمَكافَحةِ التَّصَحُّرِ فِي الْبَلَادَنِ الَّتِي تَعَانِي مِنَ الْجَفَافِ الشَّدِيدِ وَأَوْ مِنَ التَّصَحُّرِ، وَبِخَاصَّةِ فِي أَفْرِيْقِيَا.

٢ - اِسْتِنْتَاجَاتِ مَحَدُودَةٍ وَمُقْتَرَنَاتِ لِلْعَمَلِ

[تَعْرِيفُ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ]

٧٢ - سَلَّمَ الْفِرْقَ بِخَطْوَرَةِ الْمُشَكَّلَاتِ الَّتِي تَوَاجَهُهَا كُلُّ مِنَ الْبَلَادَنِ النَّامِيَّةِ وَالْبَلَادَنِ الْمُتَقْدِمَةِ النَّمَوِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ فِي تَلْبِيةِ اِحْتِيَاجَاتِهَا مِنَ السَّلَعِ وَالْخَدْمَاتِ الْحَرْجِيَّةِ. [رَأَى الْفِرْقَ أَنَّ هُنَّاكَ حَاجَةٌ لِتَحْدِيدِ أَكْثَرِ دَقَّةٍ لِلْبَلَادَنِ الْمُدْرَجَةِ فِي فَئَةِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ. وَالْتَّعَارِيفُ الْحَالِيَّةُ لِلْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ (مُثَلُّ الْتِي يَسْتَخْدِمُهَا بِرَنَامِجِ تَقْدِيرِ الْمَوَارِدِ الْحَرْجِيَّةِ فِي الْعَالَمِ التَّابِعِ لِمُؤْسَسَةِ الْأَمْمِ الْمُتَحَدَّةِ لِلأَغْذِيَّةِ وَالْزَّرَاعَةِ) الَّتِي تَعْتَبَرُ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ مُوجَدًا فِي الْمَنَاطِقِ الَّتِي لَا تَقْلِلُ فِيهَا نَسْبَةُ الْغَطَاءِ الشَّجَرِيِّ التَّاجِيِّ عَنْ ٢٠% فِي الْمَائَةِ بِالْمَنَاطِقِ الْمُتَقْدِمَةِ النَّمَوِ، وَ ١٠% فِي الْمَائَةِ بِالْمَنَاطِقِ الْنَّامِيَّةِ، لَا يَوْجَدُ لَهَا أَيُّ أَسَاسٍ عَلَمِيٍّ وَلَا تَتَبَعُ إِمْكَانِيَّةُ مَقَارِنَةِ الْبَلَادَنِ عَلَى الصَّعِيدِ الْعَالَمِيِّ].

٧٣ - رَأَى الْفِرْقَ ضُرُورَةً وَضَعَ تَعْرِيفَ أَدَقَ لِلْبَلَادَنِ الْمُصَنَّفَةِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ. وَتَعْرِيفُ الْغَابَةِ الَّذِي يَسْتَخْدِمُهُ الْفِرْقُ مُهْتَدِيًّا بِتَصْرِيفِ بِرَنَامِجِ تَقْدِيرِ الْمَوَارِدِ الْحَرْجِيَّةِ فِي الْعَالَمِ التَّابِعِ لِمُؤْسَسَةِ الْأَغْذِيَّةِ وَالْزَّرَاعَةِ، هُوَ أَنَّ الْغَابَةَ هِيَ الْتِي يَوْجَدُ بِهَا كَسَاءُ نَبَاتِيُّ لَا تَقْلِلُ بِنَسْبَةِ الْغَطَاءِ الشَّجَرِيِّ التَّاجِيِّ فِيهِ عَنْ ٢٠% فِي الْمَائَةِ بِالْمَنَاطِقِ الْمُتَقْدِمَةِ النَّمَوِ، وَ ١٠% فِي الْمَائَةِ بِالْمَنَاطِقِ الْنَّامِيَّةِ. وَهَذَا التَّعْرِيفُ لِيُسَمِّيَ لِهِ أَسَاسٌ عَلَمِيٌّ مُتَبَّنٌ، وَلَا يَتَبَعُ إِمْكَانِيَّةً لَا تَوْجَدُ طَرِيقَةً مُتَسَقَّةً لِتَصْنِيفِ الْبَلَادَنِ حَسْبَ مَدِيَّ اِتْسَاعِ الْغَابَاتِ، أَيَا كَانَ التَّعْرِيفُ الْمُسْتَخْدَمُ، بِحِيثُ تَقْسِمُ إِلَى فَئَةِ الْبَلَادَنِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْمَحْدُودِ وَفَئَةِ الْبَلَادَنِ ذَاتِ الْغَطَاءِ الْحَرْجِيِّ الْزَائِدِ.

مقتراحات للعمل

٧٣ - دعا الفريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن تقوم، بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة ومعه البلدان، حسب الاقتضاء، بوضع تعريف للغطاء الحرجي المحدود [على أساس علمي] بحيث يمكن أن ينطبق على جميع البلدان، ويكون مفيدة أيضا فيما يتعلق بعمل برنامج تقييم الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠.

[البرامج الوطنية للغابات]

٧٤ - اعترف الفريق بأن احتياجات البلدان ذات الدخل المنخفض [المترفع] [المتوسط] والغطاء الحرجي المحدود من المرجح أن تختلف عن احتياجات البلدان ذات الدخل المرتفع، ومن ثم ستنتهي على كل منها مجموعة مختلفة من الإجراءات لمعالجة هذه الاحتياجات. وأكد الفريق على أن هذا التصنيف لا ينبغي أن ينبع عنه تقدير أو تقييم يقلل من أهمية المشكلة. إلا أن الفريق لاحظ أن البرامج الوطنية للغابات [أو غيرها من الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية للغابات]، هي أداة جيدة لمعالجة جزء من احتياجات ومتطلبات البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدودة.

٧٥ - وسلم الفريق بأن الطابع التشاركي والشامل لعدة قطاعات الذي تتسم به البرامج الوطنية للغابات يمكن أن يوفر للبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود إمكانية تحليل ودراسة [جميع المتاح من] البدائل لتلبية الاحتياجات المتنوعة من المنتجات والخدمات الحرجية داخل وخارج قطاع الغابات.

٧٦ - [سلّم الفريق بأنه قد يكون من الضروري توفير معلومات إضافية كأساس للبرامج الوطنية للغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، على ألا يحول ذلك دون إعداد خطط مؤقتة تستند إلى المعلومات المتاحة فعلا].

مقتراحات للعمل

٧٧ - حث الفريق [الحكومات في] البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تسعى إلى ضمان الأمان الطويل الأجل للموجود من السلع والخدمات الحرجية من خلال وضع برامج وطنية للغابات لإدارة جميع أنواع الغابات إدارة مستدامة وفقا للمبادئ التوجيهية المبنية في العنصر البرنامج أولا - ١ [وي ينبغي أن تعالج هذه البرامج احتياجات الانتاج والحفظ، باستخدام نهج تشاركي وشاملة لعدة قطاعات، وتتضمن جميع الأطراف المعنية، واضعة في الاعتبار موارد الرزق والاحتياجات الثقافية الخاصة والحقوق التقليدية [للشعوب الأصلية] [للسكان الأصليين] وسكان الغابات والمجتمعات المحلية [الأخرى]. وينبغي استخدام آليات كفؤة للتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، لضمان المشاركة الكاملة في البرامج الوطنية للغابات وتنفيذها تنفيذا فعّالا؛]

(ب) [أن تحدد، بقدر الإمكان، في إطار عملية البرامج الوطنية للغابات [احتياجاتها الوطنية ل] ممتلكات حرجية دائمة، في البلدان التي قد تكون بحاجة إلى تعريف الممتلكات الحرجية الدائمة كهدف من

أهداف السياسة العامة، آخذة في الحسبان [المجالات الكثيرة التي قد تستخدم فيها و] الاحتياجات الحالية والمقبلة من السلع والخدمات الحرجية، فضلاً عن كمية النظم الايكولوجية الحرجية القائمة وكذلك نوعيتها، وتوافر الأراضي القابلة للإنبات ونظم حيازة الأراضي وملكية الموارد [والاقتسام العادل والمنصف للمنافع العائدة من الاستفادة من الموارد البيولوجية]. وينبغي للبلدان عند تحديد وتقدير أفضل طريقة لإنشاء ممتلكات حرجية دائمة ولصيانتها مثل هذه الممتلكات، بما في ذلك الحاجة إلى مزارع حرجية وبدائل وإيرادات حرجية، أن تضع في حسابها موارد الرزق والاحتياجات الثقافية الخاصة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية وسكان الغابات؛]

(ج) [[عند الشروع في توسيع نطاق ممتلكاتها الحرجية عن طريق] لأن تدرس المنافع العائدة من] المزارع الحرجية، [أن تخطط تلك المزارع وتدبرها] بهدف تعزيز الإنتاج وتوفير السلع والخدمات، مع إيلاء الاهتمام الواجب لجميع الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة فيما يتعلق بانتقاء أنواع النباتات والمناطق ونظم التأجير [، واستخدام الأنواع المتغيرة]. وينبغي تفضيل الأنواع المتغيرة حيثما يكون ذلك مناسباً [حيثما يكون ذلك ممكناً]. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتجنب الاستعاضة عن النظم الايكولوجية الطبيعية ذات القيم الايكولوجية والثقافية العالية، بالمزارع الحرجية، [وبخاصة زراعات المحصول الواحد].]

(ج) (مكرراً) أن تركز على التجدد الطبيعي للغابات المتدهورة بإشراك المجتمعات المحلية والأصلية في حمايتها وإدارتها.

(د) [عند دراسة البذائل غير الخشبية أو الواردات من المنتجات الحرجية، ينبغي أن يتوافر تحليل ومراعاة كاملان للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتصلة بها ولما تتكلفه هذه التدابير.]

(ه) [إيلاء اهتمام خاص للحاجة الملحة إلى] إنشاء [أو زيادة] شبكات المناطق المحمية والمناطق الحاجزة والمرeras [البيولوجية] [الايكولوجية] لحفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما في الغابات الفريدة من نوعها. وينبغي التشجيع على إقامة صلة وثيقة بالأنشطة المدرجة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(و) أن تعمل [لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية] على بدء برامج لبناء القدرات بناء على تحليل المؤسسات الموجودة على جميع المستويات [الضمان كفاءة وفعالية المشاركة في صنع القرار في جميع مراحل التخطيط للعمليات وتنفيذها]، والاستفادة التامة من ذخيرة المعارف التقليدية المتاحة في البلد؛

(ز) أن تضع نظماً ملائمة للبحث والمعلومات، بما في ذلك استخدام المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني. وينبغي أن تستند هذه الأنشطة إلى تقييم موثوق وتقديرات دورية فضلاً عن آليات

قطاعية وآليات شاملة لعدة قطاعات لتبادل المعلومات، بهدف إتاحة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج الحرجية في الوقت المناسب:

(ح) [[في حالة الحاجة الى المساعدة الإنمائية] [حيث الحكومات والمنظمات المانحة على] أن تضع وتحتبر مفهوم اتفاق للشراكة في مجال الغابات كوسيلة لضمان الالتزامات الطويلة الأجل [بين الحكومات والمؤسسات الدولية]. [على الصعيدين الوطني والدولي].]

[التعاون الدولي]

٧٨ - [لاحظ] أكد الفريق أهمية التعاون الدولي في تناول مسائل إدارة الغابات إدارة مستدامة وحفظها وتنميتها في البلدان ذات الدخل المنخفض و الغطاء الحرجي المحدود، ولا سيما البلدان النامية، من خلال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وأيضا من خلال إنشاء شبكات مناسبة للبحث والمعلومات.

٧٩ - [لاحظ الفريق [مع القلق]] [أعرب الفريق عن القلق من] [أن [مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية] [المتضاثلة حاليا] [الحالية] وتركيز الاستثمارات الخاصة [المتزايد] في البلدان ذات الموارد الحرجية الوفيرة، يجعلان [قد جعلا] النظم الايكولوجية الحرجية في البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود [عرضة للخطر بصفة خاصة. وفي هذه البلدان] ذات الغطاء الحرجي المحدود، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية [تمثل و] ستظل تمثل [أهم] [أحد] مصادر التمويل، [ويتبين] اعتبار البرامج الوطنية للغابات الوسيلة الرئيسية لتوجيه المساعدة المالية والتكنولوجية اللازمة وتأمين فعاليتها].

مقترنات للعمل

٨٠ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [حيث المنظمات الدولية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، على [وضع دراسة] [آليات] [سبل] تتسم بالكفاءة، للتعاون الدولي [دعاها] [الدعم] [التنمية] [الادارة] المستدامة للغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ولا سيما عن طريق تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا، وتقاسم الخبرات الناجحة فيما يختص بزيادة الغطاء الحرجي؛]

أو

(أ) [حيث الحكومات وكذلك المنظمات الدولية على [وضع آليات كافية ل] [تحسين آليات] التعاون الدولي دعما للتنمية المستدامة للغابات في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة المالية، ونقل التكنولوجيا والدراسة التقنية، فضلا عن تبادل المعلومات [وتقدير التكنولوجيا]، وتقاسم الخبرات الناجحة فيما يختص بزيادة الغطاء الحرجي. وحيث الفريق أيضا الحكومات على أن تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية مكافحة التصحر؛]

(ب) حث البلدان المانحة [على زيادة التركيز على [دعم] مساعدة] البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ذات الغطاء الحرجي المحدود، من خلال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتوفير موارد جديدة وإضافية، وتسهيل نقل التكنولوجيا، بهدف [ضمان الحفظ، و] [تعزيز] الإدارة [المستدامة] [والتنمية المستدامة] لغاباتها؛

(ب) (مكررا) حث الحكومات والمنظمات المانحة على تطوير واختبار مفهوم اتفاق المشاركة في مجال الغابات كوسيلة لضمان الالتزامات الطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) (ثالثا) حث البلدان المتقدمة النمو ذات الغطاء الحرجي المحدود والتي حظيت بأراض ومناخ ملائمين، على أن تتقدّر بجدية الجهود الرامية إلى تخصيص العالم، وفقاً للمبدأ ٨ (أ) من مبادئ الغابات؛ وحث البلدان المتقدمة النمو ذات الغطاء الحرجي المحدود، ولكن مع أراض محدودة وظروف مناخية غير ملائمة، على مساعدة البلدان النامية عن طريق النقل المناسب والكافي للتكنولوجيا والموارد المالية. وينبغي بذلك جهود خاصة في هذا الصدد في سبيل توفير موارد مالية جديدة وإضافية ونقل التكنولوجيا للاستعاذه عن المنتجات المتصلة بالأخشاب التي تستخدم كمصدر للطاقة؛

(ب) (رابعا) حث البلدان المانحة وكذلك المنظمات المتعددة الأطراف والدولية، على مساعدة البلدان النامية فيما تضطلع به من أنشطة جمع البيانات وتحليلها بهدف رصد مواردها الحرجية.

وأو - العنصر البرنامجي ثانيا: التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

الولاية

٨١ - إن هدف العنصر البرنامجي ثانيا كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو "استكشاف سبل لتحسين كفاءة وتنسيق المساعدات الثنائية والمتحدة الأطراف؛ والنظر في طرق لتناول المجالات الحرجة المتصلة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وتطویرها على أساس مواطية متفق عليها جماعياً وتعبئة الموارد المالية، بما في ذلك توفير موارد جديدة وإضافية بغية مساعدة البلدان النامية على اتباع سياسات واستراتيجيات شاملة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بالإشارة إلى المبدأين ١٠ و ١١ من بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانوناً من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة وبيان روما بشأن الغابات، الذي وافق عليه الوزراء المسؤولون عن الغابات في آذار/مارس ١٩٩٥^(٩).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

٨٢ - أكد الفريق أن مسائل [المساعدة] [الموارد] المالية ونقل التكنولوجيا هي مسائل شاملة لعدة قطاعات ومترابطة وضرورية لتحقيق [الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات] [الإدارة المستدامة للغابات]، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأكد الفريق من جديد أن هذه المسائل الشاملة لعدة قطاعات، باللغة الأهمية لاحراز تقدم في جميع العناصر البرنامجية الأخرى في إطار اختصاصاتها. ولهذا ينبغي تكثيف الجهد لتعبئة الموارد المالية [من جميع المصادر، العامة والخاصة، المحلية والخارجية] [بما في ذلك توفير موارد جديدة وإضافية].

٨٢ (مكررا) سلم الفريق بضاللة الموارد المحلية للبلدان النامية فيما يتعلق بتمويل إدارة جمعي أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة موارد قليلة وبأن المصادر المالية الدولية ستظل باللغة الأهمية.

٨٣ - ولدى اقتراح تدابير لمعالجة هذه المسائل، ركز الفريق على ضرورة مراعاة المبادئ ٧ و ٨ (ج) و ٩ (أ) و ١٠ و ١١ ومن ١٢ (أ) إلى ١٢ (ج) من مبادئ الغابات والفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١. و [أكد] [لاحظ] الفريق أنه لا تزال توجد [أن هناك] فجوة [استثمارات] [واسعة] بين الموارد الموجودة والموارد اللازمة لتحقيق [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جمعي أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة] فيما يتعلق بجمعي أنواع التمويل، وأنه سيلزم توضيح تلك الفجوات. [سلم الفريق بأن هناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات المالية من جميع المصادر لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وكذلك حاجة إلى تحسين القدرة الاستيعابية للبلدان المتقدمة على استخدام الموارد المالية].

٨٤ - وسلم الفريق بأن إنتهاء الاستثمارات مستمرة على نطاق هائل إلى حد ضاعت معه الموارد المخصصة للغابات دون إحلال بديل محلها ودون عائد كاف لقطاع الغابات. وسلم الفريق بأن هناك حاجة إلى التشجيع على إيجاد أشكال جديدة ومبتكرة من التمويل و [دمج] [تكاملة] [تسخير] جميع أشكال التمويل، على الصعد العامة والخاصة والداخلية والمحلية، ودمجها مع الأشكال الحالية، فضلا عن كفالة القابلية للتتبؤ بالموارد المالية واستمرار تدفقها. وتنطوي المجموعات المالية المبتكرة والأنواع الجديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص على إمكانية واعدة هامة. [غير أن الاعتراف بأهمية جميع هذه الأشكال لا ينتقص بأي حال من الأحوال من أهمية التمويل الدولي العام والالتزامات الحالية به]. ويجب أن تكون تلبية احتياجات تمويل الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين العالمي والوطني، آتية بالدرجة الأولى من العائدات المتولدة من قطاع الغابات ذاته، سواء أكان قطاعا عاما أم خاصا. وتتمتع بعض البلدان التي توجد لديها غابات قيمة واقتصادات أقوى نسبيا بقدرة أكبر من غيرها على توليد استثمارات من القطاع الخاص واستثمارات [عامة] داخلية. ولا يزال التمويل الدولي العام بدوره الحفاز والترجحى أساسيا للبلدان النامية. وسلم الفريق أيضا بأن استخدام التمويل المتاح على نحو أكثر فعالية يؤدي إلى اجتذاب موارد إضافية.

٨٤ (مكررا) سلم الفريق بالدور المركزي الذي تؤديه البرامج الوطنية للغابات كأداة للسياسات وكوسيلة لتعزيز الاستثمارات المالية العامة والخاصة على السواء وتحديد أولوياتها وتنسيقها.

٢ - استنتاجات ومقترحات عمل محددة

التمويل العام

٨٥ - ينبغي، امثالاً لأحكام جدول أعمال القرن ٢١، مواصلة تزويد البلدان النامية بوسائل فعالة تشمل الموارد المالية والتكنولوجيا، من أجل تحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة. وفي هذا السياق، من الضروري توفير التمويل بمستويات قابلة للتتبّع بها لدعم الأهداف الطويلة الأجل لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة، وتزويد البلدان النامية بموارد مالية كبيرة جديدة وإضافية.

٨٦ - تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً رئيسياً للتمويل الخارجي. وسلم الفريق بأن الهدف الرئيسي للمساعدة الإنمائية الرسمية هو تخفيف حدة الفقر وأن الفقر هو من الأسباب الرئيسية للتصرّر. غير أن الفريق أعرب عن قلقه من أن [مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية] [مستويات التمويل، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية] المخصصة للإدارة المستدامة للغابات* [وحفظها] غير كافية ومتناقصة. وأعرب الفريق عن قلقه من أن مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال غير كاف لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات] [وأعرب الفريق عن قلقه من أن الإدارة المستدامة للغابات لا تعطي أولوية كافية في المساعدة الإنمائية الرسمية]. وأكد الفريق أن الجهود الرامية إلى الوفاء بـ [جميع] الالتزامات المالية [الجدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما الواردة في الفصل ٣٣] [الواردة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١] تتسم بالأهمية بالنسبة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات على النطاق العالمي ولحماية [النظم الإيكولوجية الحرجة والاستراتيجية] [التمثيلية]. والتحدي المستمر المتمثل في كفالة توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية [على نحو أكفاً وأنجع] مستقل عن الاتجاهات السائدة في مجال التمويل الآتي من القطاع الدولي العام. [وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً هاماً في دعم الأنشطة المتصلة بالغابات في البلدان النامية، ولا سيما الأنشطة التي يصعب اجتذاب تمويل لها من مصادر أخرى]. ونظراً لزيادة الطلب على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن من المهم أن تستخدم أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع الغابات على أكفاً وجه ممكن.

* في حين اقترحت بعض الوفود الاستعاضة عن عبارة "الإدارة المستدامة للغابات" بعبارة "إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة" أينما وردت في النص، رأت وفود أخرى أنه ينبغي معالجة هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة. ويتوقف إدراج الصيغة المناسبة على توصل الفريق إلى حل لهذه المشكلة.

- ويتعين دعم الجهود المبذولة في البلدان النامية الرامية إلى جمع موارد مالية [إضافية] على الصعيد الداخلي، وينبغي أيضا تعزيزها وتكميلها من مصادر دولية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، فضلا عن البلدان التي توجد فيها مساحات كبيرة من الغابات. ولهذا، تعتبر المصادر الخارجية للأموال العامة، ولا سيما الآتية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والمساعدة الإنمائية الدولية [أساسية] [هامة] لتمويل الأنشطة الحرجية، بما فيها بناء القدرات، وكذلك لموازنة استثمارات القطاع الخاص. [وينبغي أيضا دعم المشاريع المتصلة بالغابات التي لها منافع بيئية عالمية عن طريق برامج مرافق البيئة العالمية المتصلة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، فضلا عن مصادر التمويل الدولية الأخرى]. [وسلم الفريق بأن المشاريع المتصلة بالغابات التي يتعين دعمها عن طريق برامج مرافق البيئة العالمية المتصلة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية، ينبغي أن تنفذ في إطار التوجيهات التي تقدمها مؤتمرات الأطراف في الصكوك الدولية المتعلقة بذلك الموضع].

(مكرراً) من المهم دراسة مختلف إمكانيات النهوض بالتعاون الدولي في ميدان تمويل إدارة جميع أدوات الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة. وفي هذا السياق، أكد الفريق على ضرورة توصل البلدان النامية إلى حلول دائمة لمشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بغية تزويدها بالوسائل اللازمة لإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة. وينبغي أيضاً استكشاف أشكال أخرى للتمويل المبتكر.

- ٨٨ بإمكان [ال أدوات الاقتصادية] [ال أدوات المعتمدة على السوق]، مثل الضرائب والمكوس ورسوم الاستعمال والاستثمارات العامة المحلية، أن تدر موارد مالية إضافية لدعم الأنشطة المتعلقة بالإدارة والحفظ المستدامين للغابات. وهناك مجموعة كاملة من الخيارات المتعلقة بـ [ال أدوات الاقتصادية] [ال أدوات المعتمدة على السوق] المتصلة بظروف وطنية محددة، جديرة بمزيد من الدراسة. ومن شأن التقييم الملائم للموارد الحرجية [و توافر الأسواق التي تكافئ الإداره المستدامة للغابات أن يعزز الإداره المستدامة للغابات] لأن يعزز إدارة جمع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة وأن يدر الموارد العامة اللازمة.

مقدمة للعمل

- ٨٩ قام الفريق بما يلى:

(أ) [حث البلدان المانحة على زيادة حصة مساحتها في المساعدة الإنمائية الرسمية دعما للبرامج المنفذة في كل من قطاع الغابات والقطاع ذي الصلة بالغابات من أجل [الحفظ والإدارة المستدامة للغابات] و [التنمية الصناعية المتصلة بالغابات بغية زيادة نسبة الموارد الداخلية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات] [المؤسسات القائمة على المجتمع المحلي]. وحث [البلدان المتلقية] على [تحديد أولوية للغابات] [رفع أولوية الغابات] [إعطاء أولوية للإدارة المستدامة للغابات] لدى برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لها:]

أو

(أ) [تحث البلدان المانحة على زيادة حصة مساحتها في المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم البرامج المتعلقة بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستداماً، بما في ذلك التحرير، ولا سيما إعادة تحرير الأنواع المتقطعة، والبحوث ذات الصلة، وتعزيز المنتجات الحرجية غير الخشبية، ولا سيما في البلدان النامية التي لا يزال فيها الاستثمار الخاص غير كاف. وتحث الفريق أيضاً البلدان المتلقية على تحديد أولوية للأنشطة الحرجية أو لاستراتيجيات تنمية الموارد الوطنية التي تساعد إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستداماً لدى برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لها:]

(أ) (مكرراً) طلب إلى منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن توضح الفجوة بين الموارد الحالية والموارد اللازمة لتحقيق إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستداماً، بما في ذلك الموارد الآتية من المساعدة الإنمائية الرسمية:

(ب) حث الحكومات على القيام، [عن طريق ممثليها في مجالس الإدارة] [عن طريق القنوات المناسبة]، وحيثما يكون ذلك ملائماً، بتأييد زيادة وتحسين البرامج المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات [وحفظها] في المنظمات المتعددة الأطراف، [ولا سيما] [بما في ذلك] المصادر الإنمائية المتعددة الأطراف التي [ينبغي أن] تشمل برامجها قروضاً تساهلاً؛

(ج) دعا إلى زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية [و] [في مجال] وضع برامج وطنية شاملة وفي برامج التعاون الدولي؛

(ج) (مكرراً) حث الوكالات المانحة على تمويل الأنشطة الوطنية الرامية إلى وضع برامج وطنية للغابات في البلدان النامية؛

(د) شجع البلدان، القادرة على القيام بذلك، على أن تواصل إدخال واستخدام الأدوات [الاقتصادية] [المعتمدة على السوق] والحوافر المستمدبة من مجموعة واسعة من الخيارات من قبل رسوم الاستعمال، وزيادة مبالغ الإيجارات، والمكوس كأدوات لتعبئة الموارد المالية [الداخلية] لدعم الإدارة المستدامة للغابات، بالإضافة إلى تخفيض الخسائر الاجتماعية والآثار السلبية البيئية الناشئة عن الممارسات الحرجية [ممارسات الحرارة] غير المستدامة وممارسات الإدارة غير المستدامة للأراضي؛

(هـ) دعا [[برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى توسيع دور راند] [مؤسسات بريتون وودز]، مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة استكشاف [سبل مبتكرة لاستخدام الآليات المالية العالمية على نحو أبسط و] [إمكانيات] توليد موارد مالية إضافية خاصة وعامة مخصصة للغابات على الصعيد [الداخلي وكذلك على الصعيد] الدولي.

استثمارات القطاع الخاص

٩٠ - لاحظ الفريق أن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تتناهى بصفة عامة وأنها تتعاظم بصورة متزايدة أكثر من التمويل العام الثابت نسبيا، آخذًا في الاعتبار توزيعها غير المتوازن فيما بين البلدان النامية. أو يلاحظ وجود هذا الاتجاه أيضا في حالة الاستثمارات الخاصة في مجال الغابات. ولهذا سلم الفريق بأن من المهم للغاية أن تتخذ البلدان التدابير اللازمة لاتباع سياسات ملائمة ولتهيئة بيئية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص وكفالة مساهمة هذه الاستثمارات في [الإدارة المستدامة للغابات] [بما في ذلك حماية وحفظ الموارد الحرجية] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنموية مستدامة]. وبإضافة إلى ذلك، فإن السياسات التي تشجع على استثمارات المجتمع المحلي في [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنموية مستدامة]، ولا سيما السياسات المتعلقة بالحقوق الطويلة الأجل لحيازة الأراضي والانتفاع بها، يمكن أن تعنى تمويلاً محلياً كبيراً. وتشمل التدابير التي تشجع أنشطة القطاع الخاص على الاتجاه إلى [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنموية مستدامة] وضع مدونات سلوك [طوعية] [للإدارة المستدامة للغابات]، وتعزيز الأنظمة الوطنية والإإنفاذ على الصعيد الوطني، والتسعير الكامل* للموارد المتتجدة، ومختلف الحوافز المتعلقة بتحسين ممارسات إدارة الغابات. وينبغي في هذا السياق استكشاف إمكانيات مدونات السلوك الطوعية. وينبغي أيضاً للسياسات والأنظمة أن تقيّم بكل عناء قبل تنفيذها من أجل تلافي الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية وتشويه العوامل السوقية. وعلى الصعيد القطاعي، يسبب اخفاق السوق في بعض الجوانب نفور الاستثمارات. وفي سياق رسم السياسات، ينبغي إعطاء أولوية لتصحيح حالات الإخفاق هذه، بما في ذلك الحالات الخارجية عن نطاق قطاع الغابات.

مقترنات للعمل

٩١ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [شجع جميع البلدان على صياغة سياسات وأنظمة وحوافز تشجع الممارسات الحرجية المتستقة مع [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنموية مستدامة]**، بما في ذلك تعزيز الأنظمة والإإنفاذ على الصعيد الوطني لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص]. [شجع البلدان على العمل على تسعير الموارد المتتجدة بأسعارها الكاملة، وصياغة سياسات وحوافز فضلاً عن تعزيز وإنفاذ الأنظمة الوطنية التي تشجع الممارسات الحرجية المتستقة مع الإدارة المستدامة للغابات]. [وينبغي مواصلة النظر في وضع مدونات [طوعية] لقواعد السلوك [بالتعاون مع أو] من جانب القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، ينبغي وضع مدونات طوعية للإدارة المستدامة للغابات لتوجيه الاستثمارات والتسهيلات وإدارة الغابات بالتعاون مع القطاع الخاص وجميع الفئات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك السكان الأصليون والمجتمعات المحلية:]

* اقترحت إحدى المنظمات غير الحكومية الاستعاضة عن عبارة "التسعير الكامل" بعبارة "إدخال التكاليف الكاملة في التسعير".

الولايات المتحدة الأمريكية: مجموعة الـ ٧٧.

**

(ب) دعا البلدان النامية الى [تعديل سياساتها وأنظمتها من أجل] تهيئة بيئه مواتية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبى، فضلا عن الاستثمارات المجتمعية المحلية، من أجل الإدارة المستدامة للغابات، ولاجتذاب الصناعات السليمة بيعيا المعتمدة على الغابات، وإعادة التحريج والصناعات القائمة على المنتجات الحرجية غير الخشبية [وكذلك] من أجل حفظ الغابات وحمايتها؛

(ج) [[طلب الى]] [دعا] البلدان النامية الى [النظر في] صياغة وإنشاء حواجز، بما في ذلك تخفيضات ضريبية و] ضمادات للإقراض والاستثمار، لتشجيع القطاع الخاص فيها على أن يتصرف بما يتسق مع أفضل الممارسات والاستثمار في الإدارة المستدامة [والاستغلال المستدام] لجميع أنواع الغابات في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية].

استثمارات قطاع المجتمعات المحلية

٩٢ - يعتبر التمويل الذي يوفره المجتمع المحلي عنصرا مهما في تعزيز الانتاجية المطردة للموارد الحرجية. وإذا ما أجريت تغييرات ملائمة في السياسات العامة، ستوجد إمكانية حقيقة للحصول على مساهمات مالية من هذه المجتمعات المحلية. وتشير الخبرة الى أنه بالرغم من انخفاض مستوى دخل كثير من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، فإنها يمكن أن تحشد قدرًا ملحوظًا من موارد العمالة والموارد المادية والرأسمالية لتنمية الغابات.

مقترنات للعمل

٩٣ - شجع الفريق البلدان على التركيز على التمويل الذي يوفره المجتمع المحلي باعتبار ذلك استراتيجية أساسية لتلبية الحاجة الى تعبئة موارد مستدامة لتعزيز إنتاجية الغابات وإنشاء سياسات داعمة وآليات وصكوك برنامجية لإتاحة الفرصة للاستثمار المحلي، نقدا أو عينا، في تنمية الغابات.

نقل التكنولوجيا

٩٤ - أكد الفريق أن [نقل التكنولوجيا وتنميتها وتبادلها] [نقل التكنولوجيا السليمة بيعيا]، [بوصفه عنصرا من عناصر الاستثمار العام والخاص]، يؤدي دورا مهما في قطاع الغابات وبوصفه جزءا من الاستراتيجيات التي تستهدف تمكين البلدان من [إدارة وحفظ و] [تنمية] [إدارة] غاباتها بصورة مستدامة عن طريق استخدام تكنولوجيات ملائمة "[مادية وبرامجية]" سليمة بيعيا، وينبغي أن يأخذ في الاعتبار المبدأ ١١ من مبادئ الغابات.

٩٥ - ولاحظ الفريق أنه يوجد في عالم اليوم تراكم غير مسبوق من القدرة التكنولوجية، بما في ذلك في مجال الحرارة. إلا أن قدرًا كبيرا من هذه القدرة التكنولوجية، بما في ذلك التكنولوجيات المتاحة على سبيل المشاع، ما زالت إلى حد كبير غير معترف بها وغير مستغلة و [لا يتم تبادلها] [نشرها] بدرجة كافية. [ومع ذلك، فإن الابتكارات التكنولوجية مهمة للغاية للإدارة المستدامة للغابات [والاستغلالها فضلا عن حفظها] في سياق التحديات الحالية والمقبلة التي تواجه الغابات، والطلب المتزايد على الغابات]

٩٦ - ولاحظ الفريق أن تقييم الاحتياجات التكنولوجية، [باعتباره إحدى الأدوات العديدة لتقدير التكنولوجيات، التي يمكن أن تيسر نقل التكنولوجيا، يقتضي] [المخطط به بـ] التشاور مع جميع الأطراف المهتمة بالإدارة المستدامة للغابات [مثـل الحكومـات والـمنظـمات غيرـ الـحـكـومـيـة والـقطـاعـ الـخـاصـ والـعـلـمـاءـ والـمـجـتمـعـاتـ المـحلـيـةـ وـ] يمكن أن [يـسـتـخـدـمـ] [يـكـونـ أـدـاـةـ مـفـيـدةـ] لـتـحـدـيدـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـمـلـائـمـةـ السـلـيـمـةـ بيـئـيـاـ الـلاـزـمـةـ لـ [تنـمـيـةـ وـ] إـدـارـةـ [واـسـتـغـلـالـ وـ حـفـظـ] الغـابـاتـ بـصـورـةـ مـسـتـدـامـةـ.

٩٧ - [ونتيجة للتشابه القائم من حيث أنواع الغابات والمؤسسات والثقافة الحرجية، توجد إمكانية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب [مقترنا بالتعاون بين الشمال والجنوب ومكملا له] في نقل التكنولوجيا]. [ونظرا إلى أن التكنولوجيا تكمن أساسا في الشمال، وبخاصة التكنولوجيات في المجال الخاص، توجد إمكانية كبيرة للتعاون بين الشمال والجنوب في نقل التكنولوجيا، في ظل الظروف المواتية، بما في ذلك نقلها بشروط تساهلية وتفضيلية للبلدان النامية].

٩٨ - ويعتبر تعزيز البحوث الوطنية ومؤسسات التدريب على الصعيدين الوطني والدولي، وتحسين تقاسم المعرف والأدوات الإرشادية [شرط أساسيا بالغ الأهمية] أمرين بالغـيـ الأـهـمـيـةـ فيما يتعلق بـزيـادـةـ الـقـدرـةـ الـاستـيعـابـيـةـ عـلـىـ نـقـلـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ وـضـمـانـ توـفـرـ قـدـرـةـ كـافـيـةـ عـلـىـ تـكـيـيفـ هـذـهـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ لـمـلـائـمـةـ الـظـرـوفـ الـمـلـحـيـةـ. وـيـنـبـغـيـ أـنـ يـعـقـبـ الـبـحـوـثـ الـمـتـصـلـلـةـ بـالـغـابـاتـ الـاضـطـلـاعـ بـأـنـشـطـةـ إـرـشـادـيـةـ مـلـائـمـةـ.

مقترنات للعمل

٩٩ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمانحون المتعددو الأطراف، بتيسير [وتحفظ] نقل التكنولوجيا [ال العامة وال خاصة] المتصلة بالغابات [بوسائل عامة وخاصة]:

(ب) [احث] [شجع] البلدان على تقييم الاحتياجات التكنولوجية لبلدانها وتحديد هـا صـرـاحـةـ بـغـيـةـ تـحـقـيقـ الإـدـارـةـ الـمـسـتـدـامـةـ لـغـابـاتـهاـ [وـحـفـظـهاـ وـتـنـمـيـتهاـ تـنـمـيـةـ مـسـتـدـامـةـ]. وـيـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ تـقـيـيمـ وـتـحـدـيدـ الـاحتـيـاجـاتـ التـكـنـوـلـوـجـيـةـ الـمـحـدـدـةـ مـتـمـشـيـاـ مـعـ الـأـوـلـوـيـاتـ الـمـعـتـرـفـ بـهـاـ فـيـ الـبـرـامـجـ الـوـطـنـيـةـ لـلـغـابـاتـ، وـغـيـرـهـاـ مـنـ أـطـرـ السـيـاسـاتـ الـعـامـةـ الـوـطـنـيـةـ؛

(ج) طلب إلى البلدان أن تقوم بصياغة سياسات وحوافز وتهيئة بيئة مواتية لتشجيع [القطاع الخاص] [جميع المعنيين] على تطوير واستخدام تكنولوجيات سلية بيئيا؛

(د) دعا إلى تعزيز التعاون [بين الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون الثلاثي الشمالي - الجنوبي] في نقل التكنولوجيا المتصلة بالغابات عن طريق [استثمارات] القطاعين العام والخاص، والمشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات، وزيادة الربط الشبكي فيما بين المؤسسات المتصلة بالغابات. وينبغي إيلاء الاعتبار للأعمال ذات الصلة المخطط لها في المحافل الدولية الأخرى، وبخاصة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ه) [اتفق على أن الأولويات في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات ينبغي تحديدها واستعراضها بصفة مستمرة [إيلاًها للمجالات التالية] [ويمكن أن تشمل]: تقييم الخدمات الحرجية، ونشر المعلومات لتحسين التخطيط في مجال الغابات واستخدام الأراضي، وتحسين انتاجية الغابات؛ والتكنولوجيا والأساليب التي تقلل الأضرار البيئية الناجمة عن الممارسات الحرجية الحالية؛ والحفظ والحماية؛ وبحوث الأنواع النباتية، بما في ذلك التكنولوجيا البيولوجية، المتعلقة بتحسين الأشجار لأغراض الإعاش وإعادة التحريج وتطوير مشاتل الأشجار، وبحوث الأنواع المتوطنة؛ وتكنولوجيا وأساليب تحسين قيمة الغابات، بما في ذلك التنوع البيولوجي؛ وإدماج معارف السكان الأصليين في إدارة الغابات واستغلالها وإنعاشها وتتجدد؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتتجددة، وبصفة خاصة الحطب وبدائله الملائمة؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا [قطع الأشجار] [حصاد الغابات]؛ وتعزيز التكنولوجيات المتعلقة بتجهيز الأخشاب؛ واستحداث منتجات حرجية خشبية وغير خشبية جديدة؛ وتشجيع التقنيات والتصميم بغية إضافة مزيد من القيمة التجميعية إلى المنتجات الحرجية؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للغابات.*]

أو

(ه) [اتفق على أنه ينبغي للماضيين الثنائيين والمتعددي الأطراف إيلاء أولوية في تمويل تطوير التكنولوجيا وتبادلها ونقلها، لما تضطلع به البلدان من تقييمات لاحتياجاتها التكنولوجية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛]

البحوث **

(و) [اتفق على ضرورة اتباع نهج أكثر [شمولا] [تركيزا] في البحث لدعم الإدارة والحفظ المستدامين للغابات، وعلى أن الأولويات البحثية العاجلة تشمل ما يلي: وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك اختبارها فضلاً عن تنفيذها على نطاق تجريبي على المستوى الميداني؛ وإجراء دراسات اجتماعية - اقتصادية وفiziائية - حيوية موقعة متكاملة لفهم العلاقة بين التنمية البشرية والغابات؛ وإجراء تقييمات دورية للغابات؛ ودراسة اتجاهات العرض والطلب فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية؛ ووضع سياسة للغابات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا للصناعات المعتمدة على الغابات؛ ودراسة آثار الإجهادات الخارجية السائدة مثل تغير المناخ واستنفاد الأوزون وتلوث الهواء، على صحة الغابات وانتاجيتها وتنوعها البيولوجي على الأمد الطويل؛ وتقدير الغابات وتقييمها؛ والمشاركة المجتمعية؛ وحفظ الغابات؛ والبحث المتعلقة بأثر الإنسان على المناطق الحرجية المحمية؛ وتقنيات التجهيز الفعالة من حيث التكلفة؛]

*

الفريق مدعو إلى إضافة عناصر جديدة إلى هذه القائمة.

**

(اقتراح أن تشكل الفقرات ١٦ من (و) إلى (ط) هي وغيرها من الفقرات المتصلة بالبحوث فرعاً مستقلاً في التقرير النهائي للفريق).

(ز) [طلب الى البلدان والمؤسسات والوكالات البحثية أن تستفيد من أسلوب التقييم الريفي القائم على المشاركة وغيره من الأساليب التشاركية لتحديد خطط البحث والتطوير التكنولوجي لزيادة الإنتاجية بما يلائم الاحتياجات على الصعيد المجتمعي؛]

(ح) [طلب الى مركز البحوث الحراجية الدولية والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والرابطة الدولية لبحوث الغابات الشمالية، أن تقوم، بالتشاور مع فريق من الخبراء المعترف بهم دوليا، باقتراح تدابير للتغلب على عدم كفاية القدرة البحثية في البلدان النامية وتطوير وتكييف التكنولوجيات لأغراض الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن تشمل التدابير التي تؤخذ في الاعتبار تعزيز المؤسسات البحثية الوطنية القائمة، والشبكات دون الإقليمية والإقليمية؛ والاضطلاع بمشاريع بحثية مشتركة؛ واعتماد نهج لتحسين وتعزيز فعالية مشاركة المؤسسات البحثية الحرجية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية القائمة في شبكة دولية مخصصة لحفظ الغابات وتنميتها وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام، وإجراء بحوث في مجال السياسات الحرجية؛ وإنشاء آليات ملائمة تتيح لنتائج البحوث أن تصل الى مستوى تقرير السياسات والمستوى الميداني بصورة أكثر فعالية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة؛]

أو الاستعاضة عن الفقرات الفرعية (و) و (ز)، و (ح) بالنص التالي:

[اتفق على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً في البحوث من أجل دعم إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة، بما في ذلك، في جملة أمور، تعزيز المؤسسات البحثية الوطنية القائمة، وإقامة شبكات دون إقليمية وإقليمية؛ والاضطلاع بمشاريع بحثية مشتركة؛ واتباع نهج لتحسين وتعزيز مشاركة المؤسسات البحثية الحرجية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية القائمة في شبكة دولية مخصصة لحفظ الغابات وتنميتها وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام، وإجراء بحوث في مجال السياسات الحرجية؛ وإنشاء آليات ملائمة تتيح توصيل نتائج البحوث الى مستوى تقرير السياسات والمستوى الميداني بصورة أكثر فعالية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة؛]

(ط) [دعا الى إجراء دراسة شاملة على الصعيد الحكومي الدولي للقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والأولويات البحثية المتصلة بالغابات.]

[التنسيق] [التعاون]

١٠٠ - أكد الفريق أن التنسيق والتعاون على الصعيد القطري فيما بين المانحين أمر بالغ الأهمية [بالنظر الى [محدودية الموارد المالية و] الحاجة] للتوصل الى الوضع الأمثل لـ [استخدام] الأموال المتاحة [القائمة] والبرامج الوطنية للغابات [توفر أساساً جيداً في كثير من البلدان لتحديد الأولويات المتعلقة بالتعاون الدولي

بما في ذلك] [ينبغي أن توفر الإطار الأساسي للتعاون على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك تحديد أولويات المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا بين البلدان المتلقية والمانحين.

مقترنات للعمل

١٠١ - للتنسيق على الصعيد الوطني في البلدان المتلقية، قام الفريق [على الصعيد الوطني، قام الفريق بما يلي]:

(أ) دعا [حث] البلدان على تحديد سلطة وطنية تكون مسؤولة عن التنسيق داخل البلدان، مع خيار التماس المساعدة من المصادر الخارجية:

(ب) دعا [شجع] البلدان على إنشاء برامج وطنية للغابات تسيرها البلدان وتشمل الاحتياجات ذات الأولوية وتعمل بوصفها عملية و [إطاراً لـ] [إطاراً شاملاً للسياسات والإجراءات المتصلة بالغابات بما في ذلك] تنسيق [التمويل و] التعاون الدولي؛

(ج) دعا البلدان إلى اختيار وكالة خارجية لـ [دعم] [مساعدة الحكومات على] التنسيق بين المانحين على الصعيد القطري؛

(ج) (مكرر) دعا الحكومات إلى إيلاء أولوية للإدارة المستدامة للغابات في برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لها؛

(د) شجع على إضفاء طابع اللامركزية على تخطيط وتنفيذ أنشطة [التنمية] [الإدارة المستدامة للغابات] [ـ، حيثما أمكن ذلك،] على [صعيد المقاطعات أو غيره من] الصعد [المحلية] [دون الوطنية] الملائمة، على نحو يشمل تقديم حواجز إلى القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية؛

(هـ) شجع جميع الهيئات الوطنية المعنية بما في ذلك [وزارات المالية، و] القطاع الخاص، والمصارف الوطنية والتجارية، والصناديق البيئية والصناديق المعنية بالغابات، ومؤسسات الإقراض على الصعيد الشعبي، والصناعات الحرافية، ومالكو الغابات، والسلطات القطاعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومنظمات التمويل الدولي، على أن تشارك في تخطيط العمليات وتنفيذها ورصدها؛

(و) دعا إلى] [شجع على] تجميع الموارد الوطنية بما في ذلك الأموال والتكنولوجيات والموارد العلمية والبشرية، حيثما يكون ذلك مناسباً ومتطبيقاً، بوصفه وسيلة لتحسين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

١٠٢ - [بالنسبة للتنسيق] [على] الصعيد الدولي، قام الفريق بما يلي:

(أ) دعا الى تعزيز التنسيق والتعاون وتكامل الأنشطة فيما بين المانحين الثنائيين والمتعدي الأطراف فضلا عن الصكوك الدولية المتصلة بالغابات، وبخاصة اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك عن طريق إنشاء محفل دائم لمناقشة السياسات المتعلقة بالغابات؛*

(أ) (مكررا) دعا الحكومات والمنظمات الدولية والبلدان المانحة الى التوصل الى رؤية مشتركة للإدارة المستدامة للغابات، بغية وضع أهداف مشتركة لأغراض التنسيق؛

(ب) دعا الى تحسين التدفق، الى كل من مستوى تقرير السياسات والمستوى التنفيذي، للمعلومات [المجمعة] بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج، ووضع السياسات، وأفضل الممارسات، واستراتيجيات الإقراض، بما في ذلك عن طريق إنشاء قواعد بيانات متخصصة؛

(ج) [[دعا الى]] [رأى أنه ينبغي استطلاع إمكانية] وضع مؤشرات ملائمة لرصد وتقييم مدى كفاية وفعالية البرامج والمشاريع التي يدعمها التعاون الدولي [في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا]، بوصف ذلك شاططاً ذا أولوية؛

(د) شجع [البلدان] على استطلاع إمكانية توفير مجموعات مالية ابتكارية مثل [الشراكات خاصة] [الشراكات طوعية] [في مجال الغابات] [الشراكات للإدارة المستدامة للغابات]. [استنادا الى تجميع الموارد] [دعم برامج شاملة للغابات] [برامج وطنية للغابات]]، من خلال مواصلة الدراسة والاطلاع ببرامج تجريبية وطنية؛

(ه) [دعا الى] إقامة تنسيق إلزامي (على الصعيدين القطري والدولي) فيما بين المنظمات الحكومية الدولية داخل منظمة الأمم المتحدة.]

نظم المعلومات

١٠٣ - أكد الفريق ضرورة استعراض وتحسين نظم المعلومات القائمة. وبينجي الاهتمام بتوفير إمكانية الوصول الى المعلومات على نطاق العالم وبنظم المعلومات التي يكون من شأنها تشجيع التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية للغابات، وزيادة استثمارات القطاع الخاص، وتطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة على نحو كفؤ، وتحسين [التنسيق] [التعاون]. ومن شأن نظم المعلومات المعتمدة على استخدام شبكة الانترنت أن تيسر الوصول الى المعلومات وتبادلها فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف، والمؤسسات القطرية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف المهمة.

*سينظر في ذلك في إطار الفئة الخامسة.

مقترنات للعمل

٤٠ - دعا الفريق الوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة [المعنية بالغابات] إلى استعراض، والشروع في تطوير، نظم معلومات محسنة تدعم أنشطة [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة]، [على النحو الذي يكفل بصفة خاصة] [وبخاصة] تشجع التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية المتعلقة للغابات، وزيادة استثمارات القطاع الخاص وتحسين التعاون، وتطوير ونقل التكنولوجيات الملائمة على نحو كفؤ [، وتحسين التنسيق] [وكذلك توفير موارد مالية جديدة وإضافية] وتبادل البيانات فيما بين الأطراف المهمة. وعلى وجه الخصوص، دعا الفريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى القيام بتطوير نظام معلومات عالمي من طراز "صناديق الإيداع" للتكنولوجيات المتاحة ومصادر التمويل الممكنة للإدارة المستدامة للغابات، وذلك باستخدام جملة أمور منها قواعد بيانات وخبراء مركز البحوث الحراجية الدولية، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والرابطة الدولية لبحوث الغابات الشمالية، وغيرها من مؤسسات البحوث ذات الصلة.

زاي - العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) تقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات

الولاية

٤٠٥ - إن هدف العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) [و (ب)], كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو استعراض تقييمات الغابات الدورية القائمة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ذات الصلة، على الصعيد العالمي؛ وتحديد أوجه القصور في التقييمات الراهنة فيما يتصل باعتبارات السياسة العامة، والتوصية بسبل عملية لتحسين هذه التقييمات. ودراسة سبل توسيع نطاق المعارف العلمية وقواعد البيانات الإحصائية المتاحة بغية تحسين فهم الوظائف الإيكولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها جميع أنواع الغابات. [وتشجيع المضي في تطوير منهجيات للتقييم السليم للفوائد المتعددة المستدمة من الغابات في شكل سلع وخدمات، ومن ثم النظر في إدراجها في إطار نظم المحاسبة الوطنية، وذلك بالاستناد إلى الأعمال التي اضطلعت بها بالفعل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة]^(٣).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

٤٠٦ - أكد الفريق أن تقييم الأوضاع الفعلية والمحتملة لجميع أنواع الغابات هو أساس [جوهري] [هام] للإدارة المستدامة للغابات، ولطائفة واسعة من الاعتبارات المتصلة بالغابات [والنظم الإيكولوجية الحرجية] على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وجرى التشدد على أهمية عمليات الحصر الوطنية [في] [التحقيق فعالية] البرامج الوطنية للغابات.

١٠٧ - ولاحظ الفريق أن هناك الكثير من [أوجه القصور و] الثغرات في المعلومات الموجودة بشأن مختلف أنواع الغابات. فشلة تفاوت في قاعدة البيانات فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا يزال قسط كبير من الاهتمام ينصب على الأخشاب والغطاء الحرجي، في حين أن السلع والخدمات الأخرى التي توفرها الغابات، مثل الحطب، واستغلال] التنوع البيولوجي [بصورة مستدامة ومحفظة واقتسام منافعه بصورة عادلة]. ووظائف الحماية المتمثلة في حفظ التربة والمياه، وعزل الكربون، وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لا تحظى بالتفطية إلا فيما ندر، وسيلزم إيلاء اهتمام أكبر لها. وأكد الفريق على أن التقييمات الدولية والوطنية للغابات ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تماماً المعايير والمؤشرات المتفق عليها دولياً، وأن تستخدم المعايير والمؤشرات الوطنية [المقبولة وطنياً] [على الصعيد الوطني] للإدارة المستدامة للغابات، حيثما يكون ذلك مناسباً. وجرى التشديد على ضرورة إدراج المعلومات النوعية، وكذلك المعلومات الكمية، المتعلقة بالسلع والخدمات الحرجية. واتفق الفريق على ضرورة إدراج بaramترات جديدة، وكذلك على ضرورة استخدام تقنيات لإنجاز ذلك. غير أنه ينبغي إيلاء الأولوية لتوفير بيانات أساسية موثوقة فيها [ذات جودة عالية].

١٠٨ - وأعرب الفريق عن تأييده القوي لعملية التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ وللترتيبات المتخذة بناءً على توصيات مشاوراة خبراء منظمة الأغذية والزراعة بشأن التقييم العالمي لموارد الغابات، التي عقدت في كوتاكا بفنلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (كوتاكا الثالثة)، [وتحت منظمة الأغذية والزراعة] [وتحت الفريق منظمة الأغذية والزراعة على القيام، بالتشاور مع البلدان والمنظمات المهمة، بإعداد خطة استراتيجية لتقييم موارد الغابات في العالم، و] على إعداد خطة استراتيجية مفصلة [القيامها] [للقيام] بتنفيذ التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، تشمل خيارات مفصلة بشأن التمويل والتكاليف والمواعيد المستهدفة. [وأشار الفريق إلى أهمية خرائط والمناطق النباتية الإيكولوجية والغطاء النباتي بوصفها أداة ضرورية لعملية تقييم موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠] [وأشار الفريق إلى أن الخرائط والبارامترات النوعية للمناطق النباتية الإيكولوجية والغطاء النباتي يمكن أن توفر أداة إضافية لعملية التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠] [وأشار الفريق إلى أن خرائط المناطق النباتية الإيكولوجية والغطاء النباتي تعد من الأدوات الأساسية لعملية التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، وكذلك إدراج المعايير والمؤشرات المناسبة من عملية هلسنكي، وعملية موتنريال، ومبادرة المنطقة الجافة في افريقيا واقتراح تارابتو، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، في عملية تقييم موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠].

١٠٩ - وأحاط الفريق علماً بتوصية مشاورة كوتاكا الثالثة بـ[إبقاء على الفترة الفاصلة الحالية التي تبلغ ١٠ سنوات بين عمليات التقييم العالمي لموارد الغابات. غير أنه يمكن أيضاً النظر في إمكانية [جعل الفترة الفاصلة خمس سنوات وكذلك] جعل القيمات متواجدة حسب المناطق، إلى جانب إمكانية [استمرار استكمال البيانات، مع مراعاة الآثار المالية لذلك على منظمة الأغذية والزراعة وبصفة خاصة في] البلدان النامية من حيث تدبير تكاليف هذه الاحتياجات] [استكمال البيانات على فترات دورية، مع مراعاة ما سيترتب على تلبية هذه الاحتياجات من آثار مالية وآثار تتعلق بالموارد بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة والبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو].]

١١٠ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، أكد الفريق على أن التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ [هو] [ينبغي أن يكون] عملية شراكة تضم [اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والنظام العالمي للرصد البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونظام المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد العالمية، وبالبنك الدولي، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من الهيئات] [منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، والأطراف المهمة الأخرى، بما في ذلك الفئات الرئيسية ذات الصلة]. وينبغي أن ينظر إلى منظمة الأغذية والزراعة على أنها الجهة الميسرة لهذا الجهد الأوسع نطاقا الذي يشمل أيضا المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية] [الأطراف المهمة، بما في ذلك الفئات الرئيسية ذات الصلة]. واتفق الفريق أيضا على ضرورة التنسيق بين نظم معلومات الغابات وغيرها من نظم المعلومات ذات الصلة، وأكد ضرورة [التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى التعاون بين الجنوب والشمال] [التعاون بين الجنوب والشمال بالإضافة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب] وكذلك التعاون على الصعيد الوطني بين جميع الأطراف المهمة، داخل قطاع الغابات وخارجها على حد سواء.

١١١ - والموارد المتاحة لعملية التقييم العالمي لـ موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ في الميزانية العادلة لمنظمة الأغذية والزراعة، وعلى الصعيد الوطني، هي موارد محدودة [إلى درجة أن هذا الجانب يعيق العملية بشدة]. وأكد الفريق على أن من الضوري و [الملح تحديد] [الملح إعادة توزيع الموارد داخل منظمة الأغذية والزراعة، أو، إذا أمكن، تحديد] [موارد إضافية]. [وي ينبغي النظر في تحديد أساليب يوفر بها المستعملون الموارد اللازمة لجمع البيانات]. [وأكد الفريق ضرورة تحديد موارد مالية جديدة وإضافية لتقييم الفوائد المتعددة للغابات على الصعيدين الوطني والمحلي، اللذين يدعم كلاهما عملية تقييم موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠].

١١٢ - وأكد الفريق على أن عمليات تقييم الغابات على الصعيد الوطني ينبغي أن تنتهي نهجا متكاملا وكليا ومتنوعا الاختصاصات، وأن تتجه إلى تحقيق النفع للمستعملين وأن تكون مدفوعة [بقوى الطلب] [قوى السوق]. [وي ينبغي أن تكون برامج التقييم هذه شفافة وميسرة لكل الأطراف المهمة. [وكان ثمة اتفاق عام على الأولوية التي ينبغي إيلاؤها لتلبية احتياجات مديرى الغابات]. [غير أنه سيلزم إجراء المزيد من الدراسات لتحديد مستويات الدقة المطلوبة والاحتياجات المحددة لمختلف المستعملين، بمن فيهم مديرى الغابات. وجرى التأكيد على ضرورة الاستغلال التام للبيانات التي جمعت بالفعل]. [وي ينبغي لبرامج تقييم الغابات أن تستغل استغلالا تماما البيانات التي جمعت بالفعل والتحليلات التي أجرتها حتى الآن المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. [وي ينبغي بذلك الجهد لمواءمة النهج المتبع في جمع البيانات وتحليلها لتعزيز إمكانية المقارنة].

١١٣ - ولاحظ الفريق كذلك أن بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي يعد أمرا بالغ الأهمية، [وي ينبغي أن يشمل كل الأطراف المهمة، بما فيها] [المنظمات غير الحكومية] [الفئات الرئيسية ذات الصلة] [وملاك الغابات، والمجتمعات المحلية، والسكان الأصليون، [والفئات الرئيسية الأخرى]]. [وي ينبغي أن تكون عمليات تقييم الغابات متعددة الاختصاصات، وأن تتضمن قيام المؤسسات المحلية والوطنية [وربما الإقليمية، وكذلك ...]]

الدولية] بجمع البيانات وتحليلها. ورئي أن تعزيز القدرة الوطنية ضروري ل توفير مدخلات وطنية عالية الجودة في عملية التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠.

١١٢ (مكررا) وجرى إبلاغ الفريق بالتوصيات المتخذة بشأن أولويات البحث العلمي في ميدان التنوع البيولوجي والغابات، في الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المنبثقة عن اتفاقية التنوع البيولوجي. وأصدر الفريق تعليمات الى أمانته للاتصال بأمانة الاتفاقية لضمان أن تعالج أية أعمال يضطلع بها في إطار الاتفاقية الثغرات التي حددتها الفريق في المعرف الموجدة، وذلك بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

١١٤ - وفي حين سلم الفريق بـ [انتشار] [ضرورة زيادة] تطبيق تقنيات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية في عمليات تقييم الغابات، فإنه أشار الى ضرورة إجراء عمليات مسح أرضية لبعض البارامترات. وأشار الفريق أيضا الى أن عمليات التقييم تمثل عبئاً مالياً وتقنياً كبيراً، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية وأنها ينبغي [ذلك أن تنفذ بأقصى قدر من الفعالية من حيث التكلفة] [أن تتلقى المساعدة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية من حيث الموارد المالية ونقل التكنولوجيا]. وقد يلزم في بعض الحالات إعادة توزيع الموارد المالية لدعم فعالية برامج تقييم الغابات.

١١٥ - [وسلم الفريق بأن البرامج الوطنية لتقييم الغابات ينبغي أن تكون شفافة وميسورة لجميع الأطراف المهمة. وينبغي بذل الجهد لمواءمة النهج المتبع في جمع البيانات وتحليلها تعزيزاً لإمكانية المقارنة فيما بين البلدان.]

١١٦ - وسلم الفريق بأن عدم كفاية الاعتراف بمساهمة الغابات في [الناتج القومي الإجمالي] [الاقتصادات الوطنية] قد أدى في [بعض] [كثير من] الحالات الى زوال الغابات، وتدحرج الغابات، وضعف الاستثمار في إدارة الغابات.

٢ - استنتاجات محددة

١١٧ - سلم الفريق بضرورة تكتيف استخدام ونشر بيانات التقييم على صعيد المشاع، بما في ذلك تكنولوجيا الاستشعار عن بعد الموجود على صعيد المشاع، وكذلك البيانات الأخرى المتاحة بالفعل. وشدد الفريق على أن استخدام البيانات المتوافرة لدى منظمة الأغذية والزراعة، مع مجموعات البيانات الأخرى، يتيح إمكانية كبيرة لمعالجة المسائل الملحة بأسلوب فعال من حيث التكلفة؛

١١٨ - وسلم الفريق أيضاً بضرورة تفسير البيانات استجابة لاحتياجات المستعملين. ومن ثم يلزم إجراء دراسة لاستخدامات موارد الغابات والمعلومات المتصلة بها ول Feinstein المستعملين على الصعد الدولي والإقليمي

والوطني والمحلّي. وسيتضم ذلك بأهمية خاصة عند مناقشة أنواع المعلومات الجديدة التي ستدرج في التقييم العالمي لموارد الغابات.

مقترنات للعمل

١١٩ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع [الحكومات] [البلدان]، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، على إدماج المعايير والمؤشرات الوطنية للإدارة المستدامة للغابات في عملية تقييم الغابات، حيثما يكون ذلك مناسباً. وينبغي أن يتم ذلك بصورة فعالة من حيث التكلفة وسلامة من الناحية العلمية، مع التسلیم في نفس الوقت بالفارق بين اقتصادات البلدان وثقافاتها. وفي حين أن بعض المؤشرات هي مؤشرات كمية، فإن المؤشرات المتعلقة ببعض السلع والخدمات والقيم الثقافية الهامة الأخرى هي مؤشرات نوعية، وإن كان ينبغي مع ذلك إدراجها؛

(ب) حث [الحكومات] [البلدان]، [البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف] والمستعملين على تعبئة التمويل اللازم [نظراً لعدم كفاية الموارد المالية المتاحة حالياً] لعمليات تقييم الغابات على الصعيد الوطني؛

(ج) حث [الحكومات و] [البلدان والجامعات وغيرها من] المنظمات [الدولية] [الأخرى ذات الصلة] والفتات الرئيسية على تعزيز البحث المتعلقة بتقنيات حصر الغابات ورصدها، بغية توسيع نطاق عمليات تقييم الغابات فضلاً عن تحسين نوعية البارامترات القائمة لتلك العمليات، لتلبية الاحتياج إلى معلومات جديدة وأفضل نوعية بأسلوب فعال من حيث التكلفة؛

(ج) (مكرراً) طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة وعملية تقييم موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ إدراج المنتجات الحرجية غير الخشبية في تقييماتها؛

(ج) (ثالثاً) طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تعمل على إدراج طائفة واسعة من القيم الحرجية، بما في ذلك القيم غير الخشبية، في عملية التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠؛

(د) طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة أن تقوم ، بالتشاور مع الحكومات والمنظمات ذات الصلة، بإعداد وتوزيع خطة استراتيجية مفصلة لتنفيذ التقييم العالمي لـ موارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، بما في ذلك خيارات مفصلة للتکاليف والتمويل فيما يتصل بالبارامترات والإجراءات والأهداف والمسؤوليات الجديدة المحتللة لإنجاز التقييم، وفقاً لتوصيات مشاورات كوتاكا الثالثة، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للشروط الناشئة عن المعايير والمؤشرات المتفق عليها دولياً للإدارة المستدامة للغابات؛

(د) (مكررا) طلب صياغة مجموعة تعاريف مقبولة ومتافق عليها دوليا بشأن المصطلحات الرئيسية في مجال تقييم موارد الغابات لجميع أنواع الغابات؛

(ه) [طلب الى] [حث] البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف [على] دعم بناء القدرات [في مجال جمع البيانات] كجزء من البرامج الوطنية للغابات [تذليل مشكلة نقص المعلومات الأساسية]. في عمليات تقييم موارد الغابات التي ينبغي إدماجها في التخطيط وصنع القرارات على المستوى الاستراتيجي. وينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية لتقييم الغابات باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر العمل من أجل الإدارة المستدامة للغابات؛

(ه) (مكررا) طلب الى الأمانة العامة إجراء دراسة لمستخدمي موارد الغابات وفئاتها والمعلومات المتصلة بها على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلية لتحسين تقييم الاحتياجات من المعلومات؛

(و) [طلب الى منظمة الأغذية والزراعة، من أجل تعزيز جهود التنسيق على الصعيد الدولي، أن تعمل، بالمشاركة مع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، على كفالة تحسين التنسيق وتضادى التداخل بين نظم معلومات الغابات وغيرها من نظم المعلومات ذات الصلة؛] [طلب الى منظمة الأغذية والزراعة، من أجل تعزيز جهود التنسيق وزيادة فعالية استخدام الموارد على الصعيد الدولي، أن تقوم، بالمشاركة مع المنظمات الدولية الأخرى، والفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بإحصاءات الغابات، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، بتعزيز التنسيق وتضادى التداخل بين نظم معلومات الغابات وغيرها من نظم المعلومات ذات الصلة، وكذلك استكمال الاحتياجات من البيانات وتحديد أولوياتها لتفادي جمع معلومات غير ذات أولوية؛]

(ز) [حث على إنشاء آليات لتفسير ونشر المعلومات على البلدان والأطراف المهمة التي تصادف صعوبات في الوصول الى المعلومات المتاحة دوليا، بما في ذلك النشر بالوسائل الالكترونية للمعلومات المتعلقة بالصعيد الوطني.] [حث منظمة الأغذية والزراعة على التشاور مع البلدان والمؤسسات المهمة بشأن سبل تحسين إمكانية الوصول الى المعلومات ذات الصلة بـإدارة المستدامة للغابات ونشر هذه المعلومات].

حاء - العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (ب): منهجيات
التقييم المناسب للفوائد المتعددة للغابات

الولاية (ثالثا ١ (أ) و ثالثا ١ (ب))

١٢٠ - إن هدف العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) و (ب)، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو "استعراض التقييم الدوري الراهن للغابات، بما في ذلك العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية ذات الصلة، على ...".

الصعيد العالمي؛ وتحديد أوجه القصور في التقييمات الحالية فيما يتصل باعتبارات السياسة العامة؛ والتوصية بطرق عملية لتحسين هذه التقييمات. ودراسة الطرق المؤدية إلى توسيع نطاق المعارف العلمية وقواعد البيانات الإحصائية المتاحة من أجل تحسين تفهم الوظائف الإيكولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها كافة أنواع الغابات. وتشجيع المضي في تطوير المنهجيات المتصلة بالتقدير السليم للفوائد المتعددة المستمدّة من الغابات في صورة سلع وخدمات، والقيام بعد ذلك بالنظر في إدراجها في نظم المحاسبة الوطنية، مع الاستناد إلى الأعمال التي سبق الإضطلاع بها في هذا الشأن من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة^(١٠).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

١٢١ - أكد الفريق أن الغابات توفر طائفة واسعة التنوع من الفوائد، بعضها يسهل قياسه كمياً أو وصفه بصورة نوعية، وبعضها الآخر يصعب قياسه بصورة كمية. وجرى التأكيد على العلاقة الوثيقة مع تقدير الغابات، العنصر البرنامجي ثالثاً - ١ (أ). والمنهجيات الحالية لا تغطي بصورة كافية التكاليف المرتبطة [باختفاء الغابات] [ازوال الغابات وتدورها] والتغييرات في نوعية الغابات، [وبخاصة] [ومن ذلك على سبيل المثال] ما يتعلق بالتنوع البيولوجي والوظائف البيولوجية والاعتبارات الاجتماعية والآثار البيئية [ـ]. غير أن هذا القصور يرجع بنفس القدر إلى [ـ] وهو ما يعزى في جانب منه إلى [ـ] [عدم التيقن إزاء] [ـ] عدم القدرة على تقدير] طبيعة وأهمية الآثار [البيوفيزياحية] [الإيكولوجية] [الاجتماعية] [والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإيكولوجية الناجمة عن فقدان الغابات [ـ] عدم التيقن إزاء كيفية تقدیر تكاليف هذه الآثار].

١٢٢ - وسلم الفريق بأن تقدير السلع والخدمات الحرجية، وكذلك الخصائص الحرجية الأخرى بما فيها الفوائد غير السوقية، بأقل من قيمتها الحقيقية، [يجعل] [يسهم في] الإدارة غير المستدامة للغابات [أكثر احتمالاً]. كما سلم الفريق بالاختلاف بين القيمة والسعر. وأشار إلى أن آليات السوق ليست ملائمة أو متاحة دائمًا لإعطاء تعبير [مالي] [ن כדי] للقيم الحرجية الرئيسية، مما قد ينشئ تصوراً خاطئاً مفاده أن الإدارة المستدامة للغابات أمر مكلف وغير فعال من حيث التكلفة.

١٢٣ - وسلم الفريق بأهمية الخدمات [العالمية] التي توفرها الغابات فيما يتصل، على سبيل المثال، بالتنوع البيولوجي و [تغير] [تنظيم] المناخ، وبإمكانية وضع آليات لترجمة هذه القيم إلى [ـ دعم مالي] [ـ قيم نقدية] لتشجيع [ملك الغابات] [سكن الغابات والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية] على [ـ حفظ وـ إدارة الغابات إدارة مستدامة]. غير أنه أشار إلى أن مواصلة مناقشة هذه المسائل ينبغي أن [ـ تتبع عن كثب نتائج] [ـ تتم في سياق] المداولات التي تجري في إطار [ـ مؤتمر الأطراف في] اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

١٢٤ - وأشار إلى أن الاقتصاديين وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية قد وضعوا [أنه قد تم وضع مجموعة متنوعة من المنهجيات للمساعدة في تقييم فوائد الغابات التي كانت تعتبر من قبل غير ملموسة ولا يمكن قياسها. وفي حين أن هذه المنهجيات يرتبط بها عديد من أوجه التصور، فإنها يمكن أن تساعد في تحسين عملية صنع القرار بما تتيحه من تحديد أكثر وضوحاً للتكاليف والفوائد المرتبطة بمختلف أنواع استخدام الغابات، ومن بيان ل نطاق تطبيق المقاييس المختلفة لاستيعاب التكاليف البيئية والاجتماعية. ويمكن أن تستخدم هذه المنهجيات في جميع أنواع الغابات لتحسين وصف طائفة واسعة التنوع من الفوائد الاجتماعية والثقافية والبيئية، بما في ذلك الفوائد المرتبطة بالوظائف المائية، والترويج، والتنوع البيولوجي، وحفظ التربة. ونتائج هذا التقييم [عند تطبيقها كأداة معايدة] يمكن أن تكون مصدرًا مهمًا للمعلومات لجميع الأطراف المهمة ولزيادةوعي الجمهور، وبخاصة بشأن [السلع والخدمات] [الفوائد] الحرجية غير القابلة للتسويق حاليا.

١٢٥ - أكد الفريق على أن القيمة الاقتصادية للغابات تتوقف على الخصائص [البيوفيزياذية] [الإيكولوجية] لمناطق غابات بعينها وعلاقتها المكانية بالبشر والأسواق. وهذه الخصائص تتفاوت في المكان والزمان على حد سواء، ونتيجة لذلك، فإن تقديرات قيم الغابات عادة ما تكون خاصة من حيث المكان والزمان. ومع ذلك، فإن هناك فائدة كبيرة في أن تشارك البلدان فيما تكتسبه من خبرات في تطبيق أساليب تقييم معينة وأدوات مختلفة لاغتنام حصة أكبر من الفوائد لملوك الغابات وسكان الغابات.

١٢٦ - ورغم تسليم الفريق بالفائدة الممكنة لمنهجيات تقييم الغابات، فقد رأى أن تعقيداتها وما تستلزمها من تكاليف قد يحدان من إمكانية تطبيقها على نطاق واسع. وأكد الفريق على الحاجة إلى توفير أساليب مبتكرة وبسيطة للتقييم [العلمي] وبخاصة فيما يتصل بالمعايير والمؤشرات والبرامج الوطنية للغابات. ولا ينبغي القيام بعمليات تقييم مكلفة على حساب الاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحاً، مثل إنشاء وتطبيق نظم بيانات موثوق بها، ووضع استراتيجيات وآليات لـ [جعل] [تحقيق] الإدارة المستدامة للغابات [هدف قابل للتحقيق من الناحية السياسية]. [ويبني تنفيذ عملية مؤلفة من عدة خطوات لتلبية مختلف الاحتياجات بصورة متدرجة].

١٢٧ - وأشار الفريق إلى أن التقييم الاقتصادي هو مجرد اعتبار واحد من الاعتبارات العديدة التي تدخل في صنع القرارات المتعلقة بالغابات، وأنه لا يمكن أن يصبح بدليلاً لعملية القرار السياسي، التي تشمل النظر في طائفة واسعة التنوع من الاعتبارات البيئية والاجتماعية - الاقتصادية والأخلاقية والثقافية والدينية.

١٢٨ - [وفي حين أن الحكومات لا تستطيع أن تحدد الأسعار في حالة السوق الحرة، فإن كثيراً ما يكون بمقدورها أن تؤثر على توزيع الريع الاقتصادي الناتج عن بيع سلع أو خدمات حرجية معينة بين مختلف المشاركين في السلسلة الممتدة من الإنتاج إلى الاستهلاك النهائي. وتستطيع الحكومات ممارسة هذا التأثير من خلال تحديد الإتاوات والمكوس الضريبية وغير ذلك من الأدوات، وبخاصة عندما تكون هي نفسها المالك القانوني لنسبة كبيرة من موارد الغابات الوطنية].

١٢٩ - وأعرب الفريق عن تأييده للمحاسبة المتعلقة بموارد الغابات الوطنية كوسيلة من وسائل [خلق الوعي بقيمة السلع والخدمات الحرجية] [توفير المعلومات الاستراتيجية الازمة للسياسة العامة للغابات وإدارتها على الصعيدين الوطني ودون الوطني] [والمساعدة في تحديد عملية التحصيل السليم للريع الاقتصادي، والتماس أسعار عادلة للمنتجات الحرجية غير الخشبية، وبخاصة تلك المتصلة بالمنتجات الصيد لانية].

١٣٠ - وأشار الفريق إلى ضرورة التعاون الدولي في وضع منهجيات تقييم السلع والخدمات الحرجية. ويمكن أن يشمل ذلك تدريب الموظفين، وكذلك القائمين على صنع القرار، وبحث سبل ووسائل مواصلة تطوير المنهجيات للتمكن من إدراج السلع والخدمات الحرجية في الحسابات القومية، وزيادة وعي الجمهور. وجرى التأكيد على ضرورة تبادل الخبرات، وكذلك القيام بدراسات ومخاطبات تجريبية.

١٣١ (مكررا) وأحاط الفريق علما بالمساهمة الواردة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بضرورة وضع منهجيات لتقييم التنوع البيولوجي للغابات.

٢ - [استنتاجات محددة]

١٣١ - إن المنهجيات الجديدة لتقييم الغابات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المعايير التالية: إمكانية التطبيق العملي، والبساطة والوضوح، وتنوع التخصصات، والفعالية من حيث التكلفة، والتوجه إلى السلع غير القابلة للتسويق والخدمات التي يصعب قياسها كميا في الوقت الراهن، ومرااعاة قيم سكان الغابات والسكان الأصليين وملاك الغابات والمجتمعات المحلية [، والحياد، والسلامة العلمية].

١٣٢ - وقد يتطلب الأمر الاضطلاع بمزيد من البحوث بشأن مسائل السياسة العامة المتصلة بالقيم الحرجية. وعلى وجه التحديد، يمكن مواصلة استكشاف نهج لاستخدام تقييمات الغابات في حسابات الموارد الوطنية.

١٣٣ - وسيكون من المفيد وضع مصفوفة تبين مجموعات التطبيقات والجداول الجغرافية والبيانات الازمة لمختلف أساليب تقييم الغابات. [وسيكون من المفيد وضع مصفوفة تبين مجموعات التطبيقات والبيانات الازمة لمختلف أساليب تقييم السلع والخدمات الحرجية، وبخاصة السلع والخدمات التي لا يتم تبادلها في السوق، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.]

مقترنات للعمل

١٣٤ - قام الفريق بما يلي:

(أ) شجع [الحكومات] [البلدان] والوكالات الدولية على استخدام المنهجيات المتاحة ل توفير تقديرات محسنة لقيمة جميع السلع والخدمات الحرجية، وتوفير مزيد من المعلومات لعملية صنع القرار بشأن الآثار المترتبة على أنماط الاستثمار المقترحة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، [وحفظ الغابات واستخدامها] [وحفظ الغابات واستخدامها بصورة مستدامة، وأخذ هذه الآثار في الاعتبار عند وضع البرامج الوطنية للغابات وخطط استخدام الأراضي];

(ب) [شجع الحكومات على استخدام] [شجع الحكومات على وضع منهجيات ملائمة تأخذ في الاعتبار، آليات من قبيل تحديد رسوم وإتاوات وضرائب لمناطق لضمان توفر جزء مناسب من الريع الاقتصادي بعد اقتطاع تكاليف الإنتاج ومعدل ملائم من الأرباح [لقطاع الخاص]، وذلك بما يتناسب مع ظروفها القانونية والاقتصادية. [وي ينبغي أن يستخدم الريع الاقتصادي الصافي لتحسين الإدارة المستدامة للغابات وتوفير المنافع للسكان الذين يعيشون فيها أو بالقرب منها] [وي يمكن أن يستخدم الريع الاقتصادي الصافي لتحسين الإدارة المستدامة للغابات من خلال عملية متدرجة تشمل التدريب وبناء القدرات وإعادة تحويل الصناعات، وتوفير المنافع للسكان الذين يعيشون في الغابات أو يعتمدون عليها];

(ب) (مكررا) طلب إعداد مصفوفة للمقارنة بين الأساليب المتاحة لتقدير الغابات ومجموعات البيانات اللازمة لتقدير السلع والخدمات، وبخاصة السلع والخدمات التي لا يجري تبادلها في السوق، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(ج) شجع [الحكومات] [البلدان] والوكالات الدولية والمؤسسات ذات الصلة على تشجيع البحوث لمواصلة تطوير منهجيات تقييم الغابات وبخاصة المنهجيات المتعلقة بتدور الغابات وزوالها وبالمعايير والمؤشرات. وي ينبغي لهذه المنهجيات أن تدرك تمام الإدراك القيم الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والدينية [الروحية] للغابات وأن تولي اهتماما خاصا للأبعاد العالمية للتغير المناخي، والاستخدام المستدام لفوائد التنوع البيولوجي، وحفظها، واحتفظ بها، واقتسامها على نحو عادل. [وي ينبغي للمنهجيات أن تدعم] المنهجيات المبتكرة والبسيطة لصنع القرار الجماعي بشأن الغابات بصورة تضم شتى الأطراف المهمة، مثل المجتمعات المحلية والسكان الأصليين وملوك الغابات.

(ج) (مكررا) رحب بتقديم مزيد من المساهمات من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، كي ينظر فيها الفريق في دورته الرابعة، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير المشورة التقنية المتعلقة بـ[التقييم المناسب للتنوع البيولوجي للغابات].

طاء - العنصر البرنامجي ثالثا - ٢: معايير ومؤشرات
الإدارة المستدامة للغابات

الولاية

١٣٥ - إن هدف العنصر البرنامجي ثالثا - ٢، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو "تشجيع التنفيذ الوطني للمعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، ودراسة جدوى المضي في وضع معايير ومؤشرات تحظى باتفاق دولي ليقاس بها التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة لكافحة أنواع الغابات، مع مراعاة الأحوال المحددة للغابات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتنوع البيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والقيام، في هذا السياق، بتيسير قيام المناطق والبلدان، التي لم تشتراك بعد في وضع معايير ومؤشرات التنمية المستدامة للغابات، بالمشاركة في ذلك؛ وتبادل الخبرات في مجال اختيار وتنفيذ تلك المعايير والمؤشرات؛ ودراسة الحاجة إلى زيادة القابلية للمقارنة وما إن كان من الملائم التقرير فيما بين المبادرات الدولية في هذا الصدد"^(١).

مشروع الاستنتاجات ومقترنات العمل

١ - استنتاجات عامة

١٣٦ - أشار الفريق إلى اتساع نطاق الاهتمام والدعم الدوليين لوضع وتنفيذ معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات [على الصعيد الوطني]. وأكد أن وضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات عملية دينامية، وأنه يجب الحفاظ على قوة الدفع الحالية في العمل.

١٣٧ - وسلم الفريق بأن المعايير والمؤشرات [ليست غاية في حد ذاتها، بل ينبغي النظر إليها باعتبارها] أدوات [هامة ومفيدة] لـ [تحقيق الإدارة المستدامة للغابات] [تقييم الاتجاهات السائدة في أوضاع الغابات و] إدارة الغابات [التحقيق تقدم في الإدارة المستدامة للغابات]. [فالمعايير تحدد العناصر الأساسية للإدارة المستدامة للغابات] [التي يمكن من خلالها تقييم الحالة الراهنة للغابات وإدارتها] و [المؤشرات الكمية والنوعية توفر أساسا [القياس] [التقييم] التقدم المحرز نحو تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن تؤدي المعايير والمؤشرات دورا هاما في تحديد أهداف البرامج الوطنية للغابات وتقييم فعالية تنفيذها.]

١٣٧ (مكررا) إن المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية والوصفية للإدارة المستدامة للغابات توفر إطارا مفاهيميا لصياغة السياسات العامة وأساسا للتقييم الدوري والإبلاغ عن حالة الغابات وإدارة الغابات.

١٣٨ - وقبل الفريق الحقيقة التي مؤداها أن [أنه نظرا لأن] المعايير والمؤشرات [تحدد ما هو جوهري] على مستوى وحدة إدارة الغابات تعبر عن العناصر المكونة للإدارة المستدامة للغابات [فإنها بمجملها توفر ...]

تعريفنا ضمنياً للمفهوم الحالي للإدارة المستدامة للغابات ذاتها] [ويمكن أن تسمى بمحملها في وضع مفهوم الإدارة المستدامة للغابات ذاتها]. وأكد الفريق ضرورة بذل مزيد من الجهد للوصول إلى [توافق [عالمي] [عام] للآراء] [تعريف مقبول ومتافق عليه دوليا] بشأن المفاهيم الرئيسية، والمصطلحات، والتعاريف والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات المستخدمة، والتعاريف المستخدمة في معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، وضرورة [ربط هذه المصطلحات بالمصطلحات] [توافق هذه المصطلحات مع المصطلحات] المستخدمة في الميادين الأخرى ذات الصلة، [وعلى الأخص] [مثل] عمليات الحصر، وعمليات التقدير والتقييم، والتقييمات البيئية والبرامج الوطنية للغابات، وخطط استخدام الأراضي، ومسائل الغابات المتعلقة بالتجارة.

١٣٩ - وأشار الفريق إلى أن عدداً من البلدان يشارك بنشاط في مبادرات دولية [إقليمية] [على الصعيد الإقليمي] ترمي إلى تحديد وتنفيذ معايير ومؤشرات على الصعيد الوطني للإدارة المستدامة للغابات. ومكّن هذا التعاون البلدان من الاستفادة من خبرات الآخرين ومكّنها في الوقت ذاته من إدخال أبعاد وأفكار جديدة في العمليات الدولية. وحثّ الفريق على مواصلة بذل الجهود لإشراك البلدان والمناطق التي لم تشارك بعد في تلك المبادرات. وشدد الفريق بصفة خاصة على ضرورة إشراك المناطق والمناطق دون إقليمية التي تتسم بخصائص إيكولوجية وجغرافية متميزة، وكذلك البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود.

١٤٠ - وثمة ضرورة لوجود طائفة عريضة من المؤشرات تغطي الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية، والإطار المؤسسي، بما في ذلك مسائل حيازة الأرض، والجوانب القانونية وال المتعلقة بالسياسة العامة. وفي بعض البلدان، [يلزم وضع تعريف خاصة] [يلزم إيلاء اهتمام خاص] لجوانب الغابات والأراضي الحرجة التي تعد ضرورية لتلبية احتياجات المعيشة الأساسية للسكان الأصليين وسكان الغابات وغيرهم من المجتمعات المحلية وملوك الغابات. وسلم الفريق بأنه لا يمكن تحديد جميع الخصائص الأساسية للغابات بصورة كمية، وإن كان ذلك لا يقلل من أهمية التوصيفات النوعية. وقد وضعت بالفعل مؤشرات كمية ونوعية [أيضاً] ومؤشرات وصفية في كثير من المبادرات [الوطنية] [الدولية] الإقليمية والدولية.

١٤٠ (مكرراً) وفي حين أن الفريق سلم بأن البلدان التي تتعاون حالياً في العمليات الإقليمية والدولية مختلفة من حيث المراحل التي وصلت إليها في وضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني، فإنه أكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم من خلال العمليات القائمة، من أجل زيادة توافق الآراء بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. وأشار الفريق أيضاً إلى أن مختلف العمليات الدولية والإقليمية لوضع وتنفيذ المعايير والمؤشرات سوف تستفيد من الاعتراف المتبادل فيما بينها.

١٤١ - [[ولم يقتنِ الفريق بـ] [وكانت هناك آراء متباعدة في الفريق بشأن] مزايا وجود مجموعة أساسية من المعايير والمؤشرات للاستخدام على الصعيد العالمي، في حين أشار إلى ضرورة توفير الاتساق في المنهجية المستخدمة في التقييمات العالمية للغابات. ومع ذلك، فإن] الفريق كان على اقتناع بضرورة وجود ...

مجموعة من المعايير والمؤشرات على درجة من الاتساع تتيح استخدامها على الصعيد العالمي، وليس مجموعة أساسية مختزلة من المعايير والمؤشرات يمكن أن تحول دون الاعتراف المتبادل فيما بين المبادرات الإقليمية والوطنية، وتبادل المعلومات، ومواصلة توضيح المسائل المتعلقة بأفضل الممارسات والمدونات الطوعية في مجال الغابات. كما أن الفريق أيد تعزيز السبل والوسائل التي تحقق الحد الأقصى من تبادل المعلومات والخبرات والمعارف التقنية على الصعيد العالمي، وبخاصة بين المبادرات الإقليمية والدولية المستمرة.

١٤٢ - ورحب الفريق [بالتقدم المحرز] [بالجهود المبذولة] في توضيح الروابط بين المعايير والمؤشرات الملائمة على الصعيد الوطني والمعايير والمؤشرات المنطبقة على مستوى وحدة إدارة الغابات، غير أنه وأشار إلى ضرورة الاضطلاع بمزيد من التحليل لجعل هذه الروابط مفهومة تماماً. [سلم بأن هذه الروابط تختلف من بلد إلى آخر].

١٤٣ - ومن أجل [تجنب الازدواجية] [الاستفادة التامة بالآليات المالية القائمة ويسير نقل التكنولوجيات والمشاركة في الخبرات]، ينبغي صياغة ارتباطات وثيقة مع الإجراءات المتخذة استجابة للفحصوص الآخر في جدول أعمال القرن ٢١ وفي إطار الاتفاقيات الدولية [بما يحقق الاستفادة التامة من الآليات المالية القائمة، ويسير نقل التكنولوجيات والمشاركة في الخبرات].

٢ - استنتاجات محددة

١٤٤ - أكد الفريق على أن المعايير والمؤشرات ينبغي أن تستخدم على الصعيد الوطني [وعلى مستوى وحدة إدارة الغابات]، أو على المستوى المناظر لإدارة الغابات حيث تتولد في نفس الوقت طائفة من المنافع، بما يحسن من نطاق عملية [تقييم الغابات] [تقييم الإدارة المستدامة للغابات] وتحطيط وتنفيذ [خطط و] برامج [إدارة] الغابات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقيم الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية [الروحية]، والبيئية، [وبما يحقق الإدارة المستدامة للغابات واستخلاص الفوائد وتوزيعها على نحو ملائم].

١٤٥ - وينبغي أن تتم صياغة المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني من خلال عملية تتسم بالشفافية وتشمل جميع الأطراف [ذات الصلة] [المهتمة]، بما في ذلك ملاك الغابات، [وسكان الغابات الأصليون]، والمنظمات غير الحكومية، [وسكان الغابات]، والسكان الأصليون، والمجتمعات المحلية، وكذلك الفئات الرئيسية، حيثما ينطبق ذلك. والمعايير والمؤشرات التي تطبق على الصعيد الوطني ينبغي أن تكون بسيطة، [عملية] ومستندة إلى أساس علمي، وفعالة من حيث التكلفة، وأن تعكس ضمن ما تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية والإيكولوجية السائدة. [وينبغي إيلاء الاهتمام لـ] [وقد ترغب البلدان، حسب الاقتضاء، في مواصلة بحث] الارتباط بين الصعيد الوطني والصعيد دون الوطني ومستوى وحدة إدارة الغابات.

١٤٥ (مكررا) وينبغي أن تكون المعايير والمؤشرات التي تستخدم على الصعيد دون الوطني أو على مستوى وحدة إدارة الغابات متوافقة مع المعايير والمؤشرات الموضوعة للصعيدين الوطني والدولي، وينبغي إشراك جميع الأطراف المهتمة ذات الصلة في وضعها.

١٤٦ - [وينبغي النظر في وضع معايير ومؤشرات لتطبيقها على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى الصعيد الوطني]. وينبغي مواصلة تحليل درجة التوافق بين المبادرات الجارية والمستجدة، وكذلك تحليل درجة التوافق ومدى ملاءمة التقرير بين المبادرات الدولية.] [وينبغي، عند الاقتضاء، مواصلة وضع المعايير والمؤشرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وينبغي مواصلة بذل الجهود لتعزيز القابلية للمقارنة والتوافق والتقرير في نهاية المطاف بين المبادرات الجارية والمخطططة.]

أو

١٤٦ - [ينبغي النظر في وضع معايير ومؤشرات لتطبيقها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبخاصة بالنسبة للغابات الموجودة في مناطق إيكولوجية متماثلة ، بالإضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز القابلية للمقارنة والتوافق، وكذلك تحليل مدى ملاءمة التقرير بين المبادرات الجارية والمواءمة بينها. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار بعزم من الجهود لوضع معايير ومؤشرات لتطبيقها على الصعيد الجغرافي وعلى صعيد الجغرافيا النباتية، وتعزيز الاعتراف المتبادل بينها، في إطار تحليل مدى ملاءمة التقرير فيما بينها.]

١٤٧ - وفي حين أن الفريق سلم بأن المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني يمكن أن [تساعد] [تؤدي دورا هاما] في توضيح المسائل المتصلة [بتاريخ المنتجات الحرجية،] [بتاريخ المنتجات الحرجية وسميتها]، فإنه أكد أن وضع المعايير والمؤشرات يقصد به رصد الإدارة المستدامة للغابات، لا فرض مخططات لتأريخ المنتجات. والمعايير والمؤشرات ليست معايير للأداء تستخدم لإدارة ترخيص المنتجات على مستوى وحدة إدارة الغابات، ولا ينبعى جعلها أساسا لتقييد التجارة. وأكّد الفريق أيضا أن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات لا ينبعى أن تستخدم كحجّة للمشروطية في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية .

مقترنات للعمل

١٤٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بمبادئ الغابات، حتّى الحكومات على إعداد وتنفيذ معايير ومؤشرات على الصعيد الملائم لمعالجة ما يلي:

١١' الاتجاهات السائدة في تعبئة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا اللازمة للإدارة المستدامة للغابات في البلدان النامية؛

٢٠ تطور السلوك الاجتماعي - الاقتصادي غير المستدام وأنماط الاستهلاك غير المستدامة فيما يتعلق بالسلع والخدمات الحرجية:

(ب) شجع [الحكومات] [والسلطات الوطنية للغابات] [البلدان] على أن تبدأ فورا في [تطوير و التطوير العملي، عند الاقتضاء، التنفيذ العملي ل] تنفيذ المعايير والمؤشرات، حتى إذا كانت لا تزال ناقصة وغير مكتملة. ومواصلة التميص العلمي والتقني، بما في ذلك الاختبارات الميدانية، للمعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني ستتوفر في حد ذاتها خبرة قيمة، وستساعد في مواصلة التطوير. وينبغي أن تكون صياغة وتنفيذ المعايير والمؤشرات عملية شاملة لعدة قطاعات. وأن تدرج في البرامج الوطنية للغابات، حسب الاقتضاء، وفي خطط استخدام الأراضي أو غيرها من إطار السياسات العامة ذات الصلة. وينبغي أن تكون هذه المعايير والمؤشرات متواقة مع المعايير والمؤشرات الموضوعة على الصعيد الدولي؛

(ج) شجع [الحكومات] [البلدان] التي لم تشارك بعد في أي من المبادرات الجارية بشأن المعايير والمؤشرات على أن تشارك فيها في أقرب وقت ممكن. إذ أنها ستتمكن بذلك من الاستفادة من الخبرة المكتسبة في العمليات القائمة، وستتمكن كذلك من المساهمة بأفكار جديدة. وشجع جميع البلدان على القيام بإجراءات منسقة، بصورة فردية أو مشتركة، حسب الاقتضاء، لمواصلة العمل في هذا الميدان. وينبغي، حسب الاقتضاء، مساعدة البلدان النامية التي لم تنضم إلى هذه العمليات إلا مؤخرا، أو التي على وشك الانضمام إليها، وذلك من خلال اجراءات ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر؛ وتعزيز المؤسسات؛ وتنمية الموارد البشرية، مع الاهتمام بوجه خاص بمسائل الفروق بين الجنسين وبالتعليم والتدريب على كافة المستويات؛ وإنشاء آليات لزيادة المشاركة العامة؛ والبحوث ونقل التكنولوجيا؛ وإنشاء شبكات بحثية؛ وضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات وتوزيعها وتبادلها؛ ووضع الخطط والبرامج؛ وإجراء اختبارات على الصعيد الميداني لمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات؛

(د) طلب إلى المبادرات الإقليمية والدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية استكشاف امكانيات التوصل إلى توافق للأراء بشأن [المفاهيم و] المصطلحات و [التعريف] [والعمليات] المتعلقة بالمعايير والمؤشرات [و] [المتعلقة بـ] [الإدارة المستدامة للغابات؛] [طلب إلى المبادرات الدولية والمنظمات الدولية استكشاف امكانيات التوصل إلى صيغ متفق عليها دوليا للتعريف والمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات وعبارة "الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات"، وكذلك المؤشرات المتعلقة بالغابات الموجودة في مناطق ايكولوجية متماثلة، وتعزيز الاعتراف المتبادل فيما بينها؛] ومتغيرات جميع البيانات، بما في ذلك تعريف المصطلحات الأساسية؛ ووحدات القياس التي ستستخدم؛ وأساليب تجميع البيانات وتخزينها والوصول إليها ونشرها؛ وأساليب قياس مؤشرات مختارة وتسجيلها؛

(د) (مكررا) شجع البلدان والوكالات الدولية ومؤسسات البحث على النظر في سبل تعزيز البحوث المتعلقة بمؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في مجالات الأولوية الواردة فيما يلي، دون أن تكون مرتبة على أي نحو معين: "نهج قياس التنوع البيولوجي؛ ونهج قياس وتقدير إنتاج المنتجات الحرجية غير

الخبيثة؛ و "نهج قياس الفوائد غير السوقية؛ والنهج التي تكفل الفعالية في جمع المعلومات المتعلقة بحفظ المياه والتربة؛ ونهج قياس تفتت الغابات وآثاره؛ والتبع بآثار التدخل البشري في الغابات؛ والعوامل والآثار الشاملة لعدة قطاعات؛ ووضع مؤشرات على مستوى وحدة إدارة الغابات؛ ومنهجيات تجميع البيانات على مستوى وحدة إدارة الغابات لصياغة بيانات المستويات العليا؛ والارتباطات فيما بين المؤشرات على مختلف المستويات؛ وآثار النظم المختلفة لإدارة الغابات على الإدارة المستدامة للغابات؛ والأبعاد الاجتماعية لإدارة الغابات، بما في ذلك أمن الأراضي؛

(ه) [إث على توثيق الروابط بين المبادرات الدولية الجارية، بما في ذلك مبادرة "الهدف سنة ٢٠٠٠" التابعة للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وأنشطة المؤسسات والاتفاقيات الدولية الأخرى؛]

(ه) (مكررا) شجع على تعزيز الاعتراف "المتبادل" بين المبادرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمعايير والمؤشرات باعتبارها أدوات لتقدير الاتجاهات السائدة في أوضاع الغابات وإدارتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك زيادة الاتصال بين العمليات، والشفافية في الإبلاغ، وتوثيق الروابط مع المنظمات الدولية؛

(و) حث [المانحين و] المنظمات [الدولية] [البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية] على توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سواء كانت من الأعضاء في العمليات القائمة أو اشتراك فيها مؤخرا، لتمكينها من جني كامل فوائد [الاشتراك] [المشاركة]؛

(ز) حث [المانحين والمنظمات الدولية] [البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والدولية] على توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في مواصلتها وضع المعايير والمؤشرات واختبارها ميدانيا وتنفيذها على الصعيد الوطني [ودون الوطني و [الميداني] [على مستوى وحدة إدارة الغابات]] [وعلى مستوى وحدة إدارة الغابات]، ودعم البحث من خلال الهيئات المختصة.

(ز) (مكررا) حث مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على أن تحيط علما بالأطر القائمة للمعايير والمؤشرات بغية أن تكون الأعمال المضطلع بها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن وضع وتنفيذ مؤشرات التنوع البيولوجي، متسقة ومتكاملة مع هذه الأطر؛

(ز) (ثالثا) حث البلدان والعمليات الجارية والمنظمات الدولية على تعزيز الروابط بين الصعيد الوطني من ناحية والصعيد دون الوطني أو مستوى وحدة إدارة الغابات من الناحية الأخرى، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالسوق عند الاقتضاء؛

(ز) (رابعا) نظر في استخدام المعايير والمؤشرات في عملية الترخيص المتعلقة بإدارة الغابات، وحث البلدان على تعزيز الخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالغابات كجزء من أولوياتها في البلدان النامية، بما في ذلك التعليم وبناء القدرات والبحوث؛ وعلى التخفيف من وطأة الفقر البالغ كجزء من المراحل الأولى للشروع في استخدام المعايير والمؤشرات؛

(ز) (خامسا) من أجل التعبير عن الفهم العالمي للإدارة المستدامة للغابات، ومع مراعاة الجوانب المشتركة في مختلف العمليات الإقليمية والدولية، أوصى الفريق بالاستفادة منها ومن مبادئ الغابات في وضع معايير مرجعية عالمية تكون هي القاسم المشترك في كل مجموعات المعايير الدولية والإقليمية؛

(ز) (سادسا) شجع البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على أن تعمل على تطبيق معايير ومؤشرات متყق عليها على الصعيدين الإقليمي والوطني، وكذلك أفضل الممارسات الحرجية المتاحة، مقتربة بمدونات طوعية لقواعد السلوك؛

(ز) (سابعا) ينبغي للعمليات والمبادرات الدولية والإقليمية أن تتخذ الخطوات الازمة للاعتراف المتبادل فيما بينها والتقرير بين فرادي مجموعات معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات المطبقة في إطارها؛

(ز) (ثامنا) أوصى منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات ذات الصلة باستخدام المعايير والمؤشرات لتحسين الاتساق في الإبلاغ عن الإدارة المستدامة للغابات.

ياء - العنصر البرنامجي رابعا: التجارة والبيئة فيما يتصل بالمنتجات والخدمات الحرجية

الولاية

١٤٩ - إن هدف العنصر البرنامجي رابعا، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو "دراسة العوامل ذات الصلة التي تؤثر على التجارة في المنتجات الحرجية وسائر القضايا الحرجية والتجارية في إطار نهج متكامل وكلی من شأنه أن يشجع على إقامة علاقة تعاونية فيما بين التجارة والتنمية. والقيام، في هذا الصدد، بتحديد الفرص والتوصية بالتدابير فيما يتعلق بتحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الحرجية على أساس غير تمييزي، والنظر في العوامل التي قد تشوّه التجارة في المنتجات الحرجية وتؤثر على قيمتها، بما في ذلك التسعير، وضوابط الاستيراد/التصدير، والإعانت المالية، ومدى الحاجة إلى إزالة تدابير الحظر والمقاطعة المتخذة من جانب واحد والتي تعد مخالفة لقواعد نظام التجارة الدولية. وتشجيع استحداث منهجيات للنهوض بالتقدير الكامل للسلع والخدمات الحرجية، بما في ذلك التكاليف الإبدالية والبيئية، بهدف تشجيع الاستيعاب الكامل للتکالیف. ومع مراعاة مصالح كافة القطاعات والخصائص التي

تنفرد بها شتى البلدان وكفالة الوضوح الكامل ومشاركة جميع الأطراف المعنية، ينبغي دراسة قضية الترخيص والوسم الطوعيين للمنتجات الحرجية من أجل المساهمة في تحسين تفهم دور الترخيص الطوعي فيما يتصل بالإدارة المستدامة للغابات، بما فيها أثر الترخيص على البلدان النامية^(١٧).

مشروع الاستنتاجات ومقترحات العمل

١ - استنتاجات عامة

١٥٠ - سلم الفريق باتساع نطاق وتعقيد المسائل التجارية والبيئية المتصلة بالمنتجات والخدمات الحرجية، وبأهمية تشجيع الإدارة المستدامة للغابات من خلال سياسات تجارية وبيئية متعاضدة. وينبغي تشجيع التجارة في المنتجات وذلك بوصفها وسيلة هامة من وسائل الإسهام في التنمية المستدامة. غير أن من المهم أهمية بالغة لا تترك التجارة وسياسات التجارة في المنتجات والخدمات الحرجية آثارا إدارية معاكسة على حفظ الغابات واستخدامها وتنميتها تنمية مستدامة. [الإدارة المستدامة للغابات]. ويلزم اتباع عملية متدرجة متواصلة لبناء توافق الآراء بشأن هذه المسائل. [ويشمل هذا استكشاف الحاجة المحتملة إلى اتفاق بشأن التجارة في المنتجات الحرجية] ومدونات طوعية لقواعد السلوك لتيسير وتحسين التجارة في المنتجات الحرجية في مناطق معينة. [ويشمل هذا بحث إمكانية وضع مدونات طوعية لقواعد السلوك للقطاع الخاص، وهو ما ينبغي مواصلة استكشافه]. ونظرا لتعقيد هذه المسائل، فإن من الضروري تحسين التنسيق فيما يتعلق بالأعمال التي تضطلع بها الوكالات الدولية ذات الصلة.

١٥١ - وأكد الفريق على أن مسائل التجارة والبيئة المتصلة بالمنتجات والخدمات الحرجية ينبغي أن تعالج بأسلوب كلي يأخذ في الاعتبار الفصل الحادي عشر من جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ الغابات. ولذلك، رأى الفريق أن من المهم أهمية بالغة للتحليلات [والتدابير] لأن تتم وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية المضطلع بها بشأن هذه المسائل، أن تغطي التجارة الدولية وكذلك الداخلية في المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية والخدمات الحرجية المستدامة من جميع أنواع الغابات. [وفي ظروف خاصة، قد يلزم فرض قيود] [تدابير] تجارية لتحقيق الأهداف البيئية. غير أن الفريق سلم بعدم كفاية المعلومات المتوفرة عن التجارة الدولية في المنتجات غير الخشبية والخدمات الحرجية، وكذلك [نقص المعلومات المنظمة عن] [عدم كفاية المعلومات بما لا يسمح بالمقارنة بين] التجارة في الأسواق المحلية. ولذلك، ينبغي اقتراح مزيد من الدراسات وجمع المعلومات لسد هذه الثغرات مستقبلا.

٢ - استنتاجات محددة ومقترحات للعمل

الوصول إلى الأسواق

١٥٢ - أحرزت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تقدما كبيرا في تحسين فرص وصول المنتجات الحرجية إلى الأسواق، وبخاصة من حيث خفض التعرفيفات الجمركية على جميع أنواع

المنتجات الحرجية. غير أنه لا تزال هناك حواجز تعرّض التجارة الدولية في المنتجات الحرجية، وبخاصة الحواجز غير التعرّيفية، التي [سوف] [يمكن أن] تؤثّر على تحسين فرص وصول المنتجات الحرجية إلى الأسواق الدوليّة. وهذه الحواجز غير التعرّيفية في مجال المنتجات الحرجية تشمل ما يلي: [استخدام البلدان النامية لقيود التصدير لتشجيع أنشطة التجهيز المحليّة؛ و] القيود الكمية المفروضة على [إنتاج "المنتجات المعذرة إنتاجها بصورة مستدامة"] [الواردات من منتجات حرجية معينة]. [ويُنفي أن تكون التدابير المتصلة بالتجارة متسقة مع مبادئ الغابات، ومع قوانين وممارسات التجارة المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف، وأن تكون فعالة في العمل على إنجاز هدفها المعلن.]

مقترنات للعمل

١٥٣ - قام الفريق بما يلي:

(أ) حث [الحكومات] [البلدان] والمنظمات الدوليّة ذات الصلة على إجراء بحوث بشأن [فعالية] [الآثار المتوقعة والفعالية لـ] [القيود] [التدابير] التجارية في مجال المنتجات الحرجية، من حيث تلبية [الأهداف] [البيئية أو الاجتماعيّة] [الأهداف الاستدامة] [الأهداف وكذلك الآثار البيئية للسياسات التجارية المتصلة بالغابات].

(ب) [طلب إلى منظمة التجارة العالميّة [مواصلة خفض] [مواصلة خفض] ما تبذله من جهود لتشجيع على خفض] الحواجز التعرّيفية وغير التعرّيفية التي تعرّض التجارة في المنتجات الحرجية؛ [طلب إلى فرادى الأعضاء في منظمة التجارة العالميّة مواصلة خفض الحواجز التعرّيفية وغير التعرّيفية التي تعرّض التجارة في المنتجات الحرجية؛] [طلب إلى لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالميّة مواصلة ما تقوم به من عمل لكافلة التعايش بين التجارة والبيئة، بما في ذلك في مجال المنتجات والخدمات الحرجية؛] طلب إلى الحكومات القيام، على أساس هذا البحث، باتخاذ الخطوات اللازمّة لتشجيع المنتجات المنتجة بصورة مستدامة، بما في ذلك مواصلة خفض الحواجز التعرّيفية وغير التعرّيفية التي تعرّض التجارة في المنتجات الحرجية؛]

(ج) [حث [الحكومات] [البلدان] على تجنب فرض حواجز غير تعرّيفية جديدة على التجارة في المنتجات الحرجية، لا تكون متفقة مع قواعد منظمة التجارة العالميّة [من أجل عدم إهار ما تحقق من مكاسب نتيجة لجولة أوروغواي في تحسين فرص وصول المنتجات الحرجية إلى الأسواق] [ومع مراعاة الاستثناءات من قواعد منظمة التجارة العالميّة؛] [حث الحكومات على تجنب التضارب بين التدابير التي تؤثّر على التجارة في المنتجات الحرجية وبين قواعد منظمة التجارة العالميّة؛]

(ج) (مكرراً) أوصى المنظمات الدوليّة والبلدان والمؤسسات ذات الصلة [بإجراء] مزيد من الدراسات عن التجارة الدوليّة في المنتجات والخدمات الحرجية غير الخشبية، وكذلك عن مستوى وتأثير التجارة الداخليّة، لتسهيل عملية صنع القرار المستنيرة بالمعلومات؛

(ج) (ثالثا) حث على ألا تكون سياسات التجارة الخارجية على حساب الحقوق المجتمعية في الأغراض والمنتجات الحرجية المملوكة للدولة:

(ج) (رابعا) أوصى بمواصلة استكشاف احتمال الحاجة إلى اتفاق بشأن التجارة في المنتجات الحرجية بالنسبة لجميع أنواع الغابات:

(ج) (خامسا) أوصى بمواصلة استكشاف احتمال الحاجة إلى مدونات طوعية لقواعد السلوك لملوك الغابات والقائمين على تنمية الغابات والمستثمرين الدوليين في الغابات، بهدف تحسين التجارة في المنتجات الحرجية:

(ج) (سادسا) طلب إلى الأمانة العامة إعداد دراسة عن فعالية الإعانتات المالية الداخلية الرامية إلى تشجيع الإنتاج الحرجي، وأثرها على التجارة الدولية:

(ج) (سابعا) حث الحكومات على إلغاء جميع تدابير الحظر والمقاطعة المتتخذة من جانب واحد ولا تتفق مع قواعد نظام التجارة الدولية؛ وعندما تكون هذه الإجراءات متتخذة من جانب الحكومات المحلية، ينبغي للحكومات والبلدان والسلطات الوطنية بذل كل الجهود الازمة لإلغاء جميع تدابير الحظر والمقاطعة، ولضمان سريان قواعد نظام التجارة الدولية.

القدرة التنافسية النسبية للمنتجات الحرجية

١٥٤ - [إن المنتجات [الخسبية] [الحرجية] المستمدّة من الغابات التي تدار إدارة مستدامة [هي] [يمكن أن تعتبر] [منتجات] غير ضارة بالبيئة]. والتنافس بين مختلف المنتجات [الخسبية] [الحرجية]، والمنتجات الناشئة من مناطق مختلفة، والبدائل الخسبية وغير الخسبية، هو أمر [لا بد منه]. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن هذا التنافس، وإن كان من غير المرجح أن يفرض قيودا لا داعي لها على أي مبادرة عالمية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات، يمكن أن تكون له آثار خطيرة مستقبلا على أسواق منتجات حرجية معينة.] [لا بد منه، ولا يمثل قيادا على الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة المستدامة للغابات]. لذلك، ينبغي إجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية والسوقية لتحديد أفضل طريقة لاستخدام الأسواق والأدوات الاقتصادية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

١٥٥ - وبالنسبة لأغلبية البلدان النامية، تمثل صادرات المنتجات المجهزة نسبة صغيرة من مجموع إنتاجها من الأخشاب الخام. ولذلك، يلزم بذل جهود إضافية من أجل زيادة صناعات التجهيز النهائية السليمة بيئيا، وزيادة الصادرات من المنتجات المجهزة، بما يتافق مع الإدارة المستدامة للغابات، عملا على زيادة إسهامها في التنمية [الاقتصادية] [المستدامة] [وعلى زيادة حصائص الصادرات].

مقترنات للعمل

١٥٦ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب من الوكالات ذات الصلة أن تدعم الجهد الرامي إلى جمع المزيد من المعلومات وإجراء المزيد من الدراسات السوقية والاقتصادية المستقلة للمنافسة المحتملة بين مختلف المنتجات [الخشبية [الحرجية]]، والمنتجات الناشئة من مناطق مختلفة، والبدائل الخشبية وغير الخشبية، وتحليل التكاليف والفوائد، بما في ذلك أي بدائل، والأثر العام على الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات:

(ب) حث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، في سياق الإدارة المستدامة للغابات، على دعم الجهد التي تبذلها البلدان النامية لزيادة إنتاجيتها وكفاءتها في أنشطة التجهيز النهائية [في حدود استدامة الموارد والاعتبارات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتنمية المستدامة [زيادة حصائل صادراتها]]:

(ب) (مكرراً) حث جميع الوكالات ذات الصلة على توفير ما يلزم من الدعم والتشجيع لوضع آليات لتعزيز الأنشطة المجتمعية لتجهيز وتسويق المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية.

الأنواع النباتية الأقل استخداماً

١٥٧ - قامت المؤسسات الدولية والبلدان المنتجة بكثير من الجهد والمبادرات لترويج الأنواع النباتية الأقل استخداماً في الأسواق الدولية. غير أن التقدم المحرز في هذا الشأن لا يزال محدوداً للغاية. والجهود المبذولة لترويج الأنواع الأقل استخداماً المنتجة بصورة مستدامة من الغابات المدارية ينبغي [توسيع نطاقها لتشمل] [التوسيع فيها فيما يتعلق بـ] أنواع المناطق المعتدلة والشمالية.

مقترنات للعمل

١٥٨ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب من الوكالات ذات الصلة تكثيف ما تبذله من جهود لترويج الأنواع النباتية الأقل استخداماً المستدمة من جميع أنواع الغابات، في [السوق الدولية] [السوق الدولية]، مع توفير الإجراءات المتفقة والمتسقة مع الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) حث البلدان المنتجة على [ضمان أن تكون أي سياسة عامة] [تنفيذ سياسات عامة] لاستغلال الأنواع الأقل استخداماً وزيادة حجم الأخشاب المأخوذة من أشجار الغابات، [كون] متفقة ومتسقة مع الإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) حت الوكالات الدولية والمؤسسات البحثية على دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمجتمعي لتطوير التكنولوجيات، بما في ذلك المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، [إضافة] استغلال الأنواع الأقل استخداماً.]

الترخيص والوسم

١٥٩ - [إن الترخيص [هو أحد] [والوسم يعدان من] الأدوات العديدة التي تنطوي على فائدة، ويمكن استخدامها لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والاستجابة لها]. [سلم الفريق بأن الهدف الرئيسي المراد تحقيقه هو الإدارة المستدامة للغابات. وثمة دور لمخططات الترخيص الطوعي فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات]. [ينبغي أن ينظر إلى الترخيص على أنه نتيجة من نتائج الإدارة المستدامة للغابات]. وثمة تسلیم بالفارق بين الترخيص (الذي يتصل في المقام الأول بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات) والوسم (الذي يتصل بالمنتجات ويعتبر في المقام الأول وسيلة للتوصیق). ونظرا لاحتمال تعدد المخططات بصورة كبيرة، [فإن المناقشة دائرة بشأن الحاجة إلى] [فإن ثمة أهمية لـ] [تحقيق الاعتراف المتبادل بين المعايير والتوصیل إلى فهم موحد فيما بين مخططات الاعتماد الدولي] [الترخيص والوسم]. [وهناك مناقشة دائرة بشأن الحاجة إلى الاعتراف المتبادل]. [[و قبل [محاولة] [النظر في] [الموامة الدولية و] الاعتراف المتبادل،] من المنفي الاعتماد على الخبرات المكتسبة في مجال استخدام الترخيص في طائفة واسعة من حالات إدارة الغابات].

١٥٩ (مكررا) لا يعتبر الترخيص والوسم الإيكولوجي بصورة طوعية من قبيل الحاجز غير التعريفية.

١٦٠ - وهناك دور بالغ الأهمية للحكومات فيما يتصل بالترخيص بهدف تعزيز فعالية نظم الإدارة المستدامة للغابات. غير أنه نظرا إلى أن الترخيص [قد نشأ في البداية] [قد تطور حتى الآن] كمبادرة خاصة طوعية، [فإنه ليس من الواضح في هذه المرحلة ماهية] [فقد جرى الإعراب عن آراء مختلفة بشأن دور الحكومة. ومن الضروري توضیح] الأدوار، إن وجدت، التي ينبغي أن تقوم بها الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية في [إما في] وضع [[أو في تنظيم] نظم جديدة للترخيص] [تعزيز المخططات وتنفيذها وتحقيق الاعتراف المتبادل فيما بينها]. [غير أنه عند] [وعند] [النظر في] [الأدوار المحتملة] [الممكنة] [للحكومات] [أدوار الحكومات] [الأدوار الهامة للحكومات في دعم المعلومات ومراقبة أنشطة الترخيص ونتائجها]. ونظرا لأن الترخيص هو عملية تسيرها السوق، فإنه ينبغي التفرقة بين أدوار الحكومات [كجهات تنظيم] [كجهات راعية للسياسات العامة]، و [أدوارها] في بعض البلدان كمالكة للغابات. غير أنه ينبغي التسلیم بدور الحكومات في كفالة الشفافية، والمشاركة التامة للأطراف المهمة، وعدم التمييز، وإتاحة إمكانية الوصول إلى مخططات الترخيص. وينبغي لعملية الترخيص أن تنطوي على احترام السيادة، وأن تكون شفافة وورشيدة.

١٦١ - وينبغي إيضاح الصورة الحقيقة لمدى الاهتمام الدولي بمسائل الترخيص المتعلقة بإدارة الغابات والوسم للمنتجات الحرجة. وحتى الآن، لا تتأثر بالترخيص والوسم المتعلقي بـ [[منتجات] الغابات] [إدارة ...].

الغابات]. إلا نسبة صغيرة من التجارة العالمية في المنتجات الحرجية، ومساحة صغيرة من غابات العالم. ونظراً لعدم كفاية المعلومات وقلة الخبرات الواقعية نسبياً، فإنه لا يزال من السابق لأوانه بدرجة كبيرة إجراء تقييم [موضوعي لفعالية] [موضوعي للإمكانات الكاملة] لتدابير الترخيص والوسم في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات. غير أن ثمة علاقة محتملة بين الإدارة المستدامة للغابات والتجارة والنظم الطوعية للترخيص والوسم. ويلزم إجراء مزيد من الدراسات وجمع مزيد من المعلومات لتوضيح مختلف المسائل المتعلقة بالترخيص والوسم، بما في ذلك آثار الترخيص على المشاريع الحرجية الصغيرة، والقدرة التنافسية المنتجات الحرجية، والتكاليف والفوائد الاقتصادية وغير الاقتصادية، والطلب على المنتجات المرخصة، [وجدوى الترخيص القطري] واستخدام المعايير والمؤشرات، والآثار السوقية، وإدارة مخططات الترخيص ومصادقتها، والاتساق مع الاتفاقيات الدولية، ودور الحكومة كجهة منظمة، وفي بعض البلدان كمالكة للموارد أيضاً.

١٦١ (مكرراً) لم يؤيد الفريق مفهوم الترخيص القطري، وأكَّدَ معظم الوفود على وجوب تطبيق الترخيص الطوعي على مستوى وحدة إدارة الغابات.

١٦١ (ثالثاً) وفيما يتصل بعملية الترخيص، تمثل معايير الأداء ونظم الإدارة البيئية عنصرين متكملين فيما بينهما، كما أنهما من المكونات المهمة لتقييم الإدارة المستدامة للغابات.

١٦١ (رابعاً) ومع تطور برامج الوسم الإيكولوجي والترخيص والوسم، يبدو من المرجح أن بعض برامج الوسم الإيكولوجي ستستخدم الترخيص كأحد العناصر في منح الوسمة الإيكولوجية لمنتجات حرجية معينة.

١٦٢ - وينبغي للجهود الدولية أن تركز فيما يتعلق بالمخططات الجديدة والقائمة للترخيص والوسم للمنتوجات الحرجية، على كفالة ألا تستخدم بصورة تمييزية [على كفالة أن تكون مفتوحة للجميع، وأن تتفادي التمييز فيما يتعلق بجميع أنواع الغابات، وملوك الغابات، والقائمين على الإدارة والتشغيل، وألا تستخدم] [للمنتوجات الحرجية، كفالة ألا تستخدم بصورة تعسفية أو بصورة تمييزية على نحو غير مبرر] كشكل من أشكال الحماية المقنعة. وينبغي لتلك الجهات أن تركز أيضاً على ضمان تجنب التضارب بين قواعد منظمة التجارة العالمية وبين استخدام المخططات الطوعية للترخيص والوسم فيما يتصل بالإدارة المستدامة للغابات.

مقترنات للعمل
١٦٣ - قام الفريق بما يلي:

(أ) [[وافق على]] [أكَّدَ ضرورة] توجيه اهتمام جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، إلى ضرورة التسليم بالعلاقة الإيجابية المحتملة بين الإدارة المستدامة للغابات، والتجارة والمخططات الطوعية للترخيص والوسم، و [كفالة] [توضيح] أن المخططات الجديدة والقائمة للترخيص/..

والوسم [أي منتجات] في أسواق الاستيراد والاستهلاك [لا تستخدم على نحو تمييزى،] [مفتوحة أمام الجميع وتتفادى التمييز فيما يتعلق بجميع أنواع الغابات، وملاك الغابات، والقائمين على الإدارة والتشغيل، وأنها لا تستخدم] كشكل من أشكال [الحمائية المقنعة] [الحمائية المقنعة وأنها متسقة مع قواعد التجارة الدولية؛] [الحمائية المقنعة وتفادي التعارض بين قواعد منظمة التجارة العالمية والمخططات الطوعية للترخيص والوسم المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات؛] [وافق على ضرورة كفالة امتحان المخططات الجديدة والقائمة للترخيص والوسم فيما يتعلق بالغابات والمنتجات الحرجية، لأحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالحواجز التقنية أمام التجارة؛]

(ب) [[طلب من الوكالات ذات الصلة [التي تعامل مع موضوع التجارة في منتجات الحرجية] مزيد من إجراء] [شجع على إجراء] الدراسات بشأن مختلف المسائل المتصلة بالترخيص والوسم فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات؛]

(ب) (مكررا) طلب إلى المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرهما من المنظمات التي تعامل مع موضوع التجارة في المنتجات الحرجية، وضع التركيز الراهن على الترخيص في منظوره الصحيح، وتشجيع المعاومة الدولية للمعايير والاعتراف المتبادل بها فيما بين مختلف مخططات الترخيص والوسم، بما في ذلك اتفاقية التجارة الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعروضة للانقراض، وذلك سعيا إلى تشجيع التجارة في المنتجات الحرجية، وتحقيق الهدف النهائي وهو الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) (ثالثا) وافق على ضرورة كفالة المزيد من الشفافية في مخططات الترخيص والوسم، على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال تعزيز مشاركة البلدان المصدرة في تطوير المخططات الوطنية حيثما وجدت؛

(ج) أبرز المفاهيم الرئيسية لاتفاقية المعايير والمعايير المتصلة بالحواجز التقنية أمام التجارة التي قد تكون لها صلة بمقترنات الترخيص والوسم، وأيد تطبيق المبادئ التالية على مخططات الترخيص:

١' توفير إمكانية الوصول المفتوح وعدم التمييز فيما يتعلق بجميع أنواع الغابات وملاك الغابات والقائمين على الإدارة والتشغيل؛

٢' المصداقية؛

٣' عدم الخداع؛

٤' الفعالية من حيث التكلفة؛

- ٥' أن تكون عملية تشاركية تسعى إلى إشراك جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك المجتمعات المحلية؛
- ٦' اتباع نهج للتنفيذ وعملي يرتبط بشكل طبيعي بالإدارة المستدامة للغابات؛
- ٧' التشجيع على قبول المعايير "المكافئة" و "الاعتراف المتبادل".
- (ج) (مكررا) ارتأى أن انتشار مخططات الترخيص على نحو يشمل تعريف وشروطًا مختلفة قد يثير أسئلة بشأن المصداقية، وأنه ينبغي في هذا السياق إيلاء الاهتمام لنتائج مشروع مركز البحوث الدولية في مجال الغابات، التي قد توفر أدوات لتحسين المصداقية والفعالية والقابلية للمقارنة، وتيسير وبالتالي الاعتراف المتبادل بأطر المعايير والمؤشرات:
- وافق على أنه ينبغيمواصلة معالجة المسائل التالية فيما يتعلق بالترخيص:
- ١' الكفاءة في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات؛
- ٢' ضرورة مراعاة أطر المعايير والمؤشرات وتطورها؛
- ٣' مراعاة مسألة السيادة، والدور المحتمل للحكومات فيما يتعلق بوضع المخططات الطوعية للترخيص والوسم وتنفيذها وتشجيعها والاعتراف المتبادل بها؛
- ٤' الاحتياجات الخاصة لملوك الغابات الصغيرة؛
- ٥' ضرورة رصد الخبرات العملية في مجال الترخيص؛
- ٦' الاعتماد؛
- ٧' وضع مصطلحات متسقة؛
- (ج) (رابعا) طلب من المنظمات المختصة وضع ترتيبات لتبادل المعلومات والخبرات بصفة مستمرة بشأن مخططات الترخيص والوسم، وذلك في المحافل الملائمة بغية كفالة الشفافية.

استيعاب التكاليف الكاملة

٤٦٤ - إن تشجيع استيعاب التكاليف الكاملة [يعد أساسيا لـ] [قد يكون مفيدا في توسيع نطاق] الإدارة المستدامة للغابات في الأجل الطويل. [بيد أن الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ استيعاب التكاليف الكاملة سوف يفرضان على الأرجح تكاليف كبيرة، في الأجل القصير على الأقل، على عمليات إنتاج الأخشاب والصناعات الحرجية في المناطق الشمالية والمعتدلة والمدارية. ولا يزال هناك غموض بشأن الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل، بما في ذلك التكاليف والمنافع، وبخاصة احتمال تكب خسائر في الإيرادات وحصائر الصادرات الحرجية من مناطق معينة] [وبدون استيعاب التكاليف الكاملة، فإن التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية قد لا تتعكس ولا يعني بها بكماتها على صعيد السوق. وهذا العيب في السوق قد يجعل الممارسات غير المستدامة تبدو أكثر جاذبية بالمقارنة بالإدارة المستدامة للغابات. ولهذا فإن استيعاب التكاليف الكاملة يأخذ الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات والاستغلال الرشيد للموارد]. ويشجع على تبادل المعلومات بشأن مختلف نتائج البحث والخبرات فيما يتصل بالتكاليف وآليات السياسات من أجل [تعجيل تنفيذ] [تسهيل مناقشة] استيعاب التكاليف الكاملة المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات.

مقترنات للعمل

٤٦٥ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تدرس آليات استيعاب التكاليف الكاملة للمنتجات الحرجية والمنتجات غير الحرجية المنافسة لها، وآثار ذلك على الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) [أيد الجهد الذي تبذلها المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال الحرارة والتجارة من أجل إجراء مزيد من التحليلات السوقية والاقتصادية المستقلة لـ [التكاليف المحتملة] [الإضافية] [على مستوى الحرجة] لإدارة الغابات وتنميتها، وكذلك] التكاليف المتبددة على نطاق الصناعة من جراء الانتقال إلى [واليات الممكنة لاستيعاب التكاليف الكاملة كأداة لتشجيع] الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك إصلاحات السياسات ذات الصلة؛ وينبغي لهذه التحليلات أن تدرس أيضاً الفوائد [الطويلة الأجل] المحتملة لتحسين الكفاءة والاستدامة على جميع مستويات الصناعة الحرجية؛

(ج) بناء على ما تقوم به البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة من أعمال، شجع [البلدان على أن تتبادل] [على تبادل] المعلومات المتعلقة بنتائج البحث والخبرات المكتسبة في تنفيذ استيعاب التكاليف الكاملة [فيما يتعلق بـ] [كما قد ينطبق على] الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك آليات السياسات ذات الصلة.

شفافية السوق

١٦٦ - إن زيادة شفافية السوق تنطوي على إمكانية تعزيز الدورين المتعاضدين للتجارة و [الإدارة البيئية المستدامة] [البيئة] فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجية. كذلك فإن تحسين شفافية السوق سيساعد أيضا على المعالجة الفعالة لمسائل من قبيل الاتجار غير المشروع بالمنتجات الحرجية في السوق الدولية، والتسعير التحويلي، والتشوهات السوقية. وعلى الرغم من الجهود الجارية التي تبذلها الوكالات ذات الصلة، لم يتحقق سوى تقدم طفيف في مجال تحسين شفافية السوق فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الحرجية. وينبغي التشجيع على بذل مزيد من الجهد من أجل تحسين شفافية السوق فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الحرجية.

مقترنات للعمل

١٦٧ - قام الفريق بما يلي:

(أ) طلب إلى المنظمات الدولية ذات الصلة توسيع ما تقوم به من أعمال بشأن شفافية السوق، وربما إنشاء قاعدة بيانات عالمية، بالاعتماد على الخبرات والمعلومات المستمدة من المنظمات ذات الصلة والمؤسسات الوطنية، من أجل تحسين شفافية السوق فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الحرجية.

(أ) (مكررا) دعا إلى إجراء تقييم، تقوم به هيئة أو هيئات مستقلة، لطبيعة الاتجار غير المشروع بالمنتجات الحرجية ومداه، على أن يشمل معلومات من جميع المصادر والفنانين الرئيسية ذات الصلة.

كاف - العنصر البرنامجي خامسا - ١: المنظمات الدولية والصكوك
والمؤسسات المتعددة الأطراف

الولاية

١٦٨ - إن هدف العنصر البرنامجي خامسا - ١، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة هو "لاستحداث رؤية أكثر وضوحا للأعمال التي يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف وفي إطار الصكوك الحالية وفق مقتضيات الحال، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والاتفاقية الدولية للأخشاب المدارية، في مجال القضايا المتصلة بالغابات، بما في ذلك قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتخذة بشأن الغابات، والصلات المؤسسية المتبعة عن ذلك، من أجل تحديد أي ثغرات أو مجالات بحاجة إلى التعزيز، إلى جانب أي مجالات للازدواجية^(١٢).

استنتاجات عامة

١٦٩ - وافق الفريق على أن العنصر البرنامجي خامسا - ١ هو أحد المكونات الأساسية لولاية الفريق، لأنه يتناول الأسلوب الذي سيتبعه المجتمع الدولي، عن طريق الوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية والثنائية والصكوك القائمة، بما في ذلك المؤسسات المالية والتجارية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، في القيام بما يلي:

(أ) دعم البرامج والأنشطة الحرجية الوطنية التي ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للغابات، بما في ذلك تنفيذ التوصيات ومقترنات العمل الواردة في الأفرع الأخرى من تقرير الفريق؛

(ب) موافصلة تشجيع ودعم الحوار المتعلقة بالسياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون على الصعيد الدولي، بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات]

أو

١٧٠ - وافق الفريق على أن العنصر البرنامجي خامسا - ١ هو أحد المكونات الأساسية لولاية الفريق، لأنه ينبغي أن يوفر تصوراً أوضح للأعمال المتصلة بالغابات التي يضطلع بها في إطار المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والصكوك القانونية، بما في ذلك نقاط قوتها ومزاياها النسبية في هذا الصدد.

١٧٠ - وسلم الفريق بأن [الاتفاقيات التي تم التوصل إليها] [الوثائق التي تم اعتمادها] في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية [رسخت] [زادت] إلى حد كبير الاقتناع بضرورة [التوافق بين] [معالجة السياسة الحرجية والإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة الفوائد المتعددة للغابات [على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية] وبأنه يتبع معالجة هذه المسائل من خلال نهج كلي متكامل [لا على نحو مجزأ]. وهناك أنشطة وبرامج دولية عديدة هامة متصلة بالغابات تضطلع بها منظمات دولية، ومؤسسات متعددة الأطراف وإقليمية [وأمانات الاتفاقيات] [الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف] ومجموعات من البلدان.

١٧١ - بيد أن الفريق رأى أن هناك متسعًا كبيرًا [المزيد من تعزيز التزام الهيكل المؤسسي الدولي القائمة وقدرتها على دعم وتعزيز الهدف المتمثل في حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها مستدامة. ويمكن تحقيق هذا عن طريق توضيح و [إعادة تعريف] [تركيز] الولايات المتصلة بالغابات المنوطبة بالمؤسسات المختلفة و] عن طريق زيادة التنسيق والتعاون [فيما بينها بهدف كفالة] [فيما بين المنظمات والمؤسسات والأدوات، ومن شأن هذا أن يعزز] زيادة تكامل الأعمال المضطلع بها وترتبطها، بما في ذلك العمل على صعيد مجالس إدارتها. وهذا بدوره سيساعد في تقليل حالات التداخل والازدواجية إلى أدنى حد ممكن ويوفر [الوسائل] [الفرص] الكافية بسد الثغرات والتركيز على الأولويات المتفق عليها بصورة

مشتركة]. وأشيد بالعمل الذي تقوم به فرق العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، المنشأة بهدف دعم عمل الفريق، بوصفه مثلاً على التعاون الفعال فيما بين المؤسسات.

١٧١ (مكررا) دعا الفريق الحكومات إلى الإسهام في هذه العملية من أجل تحسين الأعمال المتصلة بالغابات التي تقوم بها المنظمات والمؤسسات الدولية، وإلى تركيز اهتمامها على الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان في إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة.

١٧٢ - وسلم الفريق أيضاً بالحاجة إلى التشجيع على تشاطر الأهداف فيما بين المؤسسات بشأن المسائل المتصلة بالغابات، والتشجيع على العمل عبر الحدود المؤسسية على نحو كفؤ ومتسلق. وينبغي أن تركز الجهود على زيادة شفافية وفعالية ومرؤوبة الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية والمؤسسات والأدوات المتعددة الأطراف، بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمستجدة. وسيتيح هذا أيضاً إمكانية المشاركة والتعاون الفعالين مع [المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص] [جميع الأطراف المهمة] [جميع الفئات الرئيسية، ولا سيما المرأة].

١٧٣ - وأكد الفريق ضرورة قيام المؤسسات الدولية بمساندة الأعمال الجارية على الصعد الوطنية و [دون الإقليمية] [دون الوطنية] والإقليمية والدولية من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات و [بناء توافق في الآراء بشأن النهج [والمعايير] على الصعيد العالمي وتحسين الظروف على نحو يتيح بناء القدرات الملائمة والتمويل الملائم] [البناء توافق في الآراء بشأن النهج وتحسين تنسيق جهودها في مجال التعاون الدولي] من أجل [الإدارة المستدامة للغابات] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة]. [كما ينبغي للمؤسسات الدولية أن تدعم الجهود الرامية إلى تقوية الصلات بين البحث، ورسم السياسات وتنفيذها، فضلاً عن الصلات القائمة بين البرامج والاستراتيجيات الوطنية والنظام المتعدد الأطراف.

١٧٤ - وهناك عدة مجالات متزامنة من المجالات المتصلة بالغابات، بحاجة [ماسة] إلى تعزيز [و] [أو] التحسين، مثل:

(أ) **الإدارة المشتركة والفعالة من جانب المجتمع الحرجي للمؤسسات والمنظمات والأدوات الدولية التي تعالج مسائل الغابات:**

(أ) (مكررا) القدرة على جمع البيانات الاستراتيجية وتحليلها على الصعد الوطنية والإقليمية و [الدولية] [العالمية]:

(ب) [مشاريع [إقليمية وعالمية] [قرمي إلى تعزيز] [تتصل على وجه الخصوص ب] [زيادة الاهتمام ب] بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادلها، وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما على الصعيدين الوطني والميداني؛ [وبخاصة المشاريع المتصلة بتلك المجالات]]:

(ج) زيادة تركيز وزيادة فعالية [التمويل والتنسيق لأغراض] البحث والتطوير المتعلقين بأولويات الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك المشاريع [العمليات] التجريبية [ذات الأهمية الإقليمية والعالمية] [أو الدولية]:

(د) تحسين آليات [تنسيق الجهود، بما في ذلك التنسيق بين المانحين] [تركيز وتنسيق الجهود] ورصد تنفيذ الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات والأدوات بشأن المسائل الدولية المتصلة بالغابات [على الصعد الوطنية و] الإقليمية والعالمية:

(د) (مكررا) تحسين اشتراك الفئات الرئيسية في المحافل المعنية بالغابات والعمليات الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

مقترنات للعمل

١٧٥ - [قام الفريق] [بغية تحسين التكامل والتنسيق بين الجهود المتعلقة التي تضطلع بها الوكالات والأدوات بشأن المسائل المتصلة بالغابات، قام الفريق] بما يلي:

(أ) دعا البلدان إلى إنشاء محفل رفيع المستوى للمناقشة على الصعيد الدولي؛

(أ) (مكررا) دعا إلى توضيح الولايات والمهام المنوطة بوكالات الأمم المتحدة وتقوية التعاون بين الوكالات لسد الثغرات بالنسبة لاحتياجات والمهام الجديدة المعترف بها بالفعل:

(أ) (ثالثا) دعا هيئات إدارة المؤسسات والأدوات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى الإسراع في إدماج [مقررات] [نتائج] مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالغابات في برامج عملها، مع إيلاء اهتمام خاص لـ [التي توفر حلولاً شاملة] [الجوانب الشاملة] لعدة قطاعات، وإعادة تركيز اهتمامها على تلك الأولويات:

(ب) طلب من [المنظمات الدولية تسهيل المشاورات المشتركة بين الوكالات والمشاورات الحكومية الدولية] [البلدان تعزيز المشاورات الدولية] بشأن [التخطيط الحرجي والإدارة المستدامة للغابات، ...، بما في ذلك المشاورات بشأن [[التنمية الوطنية للغابات] [الخطط أو البرامج الوطنية للغابات] [البرامج الوطنية للغابات]] [إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها وتنمية مستدامة]. من أجل ما يلي:

١٠' [تنفيذ] [الاتفاق على] [وضع] مبادئ [البرامج الوطنية للغابات] [البرامج الوطنية للحراجة] ومحتهاها والعملية المتصلة بها:

٢٠ استخدام [البرامج الوطنية للغابات] [برامج الحراجة] التي تسيرها البلدان [بوصفها القاعدة الرئيسية للتعاون الدولي]:

(ج) طلب الى منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأغذية المدارية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، وغيرها من المنظمات ذات الصلة أن تنسق وتعزز مجموعات البيانات الاستراتيجية ونظم التحليل [التي تستطيع الوصول إليها وتوزعها] [والقيام في الوقت المناسب بتوزيع بيانات ميسرة للمستعملين على] [مجموعة متنوعة من] [كل] الأطراف المهمة وغيرها من المؤسسات التي تضطلع بأنشطة متصلة بالغابات:

(د) دعا [مركز البحوث الحراجية الدولية، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأغذية المدارية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة [والمعهد الأوروبي للحراجة، والرابطة الدولية لبحوث الغابات الشمالية]] [المنظمات الدولية ذات الصلة] إلى اقتراح تدابير] [بالاشتراك مع الهيئات الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية] تهدف إلى [تقوية] [زيادة تركيز] وتحسين تنسيق البحث والتطوير في مجال الغابات، بما في ذلك مقترنات لوضع إطار استراتيجي لإقامة شبكة عالمية معنية بالغابات، مع الاستفادة بشكل كامل من المنظمات القائمة [وتوجيه جهودها صوب تبيان] التحسينات اللازمة إدخالها على نظام طلب وتوفير وتنفيذ البحوث المتعلقة بـ المجالات ذات الأولوية للإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك التحسينات التي أقرها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. وطلب الفريق إليها تحديد آليات لتحسين وزيادة فعالية تدفق المعلومات ونتائج البحث [والتحليلات الاستراتيجية للمجالات ذات الأولوية] إلى المعينين على صعيد السياسة العامة والتنفيذ:

(ه) دعا الحكومات إلى [توفير إطار مترابط ومستقر للسياسة العامة] [استخدام إطارها الوطني للسياسة العامة] في سياق الإدارة المستدامة للغابات [والتعاون الدولي] لـ [تحقيق ما يلي:

١٠ تشجيع البلدان المانحة، والمؤسسات المتعددة الأطراف ووكالات التمويل المتعدد الأطراف على وضع [برامج مترابطة للغابات لأغراض الإدارة المستدامة للغابات] [برامج لتمويل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها مستدامة]:

٢٠ بث الثقة لدى القطاع الخاص كي يستثمر في الإدارة المستدامة للغابات;

٣٠ [إعطاء مزيد من الأولوية للبرامج المتصلة بالغابات] [الإدارة المستدامة للغابات] في [[المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية] [برمجة المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة]] [[المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق سياسات التمويل الثنائي لقطاع الغابات]]:

٤' [التشجيع على استخدام الموارد المالية على نحو كفؤ وفعال]:

٤' (مكررا) الدعوة بصورة مباشرة وعن طريق المنظمات الدولية التي تعنى بالتجارة الى زيادة إمكانية وصول السلع والخدمات المتصلة بالغابات الى الأسواق.

* * *

العناصر المطروحة لمزيد من المفاوضات في إطار العنصر البرنامجي خامسا - ١، المجملة أعلاه، هي عناصر أولية الطابع. ورأى الفريق أنه يلزم توافر مزيد من المعلومات والدراسة بشأن المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف، والصكوك القانونية ذات الصلة بالغابات، وبشأن ولاياتها، فضلاً عما أحقرته من تقدم في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية المتصلة بالغابات، وقدرتها على تضييد تلك النتائج، فيما يتسع إجراء تشخيص أكثر دقة وصوغ مقترنات للعمل. ورأى عدد من الوفود أن الاستنتاجات ومقترنات العمل المتوصل إليها في إطار العنصر البرنامجي سيلزم أن تأخذ في الاعتبار الاستنتاجات ومقترنات العمل المتوصل إليها في إطار العنصر البرنامجي خامسا - ٢، الذي سينظر فيه في الدورة الرابعة للفريق، بالنظر إلى الترابط الوثيق بين كثير من المسائل التي يتناولها هذان العنصران.

وسيتم، خلال الدورة الرابعة للفريق، صياغة مزيد من الاستنتاجات ومقترنات العمل المحددة بعد النظر في جملة أمور منها المقترنات ذات الصلة التي ستعدها فرق العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، ونتائج المبادرات الأخرى ذات الصلة. واقتراح أن تقوم هيئة مستقلة، مثل فريق الخبراء المستقل المنـشـأ في إطار المبادرة السويسرية - البيروية المعنية بالغابات، باستعراض المقترنات ذات الصلة قبل مناقشتها في الدورة الرابعة للفريق.

* * *

لام - العنصر البرنامجي خامسا - ٢: المساهمة في بناء توافق آراء في سبيل موافلة تنفيذ مبادئ الغابات، بما في ذلك الترتيبات والآليات القانونية المناسبة التي تغطي جميع أنواع الغابات

الولاية

١٧٦ - إن هدف العنصر البرنامجي خامسا - ٢، كما عرفته لجنة التنمية المستدامة، هو أنه "على ضوء القضايا الواردة تحت البند من أولا إلى خامسا - ١ أعلاه ، واستنادا إلى عملية لبناء توافق الآراء خطوة خطوة، ينبغي الاضطلاع بالدراسة وتقديم المشورة فيما يتصل بالحاجة، أو عدم الحاجة، إلى صكوك أو

ترتيبات أخرى من أجل المضي في تنفيذ مبادئ الغابات، بما في ذلك الترتيبات والآليات القانونية المناسبة التي تغطي جميع أنواع الغابات^(٤).

الاستنتاجات

وفي دورته الثالثة، وفقاً لبرنامج عمله، أجرى الفريق مناقشة أولية فقط للعنصر البرنامجي خامساً - ٢، الذي سيكون موضوعاً لمناقشة موضوعية خلال الدورة الرابعة. وعلى أساس نتائج المناقشة الأولية، أعد الرئيسان المشاركان للفريق نصاً يستند إلى بعض الاستنتاجات الأولية. وأدى عدد من الوفود بتعليقات محددة على النص، وقدموا تعديلات وإضافات له، يرد ذكرها أدناه. وسيجري خلال المناقشة الموضوعية في الدورة الرابعة للفريق مواصلة صياغة الاستنتاجات المتعلقة بالعنصر البرنامجي خامساً - ٢.

النص الأولي كما نوقش خلال الدورة

١ - سلم الفريق بأن هناك عدداً كبيراً من المؤسسات والصكوك الدولية التي تعالج جوانب أو مسائل محددة ذات صلة وثيقة بالغابات. وفي نفس الوقت، سلم الفريق بأنه لا تتوفر حالياً لأي هيئة أو منظمة متعددة الأطراف أو صك متعدد الأطراف الولاية أو القدرة على أن يعالج، بطريقة متوازنة، و[متكمالة] [أكليّة] و[متعاضدة] جميع القضايا المتصلة بالغابات المدرجة حالياً على جدول الأعمال الدولي المتعلق بالإدارة المستدامة للغابات.

٢ - ولاحظ الفريق أن هناك بالفعل صكوكاً دولية عديدة ملزمة قانوناً وذات صلة بالغابات، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التجارة الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيير المناخ، واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية لاسيما بوصفها موئلاً للطيور المائية (اتفاقية رامسار). وتتناول هذه الصكوك في معظمها [موارد محددة تعتمد على الغابات] [قضايا محددة ذات صلة بالغابات] في السياق الشامل للتنمية المستدامة. [وفي الواقع أنها تكاد تشكل شبكة كاملة حول موضوع الغابات، دون أن تتناوله بصفة أساسية و مباشرة ومتراقبة و شاملة] [دون أن تتناول بصورة شاملة الإدارة المستدامة للغابات]. وتشتمل هذه الاتفاقيات على مفهوم التنمية المستدامة وتتناول قضايا عديدة شاملة لعدة قطاعات وذات صلة أيضاً بالغابات، مثل إدارة استخدام الأراضي، والموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، والتجارة، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات. أما الاتفاقيات التي وضعت قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فقد حاولت إعادة تحديد أهدافها كي تتماشى مع أهداف المؤتمر. وتعتبر اتفاقية غابات أمريكا الوسطى مثلاً على النهج التعاوني لوضع السياسات الإقليمية المتعلقة بالغابات. غير أنه لا يوجد صك يعالج بطريقة شاملة وكافية جميع أنواع الغابات. واقتراح أيضاً تكملة الصكوك الدولية

التي تتناول التجارة في الأخشاب المدارية بصفتها مماثلة تتعلق بالغابات الشمالية. وهناك حاجة أيضاً إلى القيام في إطار الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بالغابات، بتحديد وسد الثغرات التي قد توجد فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالغابات.

٣ - ولاحظ الفريق أن هناك ثغرة في الصكوك والآليات القائمة، لا سيما فيما يتعلق بتناول الجوانب الاقتصادية لجميع أنواع الغابات. ورئي أن الترتيبات المقبولة ينبغي أن تعالج، بطريقة متكاملة، مسائل مثل التجارة، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق وشفافية الأسواق، والسياسات الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاع الغابات، والاستثمار الخاص، والموارد المالية، ونقل التكنولوجيا. ووافق الفريق على أنه يتعين على [أي هيئة قائمة أو مقبلة لـ [أي] آلية [آليات] قانونية دولية [مقبلة]] متصلة بالغابات أن تتناول بصورة متسقة جميع القضايا المتراابطة الاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، والبيئية، والإثنية، والإنتاجية، والمالية، والتكنولوجية، وأن يكون لها تأثير ملموس على التنفيذ الناجح مستقبلاً [لإدارة المستدامة للغابات] إدارة جمّع أنواع الغابات وحفظها وتنميّتها مستدامة] في جميع أنحاء العالم.

٤ - [ورأى الفريق أن لديه فرصة فريدة لتقديم توصيات جوهرية إلى لجنة التنمية المستدامة، التي ستتقدم فيما بعد بتوصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التي ستعقد في عام ١٩٩٧]. [ورأى الفريق أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستتيح فرصة فريدة لتحقيق الالتزام على مستوى رفيع والحصول على التوجيه بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذها على نطاق عالمي. وينبغي لتقدير الفريق أن يمكن اللجنة في دورتها الخامسة من أن توجه رسائل واضحة إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية.]

٥ - وسلم الفريق بوجوب استمرار الحوار على مستوى رفع شأن السياسات المتعلقة بالغابات على أساس المسؤوليات المتقاسمة والمشتركة لجميع البلدان، مع مراعاة التباين في إمكانياتها وقدراتها.

٦ - و [دعا الفريق إلى [استمرار و تعزيز النهج الكلي المتراابط الشامل] أكد الفريق الحاجة إلى اتباع نهج كلي متراابط وشامل] إزاء مناقشة السياسات المتعلقة بالغابات الدولية وبناء توافق للأراء بشأنها [الذي شرعت اللجنة في اتباعه من خلال إنشاء الفريق. وسيؤدي اتباع هذا النهج إلى] [بغية] تعزيز وتسهيل إنشاء آلية لـ النظر المتكامل في جميع القضايا المتصلة بالغابات وكفالة المعاملة المتوازنة لجميع أنواع الغابات في المستقبل. وبصفة عامة، فإن أهداف [هذه المناقشة للسياسات] [هذا النهج] ينبغي أن تكون كما يلي:

(أ) توفير التوجيه على مستوى رفع في مجال السياسات وتعزيز الترابط في نهج وأنشطة البلدان والمؤسسات الدولية التي ترمي إلى تنفيذ مبادئ الغابات، والأحكام ذات الصلة بالغابات من جدول أعمال القرن ٢١، و [نتائج عمل الفريق] والقرارات والمبادرات الحكومية الدولية الأخرى المتعلقة بالغابات؛

(ب) تحديد الأولويات الدولية فيما بين القضايا المتصلة بالغابات، بما في ذلك الأولويات المتعلقة بالتمويل وببحوث الغابات وتقديرها؛

(ج) زيادة تيسير الحوار وبناء توافق الآراء على الصعيد الدولي بشأن القضايا المتصلة بالغابات، وتحديد القضايا الناشئة التي تحتاج إلى اهتمام دولي؛

(د) تبادل وتحليل المعلومات والخبرات بشأن المسائل المتصلة بالإدارة المستدامة لـ [جميع أنواع] الغابات؛

(هـ) تعزيز الحوار والشراكة بشأن الغابات مع الفئات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية.

- ٧ - وسلم الفريق بأن الخيارات المتاحة للعمل، التي يمكن أيضاً الجمع بينها، تشمل ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون بين المنظمات والصكوك الدولية القائمة ذات المسؤوليات المتصلة بالغابات؛

(ب) تطوير التطبيق المترابط والمتعاضد للصكوك القانونية القائمة المتصلة بالغابات بغية تعزيز الكفاءة والقضاء على الإزدواج وسد الثغرات؛

(ج) اعتماد جهاز دولي جديد لمواصلة الحوار وتنسيق العمل؛

(د) [التفاوض بشأن إبرام صك دولي جديد [قانوني] [لزم قانونا] يكفل اتباع نهج كلي إزاء القضايا المتصلة بالغابات]؛

(هـ) النظر في إنشاء برنامج دولي بشأن حفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها قومية مستدامة.

- وافق الفريق على أنه يلزم القيام بعملية متدرجة خطوة خطوة لمواصلة الحوار على مستوى رفيع بشأن السياسات المتعلقة بالغابات، وللاتفاق على الأهداف العملية وكذلك على مواعيد محددة لتحقيق تلك الأهداف.

مقترنات للعمل

سيقوم الفريق بصوغ هذا الجزء من التقرير خلال دورته الرابعة. وسينظر الفريق في المقترنات التي ستعدها فرق العمل الرفيعة المستوى غير الرسمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات بشأن الترتيبات المحتملة المشتركة بين الوكالات والأمانات لدعم عمل هذا المحفل، وفي المعلومات التي ستعدّها الأمانة العامة بشأن الأساليب التنظيمية الممكنة لتسهيل أعماله، بما في ذلك الآثار المالية. وقد قدمت فرادي الوفود والتنظيمات المقترنات الأولية التالية خلال الدورة الثالثة للفريق:

(أ) على الصعيد الحكومي الدولي:

١' إنشاء محفل رفيع المستوى لتنسيق السياسات وإجراء الحوار بشأن جميع أنواع الغابات؛

٢' استمرار الفريق؛

٣' استمرار الفريق حتى سنة ٢٠٠٠ ولكن بولاية أكثر تركيزاً؛

٤' إنشاء آلية مماثلة للفريق وبولاية معاد تحديدها؛

٥' تعزيز لجنة الغابات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(ب) على الصعيد المشترك بين الوكالات:

٦' استمرار فرق العمل الرفيعة المستوى غير الرسمية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات؛

٧' تحويل أمانة الفريق إلى ترتيب أكثر اتصافاً بالصفة الرسمية؛

٨' دمج المهام المتعلقة بالغابات التي تضطلع بها المؤسسات القائمة، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مؤسسة جديدة؛

(ج) الآليات القائمة:

- ١٠ تحسين تنسيق وتنفيذ الصكوك القانونية القائمة:
- ١١ إنشاء محفل للمؤسسات القائمة يبقى قيد الاستئراض مدى ضرورة إنشاء آلية قانونية، مع معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالغابات بطريقة كلية ومتكاملة:
- ١٢ بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية بشأن مبادئ الغابات والأحكام المتصلة بالغابات من جدول أعمال القرن ٢١:
- ١٣ بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية تغطي كافة المواضيع الازمة لكتفالة الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات:
- ١٤ بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية إطارية لتوفير نهج كلي إزاء التنمية المستدامة للغابات وتنسيق وتنفيذ البرامج والصكوك القائمة وكذلك تشجيع التفاوض لإبرام صكوك إقليمية:
- ١٥ بدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لتوفير نهج كلي إزاء الإدارة المستدامة للغابات وتنسيق وتنفيذ البرامج والصكوك القائمة:
- ١٦ بدء النظر في العناصر الممكنة لهذه الاتفاقية:
- ١٧ بدء المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية بشأن التجارة في المنتجات الحرجية، تغطي جميع أنواع الغابات:
- ١٨ الجمع بين الخيارات من ٣ إلى ٦ أعلاه:
- ١٩ إنشاء محفل يبقى قيد الاستئراض مدى ضرورة إنشاء آلية قانونية، مع معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالغابات بطريقة كلية ومتكاملة:
- ٢٠ إنشاء فريق تقني من الخبراء القانونيين لصياغة مقترنات بشأن آلية قانونية في إطار زمني متفق عليه وعلى أساس اتباع نهج الخطوة خطوة فيما يتعلق بالمحفل المقترن أعلاه:
- ٢١ استكشاف إمكانية وضع مدونات طوعية لقواعد السلوك من أجل مالكي الغابات والمستثمرين فيها.

ورأى الفريق أن عددا من مناهج العمل المقترحة المبنية أعلاه متراقبة فيما بينها. غير أنه لم تجر مناقشة أي من هذه المقترنات خلال الدورة الثالثة، وسينظر الفريق في هذه المقترنات وفي أي مقترنات أخرى خلال المناقشة الموضوعية للعنصر البرنامجي خامسا - ٢ في دورته الرابعة.

ثانيا - اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثالثة

١ - كان معروضا على الفريق، في جلسته الخامسة المعقدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، مشروع التقرير المتعلق بدورته الثالثة (E/CN.17/IPF/1996/L.3)، إلى جانب ورقة غير رسمية تتضمن مشروع مقدمة للتقرير وعدد من الورقات غير الرسمية بشأن جميع العناصر البرنامجية.

٢ - وفي الجلسة نفسها، وبعد بيانات أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسويسرا وألمانيا والهند وكولومبيا وإيطاليا وفنلندا واستراليا، وكذلك المراقبون عن أيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وإندونيسيا والبرتغال، والنرويج، وممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، أحاط الفريق علما بمشروع المقدمة والورقات غير الرسمية، ثم اعتمد التقرير.

ثالثا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة و مدتها

١ - عقد الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات والتابع للجنة التنمية المستدامة دورته الثالثة في الفترة من ٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٠/١٩٩٦. وعقد الفريق خمس جلسات (الجلسات من الأولى إلى الخامسة).

٢ - وافتتح الدورة أحد الرئيسيين المشاركين، السير مارتن هولدغيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). كما ألقى الرئيس المشارك الآخر، السيد مانويل رو드리غز (كولومبيا) بياناً افتتاحياً.

٣ - وأدى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان استهلاكي.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخب الفريق، في جلسته الثانية المعقدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، السيد م. ف. أحمد (الهند) نائباً لرئيس الفريق في الدورتين الثالثة والرابعة ليحل محل السيد ن. ر. كريشنان (الهند) الذي تقاعد.

٥ - وتألف مكتب الفريق من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيسان المشاركان: السير مارتن هولدغيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد مانويل رودريغز (كولومبيا)

نواب الرئيس:

السيد جوست بوسنغيه (غابون)

السيد م. ف. أحمد (الهند)

السيد أناتولي أ. بيسارنكو (الاتحاد الروسي)

٦ - وطبقا لما تقرر في الدورة الثانية للفريق، كان مقرر الدورة الثالثة هو أيضا السيد جوست بوسنغيه.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم العمل

٧ - أقر الفريق، في جلسته الأولى المعقودة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ جدول أعماله المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/13، كما أقر تنظيم أعماله. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٢ - تنفيذ ما يتعلق بالغابات من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك بحث الصلات القطاعية والصلات الشاملة لعدة قطاعات.

٣ - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا.

٤ - البحث العلمي وتقييم الغابات ووضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات.

٥ - التجارة والبيئة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجية.

٦ - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك الدولية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الآليات القانونية المناسبة.

٧ - مسائل أخرى.

٨ - اعتماد تقرير الفريق عن دورته الثالثة.

٨ - وفي الجلسة الأولى أيضا، وافق الفريق على إنشاء فريقين عاملين أثناء الدورة على أن يرأس كلاً منهما أحد الرئيسين المشاركين.

دال - الحضور

٩ - حضر الدورة ممثلون للدول الثلاثين الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضر الدورة أيضاً مراقبون من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة ومن دول غير أعضاء، وممثلون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون من منظمات حكومية دولية ومن منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وترد قائمة المشتركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ١٤-٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (E/1992/1)، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويت)، القرار الأول، المرفق الثالث.

(٢) المرجع نفسه، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، المرفق الأول، الفرع ثالثا - أولا، الفقرة ١.

(٤) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - أولا، الفقرة ٢.

(٥) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - أولا، الفقرة ٣.

(٦) تقرير الاجتماعي الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، جاكرتا، ٦-٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، المرفق الثاني، المقرر ٩/١١ (انظر A/51/312).

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، المرفق الأول، الفرع ثالثا - أولا، الفقرة ٤.

(٨) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - أولا، الفقرة ٥.

- (٩) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - ثانيا.
- (١٠) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - ثالثا، الفقرة ١.
- (١١) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - ثالثا، الفقرة ٢.
- (١٢) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - رابعا.
- (١٣) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - خامسا، الفقرة ١.
- (١٤) المرجع نفسه، الفرع ثالثا - خامسا، الفقرة ٢.

المرفق الأول

الحضور

أناقولي أ. بيسارنكو، فالنتين ف. ستراخوف، يوجيني ب.
كوزميتسوف، فاليري ف. موسينيسيكي، أندريه ف. تسامير

الاتحاد الروسي

راميرو بوينغ

اسبانيا

جيوف غوري، غاري دولمان، روديريك هوليسغروف، دايان ميد،
بيتر لورانس، فرانك ماكينيل، دينيس كوليتي

استراليا

أولريش هوينيش، هاغين فروست، بيتر فارينهولتس، بيتر
فرانتس، كريستيان ميرسمان، ماشاس شوير - بوهنهنخ، أودو
فولمر

ألمانيا

عقيله أكبر

أنتيوا وبربودا

ت. ف. هارداششك

أوكرانيا

دايك كاري، آدم فاي ديلاني، دون باكات

بابوا غينيا الجديدة

كهشان أزهار

باكستان

إينيو طورديرو، أنطونيو فرناندو كروس دي مييرو، أنطونيو
ريكارتي، أنطونيو كارلوس دو برادو، لويس كارلوس روس فيلهو،
باولو فونتيس، إيمانويل أدلسون سوزا سيراو، روبنز ك. غارليب،
ماريا كريستينا ويلاند فييرا

البرازيل

ج. ل. توردور، ش. لوران، ج. كورنيه ديليزيوس

بلجيكا

خوسيه أوروتيا، خافيير بولينيش، لويس إثريك شافيز، إدواردو
بيريس ديل سولار، ميكا توريس، إيتالو آشا

بيرو

ميخلائيل كوزمياتكو

بيلاروس

سا - نغوان كاخونغ

تايلند

فيليپ روش، بییر مویهیمان، اندريا سیمادینی، مونیکا لین لیشر،
نوربرت لیدیرغیربر، فیرنر هانتسیکر، مانوبل جوست إیرنست،
باسکال موراند فرانسیس، فراتس شمیشویسین، اندریاس کیلی،
جرغن بلیسر، بیرناردو تسانتلی

سویسرا

کو غیلين، شانغ شیقین، شو غولین

الصين

جیست بوسنگیه، اندريه - جول مادینفو، أثانیسی بوسینگی

غابون

برنار شیفالییه، جیرار فوفو، تیریری جاکو، إیرفیه بریدیف

فرنسا

لیلیا ر. بوستا، بیرنارڈینتاس ک. مولر، مونینا استریا ج. کالانغان

الفلبين

صومویل مندوازا، کارمن فیلاسکویز دی فیسبال، إیولی تورون لوغو

فنزویلا

بیرغیتا ستینیوس - ملادینوف، بیکا باتوساری، إلياس لادیسمکی،
مارکو أهو، لینا کارجالاینین - بالک، إیرجا فیرلووند، هایکی
غرانهولم، اسکو جوتسامو، تیمو هایکا، تیمو نیرهینن

فنلندا

چاک کاریت، ریتشارد بولهورن، دافید دریک، رالف روبرتس،
دینیس روسو، روسالی ماکوئیل، اندرو غریفت، أولیفر جالبرت،
فیکتوریا بیری، جان بییر مارتیل، مارتین فون میرباخ، بیفی
سمیث

کندا

غواستافو کاسترو غیریرو، مانویل رودریغز، ماریا فرانشیسکا
أریاس کاستانو، کارمین سیلفا بینسون، فرناندو کاساس، البرتو
غالان، رودریغو ارتوندواغا، آنطونیو فیلا، ماریا فرناندا أکوستا
کونفرس

کولومبیا

ثارایان کانان، ظک عدنان ظک عبد الله، ثانغ هوی تشیی،
عبد الرحیم ظک، احمد جزری، م. جوهر، سید م. هسرین تنگکو
حسین

مالیزیا

السیر مارتن هولدغیت، اندرو بینیت، جون هادسون، انتونی
سمیث، بیتر اوونین، بریجیت کامبل، تیم روبنسون، ویلی
شیریدان، مایکل دادلی

المملکة المتحدة لبريطانياالعظمى وايرلندا الشمالية

عمر محيريت

المغرب

ديانا ل. بونسي

المكسيك

م. ف. أحمد

الهند

هـ. سـ. بـ. مـ. فـانـ أـسـبـيرـينـ، جـ. بـ. هـوـغـيـفـينـ، أـ. بـ. مـ. فـانـ دـيرـ
تسـونـ، بـ. رـ. شـوـتـسـ، رـ. فـيلـدـرـزـ، مـ. بـرـيـكـنـ

هولندا

مارك هامبلي، ستيفاني كاسويل، روبرت ماكسين، كاترين شيب،
جان مكالابين، فالديس مازينيس، ماري كولومبي، دوغلاس نيلاند،
مايكل هيكس، فرانكلين مور، مارفن براون، جولي جاك، لين برينان
فان دايك، وليم ر. مكفرسين

الولايات المتحدة الأمريكية

تاكاو شيباتا، هاروميتسو هيدا، كينجي كاميغاوارا، هيراوكى
شينو هارا، يوتاكا تسونيتومى، تاكىشي غوتو، أتسو إيدا،
ميتسوتوشي إيدى، كيشى تاكاهاتا

اليابان

الدول غير الأعضاء والكيانات التي مثلها مراقبون

الأرجنتين، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، أيرلندا، البرتغال، بينما، بيرو، تركيا، الجمهورية التشيكية،
جمهورية كوريا، سلوفاكيا، شيلي، غواتيمala، كوستاريكا، لبنان، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايiti،
هندوراس، الاتحاد الأوروبي

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
والثقافة

المنظمات الحكومية الدولية

الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، مركز البحوث الحرارية الدولية، المنظمة الدولية
للأخشاب المدارية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمات غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية، الصندوق العالمي لدولية الطبيعة

الفئة الأولى:

هيئة "غرين بيس" الدولية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
والموارد الطبيعية، الاتحاد الوطني للأحياء البرية

الفئة الثانية:

الرابطة الكندية للب الخشب والورق، الجمعية الألمانية لحفظ
الطبيعة، وكالة التحقيقات البيئية، جمعية أصدقاء الأرض، منظمة
الأرض الخضراء، نادي "سييرا"، منظمة البقاء الدولية، شبكة
العالم الثالث، الأمم المتحدة للبيئة والتنمية - لجنة المملكة
المتحدة

منظمات مدرجة بالقائمة أو معتمدة

لدى لجنة التنمية المستدامة

المرفق الثاني

الوثائق المعروضة على الفريق في دورته الثالثة

كانت الوثائق التالية معروضة على الفريق:

- (أ) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي أولا - ١: التقدم المحرز في الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي (E/CN.17/IPF/1996/14):
- (ب) تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن العنصر البرنامجي أولا - ٢: الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وتدورها (E/CN.17/IPF/1996/15):
- (ج) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي أولا - ٣: المعارف التقليدية المتصلة بالغابات (E/CN.17/IPF/1996/16):
- (د) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي أولا - ٤: النظم الإيكولوجية الهشة المتاثرة بالتصحر، وأثر التلوث الجوي على الغابات (E/CN.17/IPF/1996/17):
- (هـ) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي أولا - ٥: احتياجات ومتطلبات البلدان المحدودة الغطاء الحرجي (E/CN.17/IPF/1996/18):
- (و) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثانيا: التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا (E/CN.17/IPF/1996/CRP.1 و E/CN.17/IPF/1996/19):
- (ز) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ): تقييم الفوائد المتعددة لجميع أنواع الغابات (E/CN.17/IPF/1996/20):
- (ح) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثالثا - ٢: معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (E/CN.17/IPF/1996/21):
- (ط) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي رابعا: التجارة والبيئة فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الحرجة (E/CN.17/IPF/1996/CRP.2 و E/CN.17/IPF/1996/22):
- (ي) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي خامسا - ١: المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك الدولية المتعددة الأطراف (E/CN.17/IPF/1996/23):

(ك) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي خامسا - ٢: المساهمة في بناء توافق الآراء في سبيل مواصلة تنفيذ مبادئ الغابات (E/CN.17/IPF/1996/CRP.3 و E/CN.17/IPF/1996/24):

(ل) تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (ب): قياس واستيعاب قيم الغابات: القضايا والسياسات والتحديات (E/CN.17/IPF/1996/25):

(م) رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال المؤقت للبعثة المراقبة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، يحيطان بها التقرير الختامي لفريق الخبراء المستقل المنثاً في إطار المبادرة السويسرية - البيروية بشأن الغابات (E/CN.17/IPF/1996/26):

(ن) مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من البعثة الدائمة لاستراليا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، تحيل بها تقرير المؤتمر الدولي المعنى بالترخيص والوسم المنتجات المستمدّة من الغابات المدارسة إدارة مستدامة، المعقوّد في بريسبان باستراليا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ (E/CN.17/IPF/1996/27):

(س) رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يحيط بها تقرير الاجتماع الدولي لفريق الخبراء العامل المعنى بالتجارة ووسم منتجات الغابات وإصدار شهادات الإدارة المستدامة للغابات، المعقوّد في بون بألمانيا، في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ (E/CN.17/IPF/1996/28):

(ع) مذكرة شفوية مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، يحيط بها التقرير الموجز للحلقة الدراسية الحكومية الدولية المتعلقة بمعايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات المعقوّدة في هلسنكي بفنلندا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ (E/CN.17/IPF/1996/29):

(ف) مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، تحيل بها التقرير المععنون "الاتجاهات والفرص البعيدة المدى للعرض والطلب العالمي على الخشب وأثرهما على الإدارة المستدامة للغابات: دراسة تجمعيّة" (E/CN.17/IPF/1996/30):

(ص) رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، يحيط بها البيان الصادر عن الوزراء المسؤولين عن شؤون الغابات في دول الشمال الأوروبي: أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج، وذلك بخصوص الدورة الثالثة لفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/IPF/1996/31).

— — — — —